



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



أثر إدارة المخاطر في إتفاقيات إعادة التأمين (دراسة تطبيقية في قطاع التأمين السوداني)

The Impact of Risk Management on Reinsurance Treaties

(Applied Study: in Sudanese Insurance Sector)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في التأمين

إشراف الدكتور:
أحمد علي أحمد

إعداد الدراسة :
رياح خالد الطيب محمود

مارس 2019 م





خلو طرف طلاب الدراسات العليا

الرجاء التكرم باستلام النسخة المخصصة لمكتبكم من بحث الدارس أدناه والتوقيع في المكان المخصص لذلك

إسم الدارس : رباح خالد السيد محمود
 الكلية : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
 رقم التلفون : ٥٩١٢٢٤١٨٨١
 الدرجة والتخصص : دكتوراه - تخصص تأهيل

الرقم	الجهة	اسم المستلم	الختم والتوقيع
1	مكتبة كلية الدراسات العليا CD		
2	دار الوثائق القومية	علوية عيسى	
3	عمادة شؤون المكتبات نسخة & CD		
4	المشرف		
الرقم	مكتبة الكلية المعنية	امضاء امين المكتبة	الختم والتوقيع
5			

إستهلال

قال تعالى

{ لِإِيَّافِ قُرَيْشٍ * إِيَّافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا
الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ * }

صدق الله العظيم

سورة قريش: ١ - ٤

إهداء

أهدي ثمره جهدي و خلاصة عملي الي مصدر فخري و إعتزازي الي من أستقي منهم عزيمتي الي من كانا القدوة في الصبر و العطاء ، الي من دعما مسيرتي و أزراني في كل الأوقات الي من غمراني بسعة صدورهم و زودوني بدفء قلوبهم و أكرمني الله بفضل دعائهم أمي أطال الله في عمرها و أدام علي نعمة و جودها بقربي و أبي رحمة الله و طيب ثراه و جعل الفردوس العلا نزلة و مقامة ،،

الي كل من كانوا لي سنداً و دعماً أخوتي أحباء قلبي و نور أيامي ،،

والي حبيب الروح و ومهجة القلب خالي العزيز ماضي أحمد محمود رحمة الله و طيب ثراه والذي طالما دعمني و شد من أزرني و أعانني و تمنى إن يكون حضوراً معي ليشهد هذه اللحظات أهديك ثمره بحثي و جهدي .. قليل في حقك الشكر و التقدير ،،

والي كل الأهل و الأقارب البعيد منهم و القريب و الي كل من أحب العلم فعلم نفسه و تعلم من غيره و الي كل من يسعي للنجاح و التوفيق ويرجوه لغيره والي كل من وقف بجانبني و له أفضال علي و الي كل من هم في ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

إهدي ثمره بحثي هذه راجيه من الله التوفيق و القبول ،،،،

شكر وتقدير

لك الحمد والشكر يا رب العالمين ،إن هديت قلبي و نورت دربي و ألهمتني جميل الصبر لأتمم هذا العمل ،فلك الحمد و الشكر و الثناء الحسن سبحانه ربي يا من إرتضيت إن يكون شكر الناس شكراً لك ،،ودائماً هي سطور الشكر و الثناء صعبة الصياغة ، فربما شعرنا دوما بقصورها وعدم إيفائها حق من نهديها هذه الأسطور ...

أقدم بجزيل الشكر و عظيم الإمتنان الي كل من ساهم في إخراج البحث الي حيز الوجود ،، وكل الشكر الي جامعة السودان و العلوم و التكنولوجيا و مكتبة الدراسات العليا بجامعة السودان و العلوم و التكنولوجيا ... الشكر كل الشكر وعاطر التحايا الي الأستاذ البروف أحمد علي أحمد علي تفضله بالإشراف علي هذه الدراسة ، و الذي كان يتابع عملي خطوة بخطوة ولم يبخل علي بتوجيهاته و نصائحه التي إستفدت منها كثيراً و أيما فائدة و كذلك الشكر موصول الي الأستاذ الفاضل دكتور طارق الرشيد الذي لولاه ما أكملت هذا العمل لك مني كل الشكر و التقدير ،،،

شكر خاص أقدم به لمن أعتبرهم آباء لي قبل و بعد إن أفقد أبي رحمة الله عليه و هم الأستاذ عثمان الهاشمي مستشار المدير العام للشؤون الفنية بشركة إعادة التأمين الوطنية وهو من يقف بجانبني دوما و ابدأ و كما يخلو له القول هو أبي و كفا ولكم التفسير

والأستاذ علي سليمان محمد المستشار المالي بالشركة السودانية للتأمين وهو أول من رعا طموحاتي و مد لي يد العون و أعانني علي أولي خطوات دروب العلم و الأستاذ حسن السيد محمد مدير عام الشركة السودانية للتأمين و هم من بدأت معهم و بهم مشوار الكفاح و دروب العلا و لم يبخلو و لم يتوانو في معاونتي و الدكتور سيد حامد محمد حسن خبير التأمين التكافلي و المدير الأسبق للشركة التعاونية للتأمين وهو من وهبني الثقة هو من جعل طموحي و رغبتني في العلم و التعلم تعانق السماء هو من تفتحت معه بصيرتي إن إتخذ كلام الله و سنة رسولة دليلي و مرشدي في إتقان عملي وفي مختلف مناحي حياتي و الأستاذ علي عثمان الفضيل الذي طالما غمرني بنصحه و أهتمامه و علمه و كريم صفاته وفاضل أخلاقه هؤلاء من ظلو يدعمونني بقوة كلما وهن العزم مني وأرهقتني الحياة ظلو نبراس الأمل بداخلي وطوق نجاتي هؤلاء من حلمت وأنا أخطو أولي خطواتي في قطاع التأمين أن أصبح مثلهم وكانو لي نعم القدوة و نعم السند ...

أكبر التحايا و أنبل عبارات الشكر لكل أساتذتي الأجلء و كل زملائي و زميلاتي في كل شركات التأمين التي عملت بها بداية الشركة السودانية للتأمين و إعادة التأمين فهي الأصل

و لها الفضل الأكبر فيما أنا فيه أشكركم أصدقائي فرداً فرداً و الشركة التعاونية للتأمين هم أحبتي و أجمل زكريات عمري و رفقاء دربي لكم مني كل الشكر علي كل ما قدمتموه لي من دعم و مشاركة و شركة **P.T.A ReTakaful Window** لكم مني جزيل الشكر و عاطر التحايا لكل كل ما وجدته منكم من حب و إحتواء و تعاون منقطع النظير و شركة السلامة للتأمين و علي رأسهم الأستاذة تماضر أبو القاسم التي مثلت أروع معاني الكرم و الخلق الرفيع وهو المعهود و المعروف عنها في كل سوق التأمين حينما أتاحت لي فرصة العمل داخل أروقة شركتها الموقره و لما قدمته لي من دعم و قوة في زمن الشدة في زمن كادت قواي إن تنهار لها مني كل الشكر و الإمتنان ولكل زملائي و زميلاتي بالشركة لهم مني خالص الحب و المودة و التقدير ،،،،

و أخيرا لا يسعني في هذا المقام إلا إن أتقدم بالشكر و العرفان وخالص الإمتنان الي كل من ساهم في إتمام هذا العمل علي الوجه المطلوب و أخص بهم زملائي في الجهاز القومي للإشراف و الرقابة علي التأمين و زملائي و زميلاتي بشركة إعادة التأمين الوطنية و شركة شيكان للتأمين و زملائي و زميلاتي بجامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا و زملائي و زميلاتي بكل شركات التأمين السودانية علي إمتداد الثلاثة عشر شركة تأمين أشكركم فرداً فرداً .

المستخلص

تناولت مشكلة الدراسة أثر إدارة المخاطر في إتفاقيات إعادة التأمين من خلال دراسة مخاطر الإكتتاب و مخاطر السوق و مخاطر الإستثمار و بيان أثرها علي إتفاقيات إعادة التأمين وإتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و تتمثل أهمية الدراسة العلمية في الإضافة العلمية للمكتبة و المهتمين بدراسة قطاع التأمين و لشركات التأمين للإستفادة منها في تطوير إداء شركات التأمين بما يناسب متطلباتها مستقبلاً و تتمثل الأهمية التطبيقية في بيان دور إدارة المخاطر في شركات التأمين كوسيلة لحماية شركات التأمين المباشرة من المخاطر الكبيرة ومساعدتها في توسيع طاقتها الاستيعابية وتحسين مستوى ملاءتها ، تهدف الدراسة الي بيان أثر مخاطر السوق و الإكتتاب و الإستثمار علي إتفاقيات إعادة التأمين بشركات التأمين السودانية ، إستندت الدراسة علي ثلاثة فروض تمثلت في : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السوق و إتفاقيات إعادة التأمين و علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الإكتتاب و إتفاقيات إعادة التأمين. و علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الاستثمار و إتفاقيات إعادة التأمين ، توصلت الدراسة الي هذه نتائج أهمها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مخاطر السوق وإتفاقيات إعادة التأمين ،المنافسة الضارة في قبول الأخطار المكتتبه تؤدي الي نتائج إعادة تأمين ضعيفة، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مخاطر الإكتتاب و إتفاقيات إعادة التأمين ، التقييم الصحيح لمخاطر الإكتتاب يؤدي الي نتائج جيدة في إتفاقيات إعادة التأمين ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مخاطر الإستثمار وإتفاقيات إعادة التأمين ، عدم وجود قسم لإدارة المخاطر يعرض لشركات التأمين لمخاطر العسر المالي، جودة عمل إدارة المخاطر تؤدي الي نتائج أعمال جيدة في إتفاقيات إعادة تأمين و إستقرار معدل الخسارة و تمثلت اهم التوصيات في الآتي: توصي الدراسة الجهاز القومي للرقابة علي التأمين بضرورة وضع سياسات تسعير تنظم عمل السوق و تضمن المهنية و المنافسة الشريفة بين الشركات ، توصي الدراسة بالإعتماد علي الخبراء الفنيين في عملية إعداد تقارير المسح و تقييم الأخطار ، توصي الدراسة بضرورة التنسيق الجيد بين إدارة المخاطر و إدارة إعادة التأمين مما يؤدي الي إختيار نوع إتفاقيات إعادة التأمين المناسبة .

Abstract

The study problem dealt with the impact of risk management through examining the risks of underwriting risk, market risk, investment risk and its impact on reinsurance agreements. The study followed the analytical descriptive approach, where the study reached several results. The importance of the scientific study is the scientific addition to library and to those who are interested in studying the insurance sector also, to insurance companies to benefit through developing the performance of these companies to meet their requirements in the future. The practical importance is to state the role of risk management in insurance companies as a way to protect direct insurance companies from the big risks and help them to expand their absorptive capacity and improve their solvency. The study aims to demonstrate the impact of market risk, underwriting and investment on reinsurance agreements with Sudanese insurance companies. The study was based on three hypotheses: a statistically significant relationship between market risk and reinsurance agreements, Significant relationship between the underwriting risk and reinsurance agreements, a statistically significant relationship between investment risks and reinsurance agreements., the most important of which is:- There is a positive statistical relationship between market risks and reinsurance agreements, - There is a positive statistical relationship between underwriting and reinsurance agreements,- There is a positive statistical relationship between investment risks and reinsurance agreements. However the harmful competition in accepting underwriting risks leads to weak reinsurance results.-The correct valuation of underwriting risk leads to good results in reinsurance agreements. - The absence of a risk management department put insurance companies with risk of financial insolvency.-The quality of risk management work leads to good business results in reinsurance agreements and the stability of the loss rate. The most important recommendations were as follows: The need for the National Insurance Supervisory Authority to develop pricing policies that regulate the work of the market to ensure professionalism and fair competition between companies, to rely on technical experts in the preparation of survey reports and risk assessment, and the need for good coordination between risk management and reinsurance Department, which leads to Select the appropriate reinsurance agreement type.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	م
أ	أستهلل	
ب	إهداء	
ج	شكر و تقدير	
د	فهرست المحتويات	
هـ	فهرست الجداول	
و	فهرست الأشكال	
ز	مستخلص الدراسة	
ح	ABSTRACT	
المقدمة		
1	الإطار المنهجي للدراسة	(1-0)
8	الدراسات السابقة	(1-1)
الفصل الأول: مفاهيم أساسية		
21	لخطر و تعريفه و أقسامه	(1-1)
50	تعريف إدارة الخطر وطرق الوقاية منه	(2-1)
63	تعريف و نشأة التأمين	(3-1)
71	الأهمية الإقتصادية للتأمين و دورة في تنمية الإقتصاد القومي .	(4-1)
الفصل الثاني : مفهوم إعادة التأمين		
76	تعريف وأغراض إعادة التأمين	(1-2)
80	طرق إعادة التأمين	(2-2)
86	الأهمية المالية و التجارية لإعادة التأمين	(3-2)
الفصل الثالث : مكونات سوق التأمين السوداني		
92	نشأة وهيكل ومكونات سوق التأمين السوداني	(1-3)
112	نشأة إتحاد شركات التأمين السوداني	(2-3)
116	سوق التأمين السوداني من حيث رأس المال والحصص السوقية و المطالبات ومساهمة في الإستثمار	(3-3)

الفصل الرابع : إختبار الفروض و مناقشة الدراسة

121	إجراءات الدراسة الميدانية	(1 -4)
134	عرض و تحليل بيانات الدراسة	(2-4)
169	مناقشة فروض الدراسة	(3-4)
الخاتمة		
177	النتائج	
177	التوصيات	
178	المراجع والمصادر	
-	الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	م
61	مصفوفة الخطر	(1-1)
101	الشركات العاملة في سوق التأمين السوداني	(2-3)
102	تركيبية سوق التأمين السوداني	(2-3)
116	سوق التأمين السوداني من حيث رأس المال	(3-3)
117	سوق التأمين السوداني من حيث الحصص السوقية	(4-3)
118	سوق التأمين السوداني من حيث المطالبات	(5-3)
119	سوق التأمين السوداني من حيث الإستثمار	(6-3)
123	الإستيبيانات الموزعة و المعادة	(1-4)
125	مقياس درجة الموافقة	(2-4)
130	نتائج الإختبار لمحاور الدراسة	(3-4)
131	نتائج إختبار ألفا كرنباخ لمحاور الدراسة	(4-4)
134	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير النوع	(5-4)
135	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير العمر	(6-4)
136	التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي.	(7-4)
137	التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(8-4)
138	التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى الوظيفي	(9-4)
139	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	(10-4)
140	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير الدورات التدريبية	(11-4)
141	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير نوع الدورات التدريبية	(12-4)
142	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير عدد الدورات التدريبية	(13-4)
143	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير مجال الدورات التدريبية	(14-4)
145	التوزيع التكراري لعبارات متغير مخاطر السوق	(15-4)
148	التوزيع التكراري لعبارات متغير مخاطر الاكتتاب	(16-4)

151	التوزيع التكراري لعبارات متغير مخاطر الاستثمار	(17-4)
154	التوزيع التكراري لعبارات محور اتفاقيات إعادة التأمين	(18-4)
158	الإحصاء الوصفي لعبارات محور متغير مخاطر السوق	(19-4)
160	الإحصاء الوصفي لعبارات محور متغير مخاطر الاكتتاب	(20-4)
162	الإحصاء الوصفي لعبارات محور متغير مخاطر الاستثمار	(21-4)
164	الإحصاء الوصفي لعبارات محور متغير اتفاقيات إعادة التأمين	(22-4)
167	نتائج نموذج الدراسة	(23-4)
171	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة	(24-4)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	م
61	يوضح انواع الخطر و أقسامه	(1/1)
101	خطوات عملية إدارة الخطر	(2/1)
102	الهيكل الإداري لشركة إعادة التأمين الوطنية	(3/1)
134	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير النوع	(1/4)
135	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير العمر	(2/4)
136	التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي.	(3/4)
137	التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(4/4)
138	التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى الوظيفي	(5/4)
139	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	(6/4)
140	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير الدورات التدريبية	(7/4)
141	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير نوع الدورات التدريبية	(8/4)
142	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير عدد الدورات التدريبية	(9/4)
143	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير مجال الدورات التدريبية	(10/4)

المقدمة

1- 0 تمهيد :

لجأ الإنسان إلى عدة وسائل لتغطية الأضرار الناتجة عن المخاطر التي تصيبه في حياته منها الادخار و ، ولكن تبين مع مرور الزمن أنها غير كافية لمواجهة ما يتعرض له فاهتدى إلى فكرة جديدة تقوم على أساس تضامن الجماعة و هدفها الأساسي التعاون على تغطية الأضرار التي يتعرض لها أحد أفراد الجماعة فتضمن له الأمن و الأمان، وهنا اشتقت كلمة تأمين .

وبما أن المفهوم الأساسي الذي يستند عليه التأمين هو توزيع الخسارة على أكبر قدر ممكن وفقاً لقانون الأعداد الكبيرة، تقوم شركات التأمين بتحصيل أقساط من أعداد كبيرة من المؤمن لهم وكلما كانت الأعداد كبيرة و الأخطار المؤمن عليها متشابهة، كلما نجحت شركة التأمين في تحقيق هدفها بكل دقة و إتقان، ولما كان من الصعب في الحياة العملية لأي شركة تأمين أن تحصل على هذا العدد الكبير جداً فهي تلجأ إلى إعادة التأمين تطبيقاً لمفهوم الأعداد الكبيرة لاقتسام الخسائر، وبهذه الطريقة تستطيع شركة التأمين إن تتوسع في قبول الأخطار الضخمة و تحتفظ لنفسها بجزء من تلك الأخطار وتعيد تأمين الجزء المتبقي و الذي يزيد عن طاقتها الاستيعابية ، ومن هنا نشأت فكره إعادة التأمين لتحقيق هذا الغرض وعلى الرغم من التقدم العلمي الهائل في شتى المجالات و ما صاحبه من تنوع أساليب التنبؤ العلمي، و على الرغم من انتشار أساليب مكافحة الأخطار و انتشار التعليم ، إلا أن كل هذه الأمور لا تعني إنه يمكن التنبؤ بدرجة تصل إلى التأكد، بالتالي فالقلق مازال موجوداً أثناء عملية اتخاذ القرار خلال فترة الانتظار، فيما يتعلق بحدوث الحادث أو حدوث أي نتيجة من نتائجه، و نظراً لأن التأمين يُعدُّ من أهم طرق إدارة الخطر ويمثل أحد الدعامات المهمة في مكافحة الأخطار ، ومساهمته الفعالة في استقرار الأوضاع الاقتصادية و ازدهارها، لأن التأمين يقوم أساساً على مبادئ التعاون وجبر الضرر، وانتشاره على المستوى الدولي من خلال عمليات إعادة التأمين لذلك كان لابد من دراسة إدارة الخطر وتفسير مدى ارتباطه بالتأمين.

1-1 مشكلة الدراسة :

يقع على عاتق إدارة إعادة التأمين دورٌ مهمٌ في إدارة الأخطار التي تتعرض لها الشركات، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات إعادة تأمين قوية من أجل تفتيت هذه الأخطار وتوزيعها داخلياً أو خارجياً من أجل حماية الشركات من خطر التعثر أو الإفلاس في حالة تحقق التعويضات الكبيرة المتوالية والمتراكمة المحتمل حدوثها.

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

1. ما هو أثر إدارة المخاطر على اتفاقيات إعادة التأمين ؟
2. ما هو أثر إدارة مخاطر السوق على اتفاقيات إعادة التأمين ؟
3. ما هو أثر إدارة مخاطر الاكتتاب على اتفاقيات إعادة التأمين ؟
4. ما هو أثر مخاطر الاستثمار على اتفاقيات إعادة التأمين ؟

1-2 فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية هي :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر واتفاقيات إعادة التأمين .

و تتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر السوق واتفاقيات إعادة التأمين
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الاكتتاب واتفاقيات إعادة التأمين.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الاستثمار واتفاقيات إعادة التأمين.

1-3 منهجية البحث:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول الأحداث و الظواهر و الممارسات الموجودة و المتاحة للدراسة و القياس، كما هي دون تدخل الدارس في مجرياتها ، ويستطيع الدارس أن يتفاعل معها فيصفها ويحلّلها (طبش، 2008) .

1-4 أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية :

تتمثل أهمية الدراسة في الإضافة العلمية للمكتبة والمهتمين بدراسة قطاع التأمين ولشركات التأمين للاستفادة منها في تطوير أداء شركات التأمين بما يناسب متطلباتها مستقبلاً.

الأهمية التطبيقية:

تتمثل أهمية الدراسة على المستوى التطبيقي في بيان دور إدارة المخاطر في شركات التأمين كوسيلة لحماية شركات التأمين المباشرة من المخاطر الكبيرة ومساعدتها في توسيع طاقتها الاستيعابية وتحسين مستوى ملاءتها.

1-5 أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أثر مخاطر السوق على إتفاقيات إعادة التأمين بشركات التأمين السودانية.
2. دراسة أثر مخاطر الاكتتاب على إتفاقيات إعادة التأمين بشركات التأمين السودانية.
3. بيان أثر مخاطر الاستثمار على إتفاقيات إعادة التأمين بشركات التأمين السودانية.
4. عكس أثر إدارة المخاطر على إتفاقيات إعادة التأمين بشركات التأمين السودانية.

1-6 مصادر البحث :

المصادر الثانوية : تتمثل في الدراسات السابقة، والمجلات العلمية المحكمة، والدوريات والأوراق العلمية والتقارير، والإنترنت.

المصادر الأولية: وتشمل البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الإستبانة.

1-7 حدود الدراسة :

الحدود المكانية : تُعطي هذه الدراسة شركات التأمين السودانية العاملة في السودان .

1-8 هيكل البحث :

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول ، بما فيها فصل المقدمة ،والذي ينقسم إلى قسمين، تناولت فيه الدراسة الإطار المنهجي للدراسة، والجزء الثاني الدراسات السابقة و أوجه الشبه و الإختلاف بينهما .

ففي الفصل الأول: تناولت الدراسة المفاهيم الأساسية للخطر و التأمين ، الذي إشتمل على النشأة و المفهوم والأنواع والأهمية الاقتصادية للتأمين ودوره في تنمية الاقتصاد القومي .

أما في الفصل الثاني: مفهوم إعادة التأمين ، و يضم مفهوم عمليات إعادة التأمين و أنواع اتفاقيات إعادة التأمين والأهمية المالية و التجارية لإعادة التأمين .

وفي الفصل الثالث: تناولت الدراسة مكونات سوق التأمين السوداني، من حيث رأس مال الشركات و توزيع الأقساط والمطالبات ومساهمة شركات التأمين في الاستثمار باستخدام الجداول و البيانات الإحصائية لسوق التأمين السوداني .

وفي الفصل الرابع: اختبار الفروض ومناقشة الدراسة من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) .

وأخيراً الخاتمة : و تناولت فيها الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة و إثبات تحقّق الفروض أو عدمها والتوصيات التي أوصت بها الدراسة لتتاول بحوث أخرى في نفس اتجاه الدراسة ، ثم قائمة المراجع و المصادر التي استخدمها الباحث ثم الملاحق .

9-1 التعريفات الإجرائية :

- **الإسناد:** يقصد به تفاصيل الحصة المُسندة من عقد التأمين الأصلي (وثيقة التأمين) إلى معيدي التأمين بموجب عقد إعادة التأمين من إسم المؤمن له، رقم الوثيقة ، مبلغ التأمين ، قسط التأمين ، فتره سريان التأمين .
- **الملاءة المالية :** هي قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عند إستحقاقها .
- **حد الاحتفاظ:** هو أقصى خسارة يمكن أن تتحملها شركة التأمين في حسابها الخاص لكل خطر أو على مجموعة من الخسائر الناتجة عن تحقّق الخطر .
- **معدل الخسارة = التعويضات المدفوعة**
الأقساط المكتسبة
- **إدارة المخاطر :** وهي إدارة مستقلة تقوم بمجموعة من المهام من أجل تحسين الخطر ودراسة إمكانية قبوله والتقليل منه .
- **مخاطر السوق :** وهي الانحراف الفعلي في العائد المتوقع أوالتذبذب في قيم الممتلكات

- **مخاطر الاكتتاب** : وهي المخاطر المتعلقة بالتسعير وعدم كفاية مبلغ التأمين وإنتقاء الأخطار .

- **مخاطر الاستثمار** : وهي مخاطر التقلبات في العائد المتوقع من الاستثمار¹
- **إعادة التأمين** : وهي إتفاق بين هيئتين أو أكثر ،تقوم الأولى بإسناد جميع الأخطار المقبولة لديها، وتُسمى بالشركة المُسندة إلى جهة أخرى تتحمل عبء هذه الأخطار مقابل مبلغ مالي معين يدفعُ جملة أو على أقساط ،وتُسمى بمُعيد التأمين الذي يقوم بدفع التعويضات للشركة المُسندة عند حدوث الخسائر .

- **اتفاقيات إعادة التأمين** : هو عقد بين شركة المُسندة ومُعيد التأمين، بموجبها تقوم الشركة المُسندة بإسناد كل أو جزء من عملياتها إلى شركة إعادة التأمين ،و التي تقوم بقبول الأعمال المُسندة إليها، حسب الحصص المتفق عليها ،و تقوم بسداد المطالبات عن هذه الحصص للشركة المُسندة عند تحقُّق الضرر وذلك نظير مبلغ مادي يدفعُ جملة أو على شكل أقساط².

1 معيار إدارة المخاطر شركات التكافل الإسلامي ، مجلس الخدمات المالية (FSB) كولا لامبور .ماليزيا ، ديسمبر 2013م.
2 نبيل مختار الهانسي 2005،إعادة التأمين ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، ص 163

الدراسات السابقة :

1. دراسة مجتبي هاشم رمضان¹

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان دور إعادة التأمين بالنسبة للإقتصاد القومي و دور شركة إعادة التأمين الوطنية في توطين عملية إعادة التأمين، للحيلولة دون تسرُّب العملات الصعبة للخارج مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات ، كما تناولت الدراسة أهمية زيادة الاحتفاظ بالنسبة للشركات المحلية، وزيادة الوعي التأميني و زيادة الطاقة الاستيعابية للتأمين لشركات التأمين السوداني، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي : ضعف حجم إحتفاظ شركات التأمين من العمليات المكتتبه أدى إلى قيامها بدور الوسيط في التأمين ولتأزُلها عن حجم كبير من أقساطها المكتتبه لإعادة التأمين دور كبير في خروج حصيلة العملة الصعبة إلى خارج البلاد في صورة أقساط صادرة ،مما كان له الأثر البالغ على ميزان المدفوعات كلما زادت هذه الأقساط المتنازل عنها إلى شركات الإعادة الخارجية، و شركة إعادة التأمين الوطنية ليس لديها القدرة على إستيعاب النسبة الإجبارية في كل الأحوال، وأهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة هي :

- و ضع ضوابط و معايير تلزم شركات التأمين بزيادة نسبة الاحتفاظ لديها ،و التقليل من حجم الإعادة الخارجية ولو كان ذلك في صورة تدريجية تساعد شركة التأمين على توفيق أوضاعها وفقاً لذلك .

- ضرورة إعادة النظر في سياسات إعادة التأمين بما يجنب شركات التأمين عملية القيام بدور الوسيط في شركات التأمين.

- ضرورة إلزام جميع شركات التأمين العاملة في سوق التأمين السوداني بالعمل وفق الضوابط و القوانين الصادرة من قبل هيئة الرقابة على التأمين على تقوية وتفعيل اللوائح التنظيمية التي تمكن من ضبط سوق التأمين السوداني .

¹ مجتبي هاشم رمضان 2010م ، أثر إعادة التأمين علي الإقتصاد القومي (دراسة حالة سوق التأمين السوداني) ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة النيلين ،

2. دراسة الطيب إبراهيم سبيل¹

تمثلت مشكلة الدراسة في المشاكل التي تواجه قطاع التأمين في السودان، وركزت على أهمية إعادة التأمين على أساس إتفاقية تجاوز الخسائر، وكذلك تناولت كيفية تطبيقها و أهميتها في سوق التأمين العالمي .
أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :
- ضعف المركز المالي لبعض شركات التأمين، ساهم في إضعاف صناعة التأمين في السودان.

- سعي شركات التأمين لتحقيق أرباح يقلل من إهتمامها ببعض النقاط المؤثرة و البالغة الأهمية مثل: أهمية الإنتقاء للأخطار .

- المنافسة الضارة أدت إلى تعرُّض السوق للخلل والإضطرابات، والرغبة في إعادة الأخطار خارجياً بدلاً عن تغطيتها داخلياً حفاظاً على أسرار هذه الأعمال و التي تتعارض مع ما يقتضيه حال السوق .

وأهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة :

- تطوير دور هيئة الرقابة على التأمين، إذ تهدف الهيئة إلى حماية حقوق حملة الوثائق بصفة خاصة، والاقتصاد القومي بصفة عامة.

- تحسين ورفع كفاءة الصناعة التأمينية من منظور إستراتيجي قد أصبح ضرورة ملحّة، إضافة إلى الأخذ في الاعتبار التحول التدريجي إلى تغطيات تجاوز الخسارة .

بما إن أكبر معوقات صناعة التأمين في السودان هي ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد فإن على شركات التأمين وهيئة الرقابة على التأمين تحسين صورة قطاع التأمين لدى أفراد الشعب السوداني، و إعادة الثقة لديه ولاسيما رجال الأعمال .

3. دراسة سامي ميرغني أحمد موسى²:

تناولت الدراسة مشكلة أسس إدارة الأخطار بشركات التأمين و أهمية و جود إدارة مستقلة بالشركة، و تأثير ذلك على قوة الملاءة المالية للشركات العاملة بسوق التأمين

¹ الطيب ابراهيم سبيل 2005م ، الاثر الاقتصادي لاتفاقيات تجاوز الخسارة، دراسة تطبيقية سوق التأمين السوداني ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة إمدمان الاسلامية ،

² . سامي ميرغني أحمد مرسى 2011م ، إدارة الاخطار و أثرها علي الملاءة المالية لشركات التأمين (دراسة حالة سوق التأمين السوداني) ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة النيلين ،

السوداني، كما تناولت الدراسة أسباب إنخفاض مستويات الملاءة المالية بالشركات وعلاقتها بإدارة الأخطار بصورة جيدة ، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

معظم شركات التأمين لا توجد بها إدارة مستقلة لإدارة الأخطار، القرارات المتخذة من قبل شركات التأمين في إدارة الأخطار تؤثر على الملاءة المالية للشركات ، معظم أسباب إنخفاض الملاءة المالية لدى شركات التأمين يرجع إلى فشل الشركة في إدارة الأخطار المكتتبة .

أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة :

- رفع الكفاءة الفنية والإدارية لدى موظفي شركات التأمين عن طريق الدورات التدريبية .
- ضرورة دراسة الأخطار المعروضة على الشركات دراسة كافية ومتأنية تعمل على تجنبها خطر العسر المالي و الإفلاس.

- إنشاء إدارة مستقلة لإدارة الأخطار بشركات التأمين، حيث تعمل إستقلالية هذه الإدارة على إدارة الأخطار بصورة منهجية سليمة تجنب شركات التأمين الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض مستوى الملاءة المالية عن المستوي المحدد ، مثل تقليل الاكتتاب في الأخطار المركزة وعدم التوسع المفرط في محفظة الأعمال المحتفظ بها لدى الشركة .

4. دراسة زيار آمال¹:

تناولت مشكلة الدراسة الدور الذي تلعبه مجتمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى، و كيفية قيام شركات التأمين بتغطية تلك الأخطار، وما مدى مساهمة مجتمعات إعادة التأمين في التخفيف من حدتها.
وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- شركات التأمين لا تكون قادرة في كل الأحوال على ضمان تغطية مايعرض عليها من أخطار، حيث إنه توجد أخطار تفوق قدرتها الاستيعابية فتلجأ إلى إعادة التأمين والتي تقدم لها إمكانية أفضل لقبول الأخطار و توزيعها بصورة جيدة، بالرغم ما تقدمه شركات إعادة لشركات التأمين إلا أنه في بعض الأحيان لا تستطيع هذه الشركات قبول الأخطار، حيث إنها تضع شروطاً صارمة لقبول إعادة تأمينها ، كما هو الحال في العمليات التأمينية الكبرى.
وأهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة :

¹ زيار آمال 2014م ، دور مجتمعات التأمين في تغطية الاخطار الكبرى ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس – سطيف الجزائر ،

- ضرورة نشر الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع فيما يخص المسؤولية المدنية .
- تضافر الجهود والعمل سوياً بين شركات التأمين والمراقبين والتقنيين من أجل سلامة قطاع التأمين، ومن أجل الوقوف ضد المخاطر التي تواجه المؤسسات المختلفة .

5.دراسة سعيد حامد زكي¹:

تناولت الدراسة تطبيق التغطيات النسبية واللائسبية في مجال إعادة التأمين على فروع التأمين المختلفة، و مدى أهميتها في تحقيق التوسع في قبول تغطيات تأمينية إضافية، أو تحقيق التوازن في إحتفاظ الشركة من الأخطار.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- عملية إعادة التأمين من أهم الوسائل التي تمكن شركات التأمين من التوسع في قبول تغطيات التأمين و تحقيق التوازن في قيم الأشياء المؤمن عليها، أو في مبالغ التأمين لضمان توزيع أفضل للمخاطر في محفظة التأمين المباشر، لايد من الأخذ في الاعتبار عدد الأخطار الداخلة في محفظة الشركة، متوسط حجم أكبر خطر مكتتب فيه ، أسس الاكتتاب و التسعير بالنسبة لمعيد التأمين يجب أن تبنى على تحديد منطقة الخطر المغطى و طبيعته والآثار التراكمية له واحتمالات الحوادث.

- يجب التعاون بين مختلف هيئات التأمين و إعادة التأمين مما يساعد على توزيع الأخطار وعبء الخسائر على مختلف الهيئات.

أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة :

- زيادة نسبة إحتفاظ شركات التأمين في فروع التأمين المختلفة .
- أهمية إعداد جدول أو معدلات حسابية لتقدير أقصى خسارة بالنسبة لأنواع التأمين المختلفة.
- تدعيم تعاون سوق التأمين و إعادة التأمين المحلي مع الهيئات و مجتمعات التأمين في الداخل والخارج .

¹ سعيد حاكذ ذكي 1989م ، التغطيات النسبية والانسبية في إتفقيات إعادة التأمين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة جمهورية مصر العربية،

6. دراسة نجاة شاكر محمود¹

تمثلت مشكلة الدراسة في اعتبار أن التأمين التكافلي أحد أهم أساليب إدارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية ، وأهمية وجود إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر خاصة في شركات التأمين التكافلي مما يساعد في المحافظة على قدرتها التنافسية مع شركات التأمين الأخرى ، وهدفت الرسالة إلى مناقشة أحد المواضيع المهمة التي تهم تطوير قطاع المؤسسات المالية الإسلامية، وهي قضية مخاطر التأمين التعاوني وكيفية إدارته من خلال إستراتيجية تساهم في رفع مستويات قدرة التأمين التعاوني حتى تنافس شركات التأمين التقليدي وبالتالي زيادة الطلب و الإقبال عليه ، افترضت الدراسة تعرض شركات التأمين الإسلامية لمخاطر بصورة دورية بسبب الظروف الاقتصادية و المالية المتغيرة .

7. دراسة د. السيد حامد حسن محمد²

تناولت مشكلة الدراسة مجموعة من القضايا الخاصة بصناعة التأمين التعاوني الإسلامي، كأهمية رأس المال في مراحل إعداد شركات التأمين التعاوني الإسلامية ، و بعض الكيفيات الشرعية الخاصة بهذه الشركات، مشيرةً إلى تحمل هذه الشركة للضمان وبالتالي إستحقاقها للربح، كما بين الباحث وجود مجموعة من الصيغ التمويلية التي تُوظف و تستثمر في أقساط شركات التأمين التعاوني الإسلامي، وقدمَ تقييماً لإيجابياتها وسلبياتها.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- أنه يمكن تطبيق صيغ المضاربة فقط في إدارة واستثمار أقساط التأمين التعاوني و لا يجوز تطبيقها علي إدارة مخاطر أقساط محفظة التأمين، لما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية .

¹نجاة شاكر محمود 2012م ، إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني ، دراسة منشورة في مجلة جامعة المدينة العالمية ، العدد الرابع .

²د. السيد حامد حسن محمد 2009م ، صيغ مخاطر والإستثمار أقساط التأمين التعاوني تحليل و تقييم ، ورقة عمل مقدمة في ملتقى التأمين التعاوني المملكة العربية السعودية ، الرياض ،

- كما بين الباحث جواز تطبيق صيغتي الوكالة و الإجارة على خدمات التأمين التعاوني، باعتبار المؤسسين هو العامل و الأجير أو الوكيل الذي يعمل في إدارة محفظة التأمين، و المالك أو المستأجر هو المؤمن له .

- كما بينت الدراسة عدم جواز صيغة الوقف الإسلامي في إدارة مخاطر أقساط محفظة التأمين التعاوني لأنه يجب تحديد نسبة العمولة من الأقساط التي يستحقها مدير المحفظة لقاء إدارته وتوزيع الباقي على المؤسسين .

8. دراسة لفتاحة سعاد¹

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية مواجهة شركات التأمين للمخاطر الاستثمارية وفق موجهات نظام الملاءة المالية للإتحاد الأوربي، وكيف تساهم إدارة المخاطر في التخفيف منها، وتمثلت أهمية الدراسة في إظهار أهمية النشاط الاستثماري والسياسة الاستثمارية في شركات التأمين وكذلك أهمية إدارة المخاطر الاستثمارية وفق نظام الملاءة المالية .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- الدور الذي تلعبه شركات التأمين في تحقيق عوائد أرباح عالية من خلال تحصيلها للأقساط و إستثمارها في عدة أوجه.

- الأُسس والقواعد الإحصائية التي تتبعها شركات التأمين في قياس الأخطار تساعد في حماية الشركات من أثر مخاطر الاستثمار .

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة :

- ضرورة التخفيف من القيود التي تفرضها الدولة على قطاع التأمين فيما يتعلق بالنشاط الاستثماري .

¹ لفتاحة سعاد 2015م ، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة المالية 2، دراسة ماجستير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، فلسطين

- الاهتمام بالجوانب الفنية التي ترتبط بالعملية الاستثمارية لتحسين وتطوير الاستثمار .

- إنشاء إدارة لمخاطر الاستثمار داخل كل شركة .

9. دراسة سعاد حسين عليوي

وتمثلت مشكلة الدراسة في غياب دور إدارة الخطر و الذي ينعكس سلباً على تقديرات الأخطار، و ما يترتب عليه من خسائر محتملة ، و هدفت الدراسة إلى تحليل أثر إدارة الخطر في السياسة الاكتتابية و محاولة الارتقاء و تجويد دور إدارة الخطر في شركات التأمين و العوامل التي تؤثر علي إدارة أخطار وثائق الحريق .

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة :

- إنشاء قاعدة بيانات من خلالها يتم دراسة المخاطر لضمان استقرار عملية الاكتتاب .

- دراسة إحتياطي الأخطار السارية بشكل صحيح حتى تتمكن الشركة من مقابلة إلتزاماتها تجاه حملة الوثائق¹،

10. دراسة برعي عثمان الشريف²

تهدف الدراسة إلي بيان أثر إعادة التأمين على إدارة المخاطر المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر، من خلال دراسة معدلات الخسارة بشركات التأمين المباشر، و زيادة الطاقة الاستيعابية لتلك الشركات، وإيجاد العلاقة المشتركة بين إعادة التأمين و تقليل معدلات الخسائر في شركات التأمين والعلاقة الإحصائية لإعادة التأمين وزيادة الطاقة الاستيعابية بشركات التأمين، وتوافر الحماية في حالة تراكم هذه الخسائر التي تؤثر سلباً على الملاءة المالية لهذه الشركات .

¹ سعاد حسين عليوي 2016م ، دور إدارة الخطر و أثره في السياسة الإكتتابية ، رسالة دكتوراه منشورة ، جامعة بغداد،
² برعي عثمان الشريف 2016م ، تقويم أثر إعادة التأمين علي إدارة الاخطار المكتتبة لدي شركات التأمين المباشر (دراسة تطبيقية علي شركة التأمين الاسلامية) ، رسالة دكتوراه في التأمين غير منشورة ، جامعة الرباط الوطني ،

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- عمليات إعادة التأمين تعمل على تقليل الخسارة بشركات التأمين المباشر.

- عمليات إعادة التأمين تعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين المباشر.

- توفر الحماية لهذه الشركات في حاله تراكم الخسائر الناتجة عن حادث واحد او عدة حوادث.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة :

- ضرورة الترتيب الجيد لاتفاقيات الشركات حتى تتمكن من تقليل معدل الخسائر و حماية الشركة من الخسائر الكبيرة التي تؤثر سلباً على مركزها المالي .

- اختيار معيدي التأمين بصورة سليمة من ذوي الخبرة و السمعة الممتازة و الملاءة المالية الكبيرة .

- ضرورة و جود إدارة جيدة للأخطار التي تستطيع انتقاء الأخطار الجيدة و الاكتتاب فيها مما يزيد الطاقة الاستيعابية للشركات و يضمن سلامة المحافظ التأمينية وحتى لا يتحمل المعيد الخسائر الكبيرة التي من شأنها التقليل من عمولات التأمين .

أوراق العمل :

1. ورقة عمل مقدمة من خليل العليان محمود عبد الرحمن¹

تهدف الدراسة إلى شرح مفاهيم التأمين التعاوني وبيان خصائص قطاع التأمين التعاوني في المملكة، من حيث تنظيمه وهيكله ونشاطاته، ثم تحليل فرص وتحديات وسبل تطوير قطاع التأمين التعاوني السعودي.

خلصت الدراسة إلى عدد من السبل لتطوير القطاع ومنها: تطوير القوانين ، وتوحيد معايير التأمين التعاوني، وتدريب كوادر وطنية في الدراسات الإكتوارية، و تفعيل متطلبات الشفافية والإفصاح وإدخال أسلوب إدارة الجودة ، وزيادة رؤوس الأموال، وتفعيل تقنية إدارة

¹ خليل العليان محمود عبد الرحمن 2010م ، فرص وتحديات وسبل تطوير سوق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية في مرحلة ما بعد

الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، منشورة علي موقع كيوبيديا

المعلومات، ودعم الأبحاث المحلية ، و زيادة الضوابط الرقابية ضد عمليات الإحتيال، وتشجيع شركات التأمين الصغيرة على الاندماج، وتأسيس شركات إعادة تأمين وطنية، وإنشاء وحدات متخصصة في إدارة مخاطر التأمين، وعمل حملات توعية محلية بجدوى التأمين التعاوني ، والدخول في تحالفات وشراكات عربية وأجنبية، وتشجيع مجالس إدارة شركات التأمين التعاوني على تطبيق حكومة الشركات.

2. ورقة عمل مقدمة من الدكتور نبيل حشاد¹

ركزت الورقة على مشكلة الخسائر المالية الكبيرة جراء انهيار البورصات والمؤسسات المالية الكبيرة التي أعلنت إفلاسها وحالات الذعر التي أصابت المستثمرين الذين تضرروا جراء انهيار أسهم شركاتهم في البورصات العالمية. تهدف الورقة إلى عرض أسباب حدوث هذه الإنهيارات، وشرح الآثار المترتبة جراء الأزمة على الأسواق المالية العالمية والعربية.

كما خلصت الورقة إلى تقسيم الدول المتضررة جراء الإنهيارات إلى مجموعات حسب درجة العلاقات والتبادل التجاري لها مع هذه المؤسسات، وحددت درجة التأثير بها حسب إرتباطها. أوصت الورقة بضرورة التعاون بين الدول العربية وخاصة المتقدمة منها ، على ضرورة التعاون المشترك في كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية فيما بينها، للنهوض بالاقتصاديات العربية ومحاولة الخروج بالاقتصاد العربي من الأزمة، ومساعدة الدول العربية النامية على النهضة وإنعاش اقتصادياتها عن طريق تشجيع الاستثمار العربي داخل هذه الدول، بما يضمن سلامة رؤوس الأموال العربية من الدخول في مخاطر الاستثمار في البلاد الأجنبية.

3. ورقة عمل مقدمة من د. عبد الله محمد عبد الله

تمثلت مشكلة الدراسة في: هل للإكتتاب أثر على الملاءة المالية لشركات التأمين ؟، و بنيت الدراسة على إفتراضين، أن شركات التأمين تستخدم سياسة إكتتابية متساهلة مما يؤثر سلباً على مراكزها المالية ، التساهل في الاكتتاب من أهم أسباب خروج شركات التأمين من سوق التأمين السوداني .

¹ نبيل حشاد 2008 ، ورقة عمل بعنوان الأزمة المالية العالمية الحلول والمعالجات ، منشور علي موقع مؤشر ناسداك الأمريكي القاهرة ،

توصلت الدراسة إلى أن السياسات التوسعية المستخدمة من بعض شركات التأمين من غير توفر القدرة الكافية لتحمل الأخطار المكتتب فيها تؤثر على الملاءة المالية، و أن هنالك أثر مزدوج للسياسة الاكتتابية في شركات التأمين، حيث أنه إذا استخدمت الشركات السياسة الاكتتابية التوسعية من غير توفر القدرة على تحمل هذه الأخطار، يؤدي ذلك إلى تأثير سلبي على الملاءة المالية، أما إذا استخدمت شركات التأمين السياسة الرشيدة يؤدي ذلك إلى الأثر الإيجابي على الملاءة المالية .

و أوصت الدراسة شركات التأمين العاملة بسوق التأمين استخدام السياسة الرشيدة في عمليات الاكتتاب، حتى لا تتعرض مراكزها المالية للخطر بسبب التوسع في الاكتتاب ، و على شركات التأمين زيادة المخصصات الفنية و رأس المال، حتى يكون هنالك تناسب بينهم وحجم الاكتتاب، لكي لا تتعرض لمخاطر التوسع في الاكتتاب.¹

4. ورقة عمل مقدمة من مجدي مصطفى الزين

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان، و افترضت الدراسة أن المتغيرات المتمثلة في ضعف السياسة الاستثمارية ، ضعف الاحتفاظ ، ضعف القوى العاملة و ضعف رأس المال تمثل أهم هذه المعوقات، و قد تم إثبات ذلك من خلال إختبار الفرضيات بناءً على التقارير الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية على التأمين ، وخلصت الدراسة إلى أهمية تشجيع و تحفيز رأس المال العامل في شركات التأمين التعاوني، الإهتمام بالتأمين التكافلي لكي يزيد استثمار الأجل الطويل ، زيادة الطاقة الاستيعابية و الاحتفاظ لشركات التأمين، زيادة نسبة الأقساط المعادة لدى شركات إعادة التأمين الوطنية بدلاً عن الأجنبية ، فتح فروع جديدة لشركات التأمين للعمل بالولايات لزيادة فرص العمل و لإستيعاب عمالة جديدة²

❖ دراسات أجنبية :

1. دراسة (Dived F. babble) : إدارة وتقليل مخاطر شركات التأمين

2. دراسة Dived Cummins Dr Phillips : إدارة المخاطر المالية في صناعة

التأمين

¹ عبد الله محمد عبد الله 2015 م ، ورقة عمل بعنوان السياسة الإكتتابية و أثرها علي شركات التأمين ، مجلة كلية التجارة العملية جامعة النيلين ، المجلد الاول ، العدد الاول

² مجدي مصطفى الزين 2013 م ، ورقة عمل بعنوان معوقات مساهمة قطاع التأمين في التنمية الإقتصادية في السودان ، مجلة العلوم الإنسانية و الإقتصادية ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، العدد الأول

سعت الدراسة إلى التحوط و إدارة المخاطر المالية مع تقديم آلية للبحث في الأدبيات العامة حول إدارة المخاطر في صناعة التأمين ، و العمل على إيجاد وتطوير أنموذج للإدراة، و توضيح سبب عدم إعطاء أهمية كبيرة لها من قبل المديرين لإدارة المخاطر . ووتصلت الدراسة إلى أهمية وتحليل و إدارة المخاطر المالية ، و تصنيف الأنشطة التي تتمتع بمخاطر عالية ، ومنها مخاطر الملاءة المالية، و المخاطر التجارية لعمليات الاستثمار، مع ضرورة إيجاد أنموذج علمي يستند إلى دراسات علمية في تحليل و تصنيف المخاطر المالية في شركات التأمين و إدارتها بشكل سليم ¹.

4. دراسة (Snaket Kawatkar ,HeerakBuasu) : إدارة المخاطر و تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين على الحياة

عملت الدراسة على توضيح مختلف القضايا التي تكتنف عملية إدارة المخاطر في شركات التأمين على الحياة ، مع تحليل و تصنيف المخاطر عن طريق طرح عدة تساؤلات على المختصين في مجال التأمين، ضمن طريقة إستبانهة لتحليل مجموعة المخاطر التي يمكن إن تؤثر في الملاءة المالية ، وأكدت الدراسة بأن على جميع شركات التأمين أن تضع نظاماً داخلياً لإدارة المخاطر، و وضع الإجراءات اللازمة لمعالجتها ، و أن يكون هذا النظام أكثر فاعلية عن طريق تحديد المخاطر المالية منها و العامة و الخاصة لسهولة التعامل معها².

5. (Sarah Wilson) : إدارة مخاطر شركات التأمين

أوضحت الدراسة مدى إدراك شركات التأمين للمخاطر التي يمكن إن تتعرض لها لذلك يجب أن لا تعتمد على رأس المال و السيولة بوصفها الحل الأمثل لإدارة تلك المخاطر، حيث إنها تعتبر من الأدوات التي تساعد فقط في إدارة المخاطر ، وإستنتجت الدراسة بأنه لا توجد طريقة موحدة لإدارة مخاطر جميع الشركات، وذلك لإختلاف حجم وطبيعة الأعمال و تنوع المخاطر ، و أن وظيفة إدارة المخاطر في معظم شركات التأمين ينبغي إن تكون

¹ 1999 Dived Cummins , Dr Phillips ، ورقة عمل مقدمة في إدارة المخاطر المالية في صناعة التأمين ، جامعة كوالالمبور ،
² 2005 Snaket Kawatkar، HeerakBuasu ، إدارة المخاطر و تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين علي الحياة ، المؤتمر العالمي للخبراء الإكتواريين ، ، هبيرك ،

مستقلة تعمل على حصر و تحديد و تحليل المخاطر، وكيفية التعامل معها و إدارتها و إجراء مراجعة مستمرة لجميع الإجراءات.¹

إختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة إعادة التأمين من عدة جوانب منها دور إعادة التأمين في الاقتصاد السوداني، ودور شركة إعادة التأمين الوطنية في توطين عملية إعادة التأمين، للحيلولة دون تسرب العملات الصعبة للخارج، مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، وعدم إقتصارها على لعب دور الوسيط(رمضان،2010م) .

كذلك تناولت الدراسات المشاكل التي تواجه قطاع التأمين في السودان، وركزت على أهمية إعادة التأمين على أساس إتفاقية تجاوز الخسارة، وكذلك تناولت كيفية تطبيقها و أهميتها في سوق التأمين العالمي (سبيل،2005م).

كما أوضحت الدراسات أسس إدارة الأخطار بشركات التأمين وأهمية وجود إدارة مستقلة بالشركة، وتأثير ذلك على قدرة الملاءة المالية للشركات العاملة بسوق التأمين السوداني(ميرغني،2011م) .

وايضا أوضحت الدراسات الدور الذي تلعبه مجتمعات التأمين في تغطية الأخطار الكبرى، وكيفية قيام شركات التأمين بتغطية تلك الأخطار، ومساهمة المجتمعات التأمينية في التخفيف من حدتها (آمال،2014م).

كما بينت الدراسات دور إعادة التأمين من خلال التغطيات النسبية في مجال إعادة التأمين على فروع التأمين المختلفة، ومدى أهميتها في تحقيق التوسع في قبول تغطيات تأمينية اضافية، أو في تحقيق التوازن في احتفاظ الشركات (سعاد ، 2014م) .

¹ Sarah Wilson 2006 ، إدارة مخاطر شركات التأمين ، مجلة التأمين العدد العاشر ، جامعة كولين ،

وتناولت الدراسات أيضا أثر إعادة التأمين على إدارة المخاطر المكتتبه بالتطبيق على شركات التأمين المباشر، بتحليل معدلات الخسائر وزيادة الطاقة الاستيعابية (الشريف ، 2016م).

و من خلال الإطلاع على كل تلك الدراسات تبين أنه توجد فجوة بحثية، حيث لم توجد دراسة تناولت الأثر المباشر لإدارة المخاطر على اتفاقيات إعادة التأمين من خلال أبعاد مخاطر السوق ومخاطر الاكتتاب و الاستثمار، و هو ما تتميز به هذه الدراسة .

الفصل الأول الخطر و التأمين

الخطر تعريفه و أقسامه

تعريف إدارة الخطر و طرق الوقاية منه

تعريف و نشأة التأمين

الأهمية الإقتصادية للتأمين ودوره في تنمية الإقتصاد القومي

الفصل الأول الخطر والتأمين

مقدمة :

يقصد بالخطر الإشراف على الهلاك أو الفناء وهناك إتفاق عام على أن الإنسان معرض للإصابة بأخطار متعددة ، وذلك لأن الأخطار سمة مواكبة وملازمة للحياة البشرية، وهي جزء لا يتجزأ من عمل الأفراد المنشآت.¹

المبحث الأول : الخطر وتعريفه و أقسامه:

1. مفهوم الخطر Risk:

لا يوجد تعريف وحيد للخطر، فلكل من الاقتصاديين و علماء العلوم السلوكية و الباحثين النظريين في إدارة الخطر، والإحصائيين و الإكتواريين، مفهومهم الخاص للخطر، ويمكن عرض بعض تلك المفاهيم التي تُعرّف الخطر على أنه :

هو الضرر متوقع الحدوث و المبني على احتمالات تتفاوت فيما بينها ، و تتعلق بالأشخاص مثل الوفاة ، العجز و المرض، أو احتمالات متعلقة بالمتلكات مثل الحريق ، السرقة ، الإنهيارات أو غرق السفن .²

2. تعريف الخطر:

هو عبارة عن هدف متوقع الحدوث متضمناً نتائج لموقف معين، وهو احتمال ناتج عن حدث يترتب عليه خسارة اقتصادية ،وهو ما يبعد عن التنبؤ في التقدير وتقييم الحوادث ،إي أنه مجموعة من الأحداث المتوقعة ينتج عنها خسارة إقتصادية .

وأيضاً يمكن تعريفه علي أنه ظاهره ذات طابع معنوي يبدو أثرها عند اتخاذ الفرد قراراته اليومية، بما يترتب معه حالة الشك أو الخوف، أو عدم التأكد من النتائج لتلك القرارات التي يتخذها الشخص بالنسبة للموضوع المعين.³

¹ Vaughan, J. Emmett 1982,, *Fundamentals of Risk and Insurance*, John Wiley & Sons, pp. 13-17.

² محمد وفيق 1998، إدارة الخطر و التأمين من المنظور النظري و العملي ، ص 212 ، طهران للنشر ، الاردن

³ محمود الهانسي 1996 م ، د. أسامة عبد العزيز ، مقدمة في الخطر و التأمين من النواحي النظرية و التطبيقية ، ط: م.

وعلى المستوى التأميني فإن مصطلح الخطر من المصطلحات التي لا تحظى بإتفاق جميع الباحثين على تعريف لها، وفيما يلي بعض التعريفات التي ترد لمصطلح الخطر في مجال التأمين¹:

1. الخطر هو فرصة الخسارة Risk is the chance of loss:

يرفض كثير من الكتاب هذا التعريف، للإرتباط المفترض بين "فرصة الخسارة" وبين "الاحتمالات"، ويروا ضرورة الفصل بينهما، حجة هؤلاء الكتاب تستند إلى أن تعريف الخطر بأنه فرصة الخسارة يعني أنهما نفس الشيء، ولكن عندما تكون فرصة الخسارة % 100 أي أن الخسارة أكيدة أو % 0 أي أن الخسارة مستحيلة، يكون الخطر منعدم ، وفي هذا تعارض مع التعريف.

2. الخطر هو إمكانية الخسارة Risk is the Possibility of loss:

هذا التعريف يحاول تفادي التعقيد الناتج من تعريف الخطر بأنه فرصة الخسارة، وذلك باستبدال لفظ "فرصة" بلفظ "إمكانية"، فلفظ إمكانية يعني أن احتمال الحدث بين الصفر والواحد، وبذلك يكون تحقق الحدث المعني به غير مؤكد. ولكن مازال هذا التعريف لا يخرج عن كونه تعريف للخسارة ولا يخضع للتحليلات الكمية.²

3. الخطر هو عدم التأكد Risk is Uncertainty:

من الواضح وجود أُنفاق بين الباحثين النظريين في علوم التأمين على وجود علاقة بين الخطر وبين عدم التأكد إلى الدرجة التي يذهب فيها البعض منهم إلى تعريف الخطر بأنه "عدم التأكد".

إن اللفظ "عدم التأكد" مثله مثل اللفظ "فرصة الخسارة"، يشوبه الغموض ، حيث يوجد له أكثر من معنى، فقد يستخدم لفظ عدم التأكد للدلالة على "عدم تأكد موضوعي" سببه عدم توفر المعلومات الكافية بعد لدى البشر عن ظاهرة معينة، كما قد يستخدم للدلالة على "عدم تأكد شخصي" مرجعه عوامل نفسية وإنتقار الفرد للمعلومات الكافية عن نتائج حدث ما، وإتجاهاته الخاصة، وبناء عليه وتحت نفس الظروف يختلف الخطر باختلاف الأفراد، كذلك

¹ Vaughan, J. Emmett 1982, *Fundamentals of Risk and Insurance*, , John Wiley & Sons, pp. 13-17.

² جورج رجيبا 2006 ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، تعريب أ.د محمد توفيق البلغيني ،أ.د إبراهيم مهدي، الرياض :دار المريخ للنشر والتوزيع.

بالنسبة لنفس الفرد يختلف تقييمه للخطر باختلاف حالته الذهنية والظروف المحيطة به، في الحالتين عدم التأكد لا يخرج عن كونه حالة وهمية illusion سببها الإفتقار إلى المعرفة ويرى البعض¹ ضرورة التمييز بين الخطر وعدم التأكد، مرجعين الخطر إلى أنه حالة واقعية ومركب من عدة عوامل مسببة له، ويقاس بالاحتمال، بينما عدم التأكد حالة ذهنية لا تخضع للقياس الكمي بل تُقاس بدرجة الاعتقاد ، على الرغم من ذلك يؤيد الكثير من الباحثين في علم الخطر والتأمين تعريف الخطر بأنه عدم التأكد سواء كان (موضوعي أو شخصي) لأنه في هذه الحالة يمكن قياس الخطر باستخدام الأدوات الإحصائية المخصصة لقياس الإختلاف الفعلي عن المتوقع.²

4. الخطر هو اختلاف النتائج الفعلية عن المتوقعة Risk Is the Dispersion of Actual from Expected Results

هذا التعريف في الواقع صورة أخرى للتعريف السابق للخطر بأنه عدم التأكد ، فشركة التأمين تضع تنبؤاتها عن الخسائر المتوقعة ، وبناء على هذه التوقعات يتم حساب الأقساط الواجب تحصيلها من طالبي التأمين ، ولهذا فالخطر من وجهة نظر شركة التأمين هو كون تنبؤها غير دقيق أي "عدم التأكد" من دقة التقديرات، وحيث أن آلية العمل في التأمين مبنية على نظرية الاحتمالات فقد تنبأ الكثير هذا التعريف، ومن ثم يُستخدم "الإختلاف النسبي"³ لقياس الخطر المعرضة له شركة التأمين، قد يكون هذا التعريف للخطر ملائماً لشركة التأمين ولكنه لا يعبر عن الخطر المعرض له الأفراد.⁴

5. الخطر هو حالة تتضمن إمكانية وقوع خسارة Risk is a Condition in which a Possibility of Loss Exists

إمكانية حدوث إختلاف مضاد للنتائج المتوقعة أو المأمولة المرغوب فيها، هذا التعريف يعتبر الخطر حالة واقعية ويُعرفه بطريقة تفيد في تحليله وقياسه، سواء من وجهة نظر الفرد العادي أو شركة التأمين.

¹ Irving Pfeffer 1956, *Insurance and Economic Theory* (Homewood, Ill. Richard D. Irwin,), p. 42.

² جورج رجيدا ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، مرجع سابق ذكره

³ الإختلاف النسبي أداة إحصائية تستخدم لقياس درجة إختلاف القيم حول قيمة وسطي لها غالباً ما تكون المتوسط الحسابي لهذه القيم.

⁴ د.جمال عبد الباقي واصف 2004 ، مبادئ الخطر و إدارة التأمين ، دار الكتب الأكاديمية، القاهرة .

بصفة عامة يترتب على وجود الخطر حالة معنوية من الشك والقلق والتوتر تصيب الإنسان عند اتخاذه للقرارات المختلفة، أو عند تعرّضه لتأثير الظواهر الطبيعية والعامة في حياته ودخله وممتلكاته.

ومما ماسبق نخلص إلى تعريف الخطر بأنه: عدم التأكد من وقوع خسارة معينة ، ويشمل ذلك:

أولاً: عدم التأكد من نتائج القرارات التي يتخذها الإنسان في حياته العملية أو الشخصية، فحياة الإنسان سلسلة من القرارات المتتابعة لا يعرف مقدماً نتائج هذه القرارات وأمثلة لذلك:

- القرار الذي يتخذه التاجر باستثمار أمواله في تجارة معينة، حيث لا يتمكن من معرفة نتيجة أعماله إلا في نهاية العام، كذلك لا يستطيع مقارنة نتائج هذا الاستثمار بنتائج إستثماراته الأخرى.

- القرار الذي يتخذه الطالب باختيار تخصص معين في دراسته لا يستطيع معرفة نتيجة دراسته مقدماً.

ويجب التنويه هنا إلى أن شركات التأمين تضع شروطاً للخطر لكي يكون مقبولاً لديها، وتبعاً لهذه الشروط لا تتدرج الحالات السابقة ضمن الأخطار التي يُقبل التأمين عليها.

ثانياً: عدم التأكد من الظواهر الطبيعية والعامة المتعددة وتأثيرها على حياة الإنسان ودخله وممتلكاته، ويُقصد بالظواهر الطبيعية تلك الظواهر المتعلقة بالبيئة المحيطة بحياة الإنسان، بينما يُقصد بالظواهر العامة كل ما يتصل بحياة الإنسان من ظواهر، أمثلة للظواهر الطبيعية والعامة:

- ظاهرة الوفاة التي تلاحق البشر جميعاً (ظاهرة طبيعية).
- ظاهرة الحريق التي تهدد ممتلكات الأفراد (ظاهرة عامة).
- ظاهرة حوادث السيارات (ظاهرة عامة).
- ظاهرة السرقة والسطو التي تتعرض لها معظم المنقولات (ظاهرة عامة).
- ظاهرة الحروب وما تسببها من دمار في الممتلكات وضياع للأرواح ورؤوس الأموال (ظاهرة عامة).

• ظواهر الأعاصير والبراكين والسيول والفيضانات (ظواهر طبيعية) ويطلق البعض على مثل هذه الظواهر الطبيعية لفظ (الكوارث) بسبب كون ناتج هذه الظواهر خسائر وأضرار فادحة.

كذلك يجب التنويه بأن الأخطار الناتجة عن الحروب والكوارث لا تتدرج ضمن الأخطار المقبولة للتأمين لدى شركات التأمين.

وعلى ذلك يمكن تعريف بعض المصطلحات كالتالي:

الحادث Accident: يُعرف الحادث بأنه التحقق المادي لظاهرة من الظواهر الطبيعية أو العامة مما ينتج عنه خسارة فعلية.

الخسارة Loss: ويُقصد بالخسارة: فقد الحياة أو الإصابات البدنية، النقص في قيمة الممتلكات أو فنائها، النقص في قيمة الدخل أو زواله، زيادة النفقات، والذي قد ينتج من تحقق حادث معين للأشخاص أو ممتلكاتهم. ويمكن تقسيم الخسارة إلى: خسارة كلية، خسارة جزئية.

أولاً: الخسارة الكلية Total Loss: ويُقصد بها الفقد أو الضياع أو الهلاك التام لما هو معرض للخطر. على سبيل المثال: وفاة رب الأسرة، غرق سفينة، إحتراق أصل من الأصول بالكامل، كل ذلك يمثل خسارة كلية.

ثانياً: الخسارة الجزئية Partial Loss: ويُقصد بها الفقد أو الضياع أو الهلاك الجزئي لما هو معرض للخطر، على سبيل المثال: الإصابة البدنية لشخص ما نتيجة وقوع حادث تصادم للسيارات، جنوح سفينة مما أدى إلى وقوع بعض الخسائر المادية بها، حدوث حريق أدى إلى هلاك جزء من أصل من الأصول.

3/ أنواع المخاطر: -

ويمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين إلى اقسام وهي :

أ) مخاطر السوق : Market Risk

وهي الخسائر التي تنشأ عن التحركات في أسعار السوق ، أي تذبذب في قيم الموجودات القابلة للتداول والتسويق، وإنحراف المعدل الفعلي للعائد عن المعدل المتوقع ، أو تلك التي تنشأ عن تغيرات في الدورة الاقتصادية أو تغيير أذواق وعادات المستهلكين .

ب) مخاطر الاكتتاب : Underwriting Risk

- وهي الخسارة التي تحدث بسبب أنشطة الاكتتاب، وهي المخاطر المتعلقة بالتسعير ، كما تشمل المخاطر التي تسبق إصدار وثيقة التأمين، ومن أسباب نشوء هذه المخاطر مايلي :
- عدم مصداقية البيانات والمعلومات الواردة في طلب التأمين
 - ضعف خبرة المُكاتب .
 - تقييم الخطر بشكل خاطئ بالإستناد على معلومات خاطئة وغير كاملة¹

ج) مخاطر الائتمان : Credit Risk

تعرف مخاطر الائتمان بشكلٍ عام ، على أنها مخاطر عجز الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته طبقاً للشروط المتفق عليها، وقد تنشأ مخاطر الائتمان في شركات التأمين من أنشطة الصناديق التشغيلية و التمويلية و إعادة التكافل و الاستثمار .

و تتمثل مخاطر الائتمان في شركات التأمين في تعثر الموجودات المستحوذ عليها باعتبارها إستثمارات لصندوق مخاطر المشتركين ، وصندوق إستثمار المشتركين، وصندوق المساهمين ، و المبالغ القابلة للإسترداد، و تنشأ المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على السداد من عدم قدرة شركات التأمين على سداد المطالبات باعتبار أن المبدأ الذي تقوم عليه شركات التأمين الإسلامية هو التبرع ، لذا فإن المخاطر المحتملة تقوم على عدم مقدرة هذه الشركات بدفع المبالغ المطلوبة منها²

د) المخاطر الطبيعية : Natural Risk

وهي الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين و عواصف و أمطار و السيول والفيضانات و موجات البرد، وقد أثرت هذه الأخطار بشكل كبير على صناعة التأمين في العالم و خاصة المناطق التي تشهد نشاط تلك الظواهر الطبيعية .

هـ) مخاطر السيولة : Liquidity Risk

وهي الخسارة المحتملة التي تتكبدها شركات التأمين نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بشكل فوري و التعثر في سداد المطالبات، وكذلك عدم تسديد الأطراف المدينة لإلتزاماتها في الوقت المحدد أو المتوقع، ومن بين العوامل المسببة لذلك :

¹ المعيار (14) إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين التكافلي الإسلامي) ، مجلس الخدمات المالية (FSB) كولومبيا . ماليزيا
² المعيار (14) سابق ذكره

- المطالبات التي تفوق السيولة المتوفرة.
- عدم سداد العملاء لإلتزاماتهم تجاه الشركة.
- تسهيل الأصول بسعر أقل من سعر التكلفة.

و تؤدي مخاطر السيولة إلى خسارة الثقة، و تشويه سمعة المؤسسة، و الإنسحاب غير الحكيم للمشاركين، أو التقاضي والإجراءات الجزائية، وهي إجراءات تهدد بقاء المؤسسة في سوق المنافسة ، لذلك يجب تطبيق سياسات إدارة السيولة الملائمة و إخضاعها للتقييم المنظم، من حيث الملاءمة و كفايتها للمتطلبات المتوقعة للسيولة .

و) مخاطر الاستثمار : Investment Risk

وتعرف بأنها التقلبات التي قد تحدث في العائد المتوقع من الاستثمار، و تُقاس مخاطر الاستثمار بالتباين في العائد المتوقع، وترجع التقلبات في العائد إلى نوعين من المخاطر وهما ، المخاطر المنتظمة ويقصد بها المخاطر الخارجية وهي تنشأ عن علاقة الاستثمار الخاص بالمنشأة بالنشاط الاقتصادي مجملًا، حيث يتأثر صعوداً وهبوطاً بالتغيرات في العائد السوقي، و كما يتأثر أيضا بالمخاطر غير المنتظمة، وهي مخاطر الاستثمار الداخلية الخاصة بالمنشأة، فقد تقوم باتخاذ قرارات غير مدروسة تؤثر على التقلبات في عائد الاستثمار.

ز) مخاطر التشغيل : Operation Risk

و هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عجز أو عدم كفاية العمليات أو الأشخاص أو النظم الداخلية أو عن الأحداث الخارجية ، أما بالنسبة لشركات التأمين التكافلية فتشمل الخسارة الناتجة عن عدم الإلتزام بموجهات الشريعة و العجز في الإلتزامات الإستثنائية لمشغل التكافل .

وقد تؤدي المخاطر التشغيلية إلى خسائر مالية للكيان أو عدم القدرة على إستغلال الفرص و الإضرار بالسمعة و إنعدام الكفاءة التشغيلية، مما يتسبب في إنعدام القدرة على الإستمرار في العمل و ينبغي لشركات التأمين التكافلية تحديد كافة الأسباب المحتملة لحالات الخلل في التشغيل، بما في ذلك الإخفاق في العمليات الداخلية و الإهمال المحتمل و الانشطة

الإحتيالية أو غير المؤهلة في مصادرها البشرية الداخلية، أو الإخفاقات الأخرى في نظمها .

1

ح) الأخطار الشخصية : Personal Risk

وهي الاخطار التي يتعرّض إليها الإنسان مباشرة، و تتمثل في أخطار الوفاة المبكرة، و البطالة و الأمراض و العجز بشقيه الدائم و المؤقت ، و الشيخوخة و فقد الدخل و التعطل عن العمل .

ط) مخاطر عدم الإلتزام بالشريعة :

وهي مخاطر منتشرة في عمليات شركات التكافل، حيث ينبغي أن تتوافق منتجات شركات التكافل مع الشريعة ، و تبعاً لذلك فإن كل مراحل عملية تطوير منتجات التكافل تتطلب دراسة الإلتزام بأحكام التشريع الإسلامي، و تتعلق مخاطر عدم الإلتزام بعملية تطوير منتجات شركات التكافل، حيث تسعى شركات التأمين التكافلية إلى إن تكون لها ميزة تنافسية تميزها عن نظيراتها في شركات التأمين التقليدية، في إطار سعيها لتقديم منتجات مبتكرة فإنها ربما تقدّم ومن غير قصد على تقديم منتج لا يتوافق معاً أحكام وموجهات الشريعة الإسلامية ، و كذلك ندرة أدوات الاستثمار المتوافقة مع موجهات الشريعة الإسلامية قد تجعلها عرضة لاختيار أدوات إستثمارية مشكوك في توافقها مع موجهات الشريعة الإسلامية عند سعيها لتحقيق عائد إستثماري مناسب من صندوق إستثمارات المشتركين وصندوق مخاطر المشتركين .

ي) المخاطر القانونية ومخاطر الإلتزام :

وهي تتعلق بالمقتضيات القانونية و التنظيمية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية بشركات التأمين²

ك) مخاطر الإحتيال :

ويعرف الإحتيال بأنه عمل أو إهمال يقصد به تحقيق كسب غير شريف، أو غير شرعي، أو غير قانوني للطرف الذي يرتكب الإحتيال، أو لأطراف أخرى، ويمكن تحقيق الإحتيال بالوسائل الأتية على سبيل المثال :

¹ المعيار (14) إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين التكافلي الإسلامي) مرجع سابق ذكره

² المعيار (14) إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين التكافلي الإسلامي) مرجع سابق ذكره

- إخفاء الحقائق الجوهرية المتعلقة بالشئ موضوع التأمين
 - التقدم بمطالبات إحتيالية و تغطية حوادث لا تغطيها وثيقة التأمين، سواء أن كانت من حامل الوثيقة أو من موظف الشركة .
 - تعويض أمتضرر بأكثر من إستحقاقه.
- و بنفس القدر تواجه شركات إعادة التأمين عدد من المخاطر التي تواجهها شركات التأمين المباشر، مثل مخاطر السوق والاكنتاب والمخاطر التي تنشأ عن التغير في الدورة الاقتصادية، مثل تدهور سعر الصرف للعملة المحلية عن الجنيه السوداني مما يؤثر بشكل مباشر على إجمالي الأقساط للشركات نتيجة قلة عمولات إعادة التأمين الواردة و زيادة تكلفة المطالبات المدفوعة، إضافة إلى مخاطر السيولة و المخاطر التشغيلية و المخاطر القانونية ومخاطر الإلتزام¹.
- وقد تناولت الدراسة ثلاثة أبعاد من أنواع المخاطر و هي أبعاد ذات صلة و مؤثرة على اتفاقيات إعادة التأمين وهي :

أ) مخاطر السوق: Market Risk

1. مفهوم وتعريف مخاطر السوق :

مفهوم مخاطر السوق : هي المخاطر الناجمة عن تغير أسعار السوق و التقلبات التي تطرأ في سوق رأس المال، أو نتيجةً لأسباب إقتصادية، أو إجتماعية، أو سياسية في دولة أو أخرى تربطها بالدولة المعنية

تعريف مخاطر السوق : هي المخاطر التي تنشأ نتيجة لإتجاهات الصعود و النزول علي سوق رأس المال، نتيجة عدة أسباب تؤثر على التدفقات النقدية و معدل العائد المطلوب على الاستثمار .

2. اسباب مخاطر السوق في شركات التأمين السودانية : تواجه شركات التأمين العاملة في السوق السوداني الكثير من المخاطر المرتبطة بمجال عملها منها، مشاكل السيولة و الاستثمار، و التي عرّفها الجهاز القومي للإشراف و الرقابة على التأمين بأنها الآلية التي تقوم من خلالها الشركة بتقييم وضبط الظواهر الماضية و المحتملة مستقبلاً، و التي يمكن

¹ مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية . الشبكة الدولية للمعلومات www.giem.info/article/detais/id/412

أن تؤثر سلباً على الشركات و نتائجها المالية ، كما تحاول الشركات التنوع في طرق مواجهة هذه الأخطار و الحد من آثارها، و بالتالي إستقطاب أكبر عدد من العملاء و تحقيق نتائجها المتوقعة.

كذلك مشاكل أسعار الصرف و تقلبات الأسعار من أكبر العوامل المؤثرة على سوق التأمين السوداني، حيث تؤثر مباشرة على حجم الأقساط المكتتبه و المتوقعة، مما يجعل الشركات تعجز عن تحقيق نتائج الأعمال المتوقعة في نهاية العام الذي بدوره يؤدي إلى تدني الفائض التأميني المحقق في نهاية العام .

ومن أهم هذه المخاطر مخاطر تسوية المطالبات المرتبطة بعملية السداد لأصحاب وثائق التأمين ، حيث أنها تواجه خطر عبء سداد هذه المطالبات التي لم تُكتتب الأقساط الصحيحة لها جراء تقلبات أسعار الصرف في العملة المحلية و الأجنبية ، وكذلك صعوبة تحصيل مديونيات الشركات مما يرهق هذه الشركات مادياً ، و كذلك مخاطر حوكمة الشركات المرتبطة بالقواعد التي نصت على عملية تقاسم مختلف الحقوق و المسؤوليات بين مختلف الجهات المعنية ، و أيضا مخاطر الاكتتاب وهي المرتبطة بعملية تقييم المخاطر و قبولها .

ومن اهم إجراءات مواجهة هذه الأخطار، مخاطر تقنية المعلومات التي تحدث نتيجة النجاح أو الفشل في سير أعمال الشركة بسبب خطأ في تقنية المعلومات، و مخاطر تطوير المنتجات المرتبطة بالتغييرات التي يتم إدخالها على منتج موجود بهدف تلبية حاجة العملاء، حيث يتم مواجهة المخاطر تلك عبر التأكد من إستكمال البيانات المطلوبة فيها ، إضافة إلى مخاطر السمعة و مخاطر عدم الإلتزام .

2. مخاطر الاكتتاب : Underwriting Risk

1. مفهوم و تعريف الاكتتاب :

مفهوم الاكتتاب : يُشار إلى عملية الاكتتاب في بعض الاحيان بفلسفة الاكتتاب التي تتبعها شركات التأمين ، والتي يتم الإعتماد عليها عند صنع القرار سواء بالنسبة للخطر الفردي او المؤسسة ككل ، و تشمل عملية الاكتتاب على مجموعة من الخطوات تتمثل في: تجميع

المعلومات ،وتقدير الخطر، وتحديد البدائل ،و اختيار أفضلها و تنفيذ البدائل، و المتابعة ، كما انه من المبادئ الهامة لعملية اتخاذ القرار الخاص بالاكنتاب تحديد المعلومات الواجب جمعها مما يتطلب من المکتتب الإنتقاء في البيانات الواجب جمعها ،ووضع أسس واضحة يتم الإنتقاء وفقاً لها ، كما يجب التأكد بأن كل معلومة تم الحصول عليها هي ضرورية ، و أيضاً تكلفة المعلومة المتحصل عليها لابد ان تمثل إضافة لاتخاذ القرارالسليم ، أي فعالية وكفاية المعلومة المتحصل عليها ¹.

تعريف الاكنتاب : الاكنتاب هو عملية اختيار وتصنيف طلبات التأمين و المکتتب هو الشخص الذي يقوم بقبول أو رفض طلبات التأمين ، تهتم هذه الوظيفة باختيار و تبويب طالب التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين، مما يحقق أهدافها وغاياتها، حيث تقوم الإدارة العليا لشركة التأمين بوضع سياسة واضحة للاكنتاب تحقق غايات الشركة ، و تتمثل في الحصول على أكبر قدر من وثائق التأمين المختلفة تحقق أرباحاً مرتفعة أو العكس، وعادة ما تقوم الشركات بإصدار دليل توضح فيه نوعية الأخطار و التغطيات التي قبلها مسبقاً ².

2.المعلومات الواجبة للاكنتاب :

قد صنّف القائمون على أمر الاكنتاب المعلومات الضرورية له إلى ثلاثة انواع على النحو التالي :

1-معلومات ضرورية :

وهي تلك المعلومات التي تكون ضرورية بشكل جازم ومفيدة في تقييم الخطر والتي تساعد بشأن اتخاذ القرار المناسب لقبول الخطر، و غالبا ما تكون محددة بواسطة المسؤولين عن عملية اتخاذ قرار الاكنتاب في شركات التأمين، ومعظم المعلومات المطلوبة في التطبيقات التجارية تكون معلومات ضرورية لاتخاذ القرار .

2- معلومات مرغوب الحصول عليها:

¹ د. عبد الله محمد عبد الله ، سياسة الإكنتاب ، مجلة جامعة النيلين دورية علمية نصف سنوية محكمة ، تصدر عن جامعة النيلين ، مجلد رقم 1، عدد رقم 1، ديسمبر -2015 م
² جورج ريجيدا ، 2009م ، مرجع سابق ذكره

هي تلك المعلومات التي لا تكون ضرورية بشكل جازم ولكنها تكون مفيدة في تقييم الخطر و اتخاذ القرار، وذلك إذا كانت المعلومات يمكن الحصول عليها بتكلفة معقولة .

3- معلومات متاحة للحصول عليها :

وهي تلك المعلومات التي قد تكون مفيدة أو غير مفيدة لتقييم الخطر، و هي لا تحتاج إلى تكلفة مالية أو مجهود خاص للحصول عليها¹.

3. مصادر المعلومات المطلوبة لعملية الاكتتاب :

تحصل شركات التأمين على معلومات من عدة مصادر أهمها :

1. طلب التأمين : و هو المصدر الأساسي و الرئيسي للمعلومات و الذي تصوغه شركة التأمين و يقوم المؤمن بتعبئته .

2. تقرير وكيل أو مندوب شركة التأمين حيث يقوم الوكيل أو المندوب بتقييم الشخص طالب التأمين .

3. الإستعلام : تقوم الشركة بالإستعلام عن الشخص طالب التأمين من مصادر خارجية مثل المركز المالي و حالته الإجتماعية وحجم الديون التي عليه والأحكام الصادرة بحقه إن وجدت
4. الكشوق عن الممتلكات المراد التأمين عليها حيث يقوم الموظف أو المندوب بعمل تقرير يبين فيه تفاصيل الممتلكات الواجب التأمين عليها .

5. الفحوصات الطبية : حيث تطلب الشركة من طالب التأمين الطبي أو التأمين التكافلي الكشف الطبي من طبيب تحدده الشركة أو طبيب معتمد لديها، وإذا كان يعاني من مرض معين تطلب تقرير مفصل حول هذا المرض².

4. الأسس و المبادئ الأساسية للاكتتاب الصحيح : -

1. اختيار المشتركين وفقاً لمستويات إكتتاب الشركة :

¹ مدخل الي أساسيات الإكتتاب في التأمين ، مؤسسة النقد السعودي المعهد المالي ،ص 183، الرياض ، 2016م
² عبدالله محمد عبد الله 2015 ، مجلة كلية التجارة جامعة النيلين ، مجلة علمية نصف سنوية محكمة ،المجلد الاول ، العدد الاول ، ص 278

بمعنى اختيار طالبي التأمين وفقاً للمعايير التي تُحددها الشركة، وهذا يعني أن يختار المكتتب المؤمن لهم الذين لا تتجاوز معدلات الخسارة لديهم معدل الخسارة المتوقع، أي إن نسبة الخسارة المتوقعة لديهم منخفضة، ويكون هذا الاختيار للبحث عن تأمين بأسعار متوسطة والتي إذا لم تتم إدارتها عن طريق الاكتتاب سوف تتسبب بحدوث خسائر أعلى من مستويات الخسارة المتوقعة .

2. عمل موازنة صحيحة داخل كل تصنيف :

أي أنه يعني الحفاظ على التوازن الصحيح داخل كل فئة من الفئات التأمينية المختلفة، وهذا يعني ضرورة إحداث التوازن بين المشتركين الذين تتخفف معدلات الخسارة لديهم عن المتوسط في فئة الاكتتاب، حيث يكون سعر المجموعة ككل كافياً لدفع التعويضات والمصروفات، حيث أنه يتم تجميع كل الوحدات المتشابهة و المتعرضة لنفس الخسائر و المتسبب فيها نوع خطر مشترك ضمن فئة واحدة، ويتم وضع سعر موحد لها .

3. العدالة بين المشتركين :

أي أنه يعني تطبيق مبدأ العدالة والإنصاف على جميع المشتركين وذلك بتطبيق أسعار عادلة و أن تتحمل كل مجموعة من المشتركين التكلفة الحقيقية من الخسائر و المصروفات ، ويجب أن لا تدعم مجموعة أخرى من المشتركين تكلفة فئة غير مشابهة و غير ملائمة لها .

5. الخطوات المتبعة في عملية الاكتتاب :

1- الخطوة الأولى :

يقوم بها وكيل التأمين عن طريق توجيه تعليمات له عن أنواع التأمينات التي يجب أن يسعى للحصول عليها ، و أخرى يجب تجنبها في جميع الأحوال، و التي تمثل الحد الفاصل بين القبول و الرفض، مثال لذلك قد تصدر شركات التأمين توجيهات لمندوبيها للاكتتاب في وثائق التأمين الإجباري للسيارات و تجنب الشامل منها ، أو تجنب الاكتتاب في التأمين التكافلي لذوي المهن العالية الخطورة .

2- الخطوة الثانية :

وهي الحصول على المعلومات الضرورية لعملية الاكتتاب ، وتختلف هذه المعلومات باختلاف نوع التأمين المطلوب ، ففي مجال تأمينات الممتلكات تطأب شركات التأمين معلومات محددة عن وصف هذه الممتلكات و موقعها و نوعيتها ، أما في التكافل تطأب الشركات تقرير طبي عن صحة طالب التأمين ، وحالته الصحية قبل بداية التأمين .

3-الخطوة الثالثة :

اتخاذ القرار بشأن طالب التأمين ، بعد أن يقوم المَكْتَب بتقييم المعلومات التي حصل عليها عن طالب التأمين و عن الشئ موضوع التأمين يفترض أن يتخذ إحدى القرارات، قبول طلب التأمين، أو قبوله بشروط خاصة ، أو رفض طلب التأمين .

و في حالة قبول طلب التأمين يجب على المَكْتَب إصدار وثيقة التأمين ، أما إذا تم قبول طلب التأمين بشروط خاصة فيجب على المَكْتَب توضيح الشروط الخاصة، سواء أن كان قسط إضافي أو تعديلات في الشئ موضوع التأمين ، و توجيه قسم الإصدار بتنفيذها أولاً ثم إصدار الوثيقة ، أما في حالة رفض طلب التأمين يجب إن يكون الرفض عادلاً و غير مبالغ فيه حتى لا يقلل أرباح الشركة أو يجعل طالبي التأمين يبتعدون عن التعامل مع الشركة مستقبلاً، و يجب إن يشير الرفض الى الفشل في الوصول الى تحقيق سياسة إكتتاب الشركة¹

6. العوامل المساعدة على الاكتتاب الصحيح :

1. توفير المعلومات الكافية و الدقيقة و المهمة لاتخاذ قرار الاكتتاب .
2. التقدير الدقيق لدرجة الخطر المطلوب التأمين عليه .
3. تحديد أنواع التأمينات التي يجب التوسع في إصدارها .
4. تحديد أنواع التأمينات التي يجب وقف إصدارها .
5. تحديد المزيج الأمثل للوثائق التي يجب إصدارها .

¹ منصور ، احمد سيف الإسلام 1999 م، الخطر و التأمين ، الاسكندرية ، دار النهضة العربية ، ص113،

6. تحديد حجم الإقساط المطلوبة لكل نوع من أنواع التأمين .

7.العوامل المقيدة للسياسة الاكتتابية :

1.الطاقة الاستيعابية :

وهي تعبر عن العلاقة بين الأقساط المكتتبه فيها ومقدار الفائض الخاص بالمشتركين، وهو يمثل صافي الثروة في شركات التأمين، و هذه العلاقة لها أهمية كبيرة في تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين، حيث نجد أن العلاقة طردية بين الطاقة الاستيعابية في شركات التأمين و الملاءة المالية، اي أنه كلما كانت الطاقة الاستيعابية أكبر كلما أدى ذلك إلى التوسع في إصدار وثائق تأمين .

2.قوانين الإشراف و الرقابة :

هنالك عدة قوانين منظمة للنشاط التأميني ، وتحكم إصدار و ثائق التأمين، ويتم نشر هذه القوانين و التي تم إعدادها بإشراف أفراد ذوي خبره علمية وعملية في مجال التأمين، و التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نشاط شركات التأمين ، و تؤثر قوانين الإشراف و الرقابة على سياسات الاكتتاب من عدة أوجه :

4-شركات التأمين لابد إن تكونُ مرخص لها بالاكتتاب وإصدار وثائق التأمين .

5-لابد من الموافقة على القيود و الشروط والقواعد المفروضة على شركات التأمين .¹

3.الفنيون في إدارة الاكتتاب :

تحتاج شركات التأمين إلى المتخصصين في مجال الاكتتاب من أجل :

- تسويق المنتجات التي تقدمها شركات التأمين .
- الاكتتاب فيما تقدمه شركات التأمين .
- المراقبة و المتابعة و المراجعة الخاصة بالوثائق السارية .
- سداد التعويضات عن الخسائر المحققة .

¹ البراوي ، شعبان محمد ، 2010م ،الفائض التاميني في شركات التكافل ، المنامة ، مؤتمر الهيئات الشرعية ، ص4-7

و من أجل تحقيق كل ذلك لابد من توفر عدد معين من المكتتبين في أقسام التأمين المختلفة لتنفيذ سياسة الاكتتاب في فروع التأمين الكبيرة ، مثل أقسام البحري، و الحريق ، و السرقة، و الطيران والطاقة و الهندسي و تأمينات المسئليات

1. إعادة التأمين :

تعتبر خطط إعادة التأمين و تكاليف هذه الخطط من الاعتبارات الهامة في تطوير أو إعداد سياسات إكتتاب جيدة، حيث نجد أن اتفاقيات إعادة التأمين تستثني بعض التغطيات التأمينية أو تقرر أن التكاليف الخاصة بها تكاليف كبيرة جداً، ايضاً تهتم بالسياسة الاكتتابية و التغطيات التي تقدمها شركة التأمين¹.

2. مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين السودانية :

وهي تتمثل في عمل سياسة محددة لقبول التأمين على الأخطار التي تقرها و توافق عليها شركة التأمين حسب أهدافها، وهي تبدأ في مرحلة ما قبل إصدار وثيقة التأمين ، و من أسباب نشوء هذه المخاطر :

- عدم مصداقية البيانات و المعلومات الواردة في إستمارة طلب التأمين .
- عدم الإلتزام بسياسة الاكتتاب التي تعتمدها الشركة .
- ضعف خبرة المُكْتَتَب و إنخفاض الوعي التأميني لدى جمهور المؤمنين .
- تقييم الخطر بشكل خاطئ بالإستناد على معلومات خاطئة وغير كاملة .²
- مخاطر السيولة، و هي تتمثل في عدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها المالية بشكل فوري، و التعثر في سداد المطالبات وكذلك عدم تسديد المدينون لإلتزاماتهم تجاه الشركة في الوقت المحدد.
- المنافسة الضارة بين شركات التأمين و ظاهره تغيّر ولاء العملاء عن طريق وضع الأسعار الضعيفة مما يعرض الشركة لمشاكل عدم كفاية أقساط التأمين
- لا توجد إدارة مخاطر متخصصة في معظم شركات التأمين من أجل دراسة الخطر وتسييره و تقييمه الصحيح قبل إصدار الوثيقة .

3. مخاطر الاستثمار: Investment Risk

¹ عبودي، زين منير، 2006م، ادارة المخاطر و التأمين، القاهرة، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، ص 2-6
² أ.عديله خنوسة 2018م، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الشلف الجزائر .

1. تعريف الاستثمار :

• **تعريف الاستثمار :** يُعرف الاستثمار على أنه استخدام المال أو تشغيله بقصد الوصول إلى الهدف المنشود ، كما يعرف في اللغة على أنه طلب النمو، بمعنى أن استثمار المال في اللغة هو طلب ثمرة المال و هو نمائه و نتاجه.

• **ويعرف إصطلاحاً :** بأنه هو ذلك النشاط الإنساني الهادف إلى مضاعفة الخيرات المادية و المعنوية عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي حوجة المجتمع وأولوياته في إطار قيم و أخلاقيات الأمة .

أيضاً يعرف إقتصادياً : بأنه عملية إقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي او معنوي تقوم على أسس أو قواعد علمية وعقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مالية، مادية ، بشرية ، تقنية، نحو تحقيق عوائد إقتصادية أو إجتماعية او ثقافية في المستقبل على شكل تدفقات مستمرة تتضمن قيم تتجاوز القيم الحالية للأصول الرأس مالية ، في ظروف تتسم بالأمان و التأكد قدر المستطاع مع عدم إستبعاد هامش مقبول للمخاطر ¹

وهو أيضا عملية توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكبر في المستقبل، مع الأخذ في الاعتبار العوائد التي تشملها هذه التدفقات و مقدار المخاطر الناجمة عن عدم التأكد في الحصول على هذه التدفقات المتوقعة في المستقبل وتتجاوز معدل التضخم.²

• **مفهوم عائد الاستثمار :** يعتبر عائد الاستثمار بمثابة الغاية التي يسعى المستثمر لتحقيقها من عملية الاستثمار

كما يمكن تعريفه : على أنه المقابل الذي يطمح المستثمر إلى تحقيقه في المستقبل نظير استثماره لأمواله إذ إن هدف المستثمر دائماً الحصول على أكبر عائد و تنمية ثروته و أملاكه ، أيضاً العائد هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي و الذي يؤدي إلى تعظيم الثروة نتيجة القيام بعملية الاستثمار .

2. **مبادئ الاستثمار :** تتجمع لدى شركات التأمين أموال ناتجة عن تراكم رؤوس أموالها و أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن له للتأمين ضد الخسائر المختلفة، في المقابل تتوقع

¹ هويشار معروف 2003 م ، الإستثمارات و الاوراق المالية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1، ص17
² دريد كامل آل شبيب 2009 م ، الإستثمار و التحليل الإستثماري ، دار اليازوري للطباعة و النشر ، الاردن ، ص 12

مطالبات يجب تسديدها عند تحقّق هذه الأخطار ، و بهدف تحقيق التوفيق بين حاجتها إلى إستثمار أموالها بفائدة مرتفعة وحاجتها إلى حماية حقوق حملة الوثائق و أداء إلتزاماتها من دفع التعويضات المستحقة عند تحقّق الأخطار، و يجب على هذه الشركات إحترام المبادئ التالية عندما تعمل على إستثمار أموالها وتتمثل في المبادئ التالية :

أولاً : مبدأ السيولة : يقصد بالسيولة قدرة شركة التأمين على تحويل الاستثمارات المختلفة إلى نقدية سائلة في وقت محدد حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد .

ثانياً : الضمان (الأمان) : ويقصد به القدرة على إسترداد الأموال المستثمرة، و يعتبر هذا الجانب هام جداً بالنظر إلى مجموع الأموال التي تقوم شركات التأمين بإستثمارها، وهي في الغالب أموال تخص حملة الوثائق، لذا لا بد من إستثمارها في أوعية إستثمارية آمنة و مضمونة.

ثالثاً : الربحية : ويُعبر هذا العنصر عن العائد الذي تحصل عليه شركات التأمين جراء هذه الاستثمارات، و يقصد به قدرة تحقيق الأموال المستثمرة في القنوات الإستثمارية المختلفة على تحقيق عائد استثماري مناسب حيث يوجد نوعين من معدلات الربحية :

أ. معدل الفائدة التقني أو الفني : وهو المستخدم في شركات التأمين يتم به خصم أقساط التأمين المطلوبة ، بحيث لا يمكن أن يقل معدل الفائدة الفني المحقق للإستثمار عن معدل خصم أقساط التأمين حتى لا يتعرض المركز المالي لشركات التأمين للخطر .

ب. معدل الفائدة الفعلي : وهو المعدل المحقق من خلال النشاط الاستثماري في شركات التأمين و الذي ينبغي أن يكون كافياً لتغطية معدل الفائدة التقني¹

رابعاً : مبدأ الاستقرار :

استقرار العائد : ونعني به استقرار عائد الاستثمار و عدم تعرضه لتقلبات شديدة ، وذلك باعتبار الأموال المستثمرة هي أموال حملة الوثائق، لذلك لا بد من استقرار النتائج التي تعود عليهم بنسبة أكبر من الشركات إذا ترتبت على هذه السياسات خسائر كبيرة .

¹ . عبدالله محمد عبد الله 2015 م ، مجلة كلية التجارة جامعة النيلين ، مجلة علمية نصف سنوية محكمة ،المجلد الاول ، العدد الاول

استقرار المحفظة الاستثمارية : ونعني به الثبات النسبي لهيكل الاستثمارات و عدم التغير المفاجئ أو السريع أو الكبير لهذا الهيكل.

ومن ما تقدم يتضح أن القائمين على أمر الاستثمار في شركات التأمين ينبغي عليهم مراعاة الدقة و الحذر أثناء و وضع الخطط الاستثمارية للشركة التي من شأنها الحفاظ على أموال حملة الوثائق و حملة الأسهم ،و من جة أخرى تحقيق عائد استثماري مناسب .

3. مخاطر الاستثمار في شركات التأمين :

تعريف مخاطر الاستثمار : تُعرف بأنها عدم إنتظام العوائد الإستثمارية الناتجة عن عدم التأكد في التنبؤات المستقبلية، فتذبذب العوائد في قيمتها أو في نسبتها من رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة ، لهذا يمكن القول بأن المخاطرة هي مقدار الخسارة التي سوف تلحق بالمستثمر جراء اختياره بديلاً إستثمارياً يحقق له الخسارة .

كما تُعرف على أنها الخسائر و الأضرار التي تصيب المستثمر نتيجة عدم التأكد و التنبؤ بعوائد الإدارة الاستثمارية .

كما يعرف الخطر الاستثماري على أنه الفرصة التي يختلف فيها العائد الحقيقي للأصل عن العائد المتوقع ،وفي هذه الحالة يكون المُستثمر متأكداً تماماً من المبلغ المُستثمر، بينما لا يكون متأكداً تماماً من العائد المتوقع من هذه النقود المُستثمرة، مما يؤدي إلى الحصول على عوائد فعلية أقل من المتوقعة ¹.

4. أنواع المخاطر الاستثمارية :

أ . المخاطر المنتظمة Systematic Risk :

وهي مخاطر تنتج عن البيئة و المخاطر الكلية المحيطة وتتعلق بالنظام المالي العام و ليس بالمشروع الاستثماري ، أي أنها تؤثر على السوق بأكمله ،وتشمل جميع الاستثمارات و الأدوات المتداولة فيه دون إستثناء، وهي تشمل :

1.مخاطر السوق

2.مخاطر تغيير معدل الفائدة

¹ مروان شموط وكنجو عيود كنجو 2008 م ،أسس الاستثمار ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر ، ص 119

3.مخاطر التضخم

4.مخاطر السيولة

5.مخاطر الإطار الزمني

6.مخاطر معدل الفائدة

7.مخاطر التشغيل

ب. المخاطر غير المنتظمة Un Systematic Risk:

تشكل هذه المخاطر الجزء المتبقي من المخاطر الكلية للإستثمار حيث أنها تنجم عن طبيعة و نوع الاستثمار المحدد وليست لها علاقة بالنظام المالي العالمي ، وأنها تخص المشروع بحد ذاته إذ يتأثر بها مشروع معين أو مستثمر معين، ولا يتأثر بها السوق ككل وهي تشتمل على:

1- مخاطر الإدارة

2- مخاطر الصناعة

3- مخاطر السمعة

4- مخاطر المسؤولية

5- مخاطر التحويل

6- مخاطر الأمانة¹

وايضا يمكن إضافة عدد من المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين و تتمثل في الآتي :

- مخاطر زيادة حجم التعويضات عن ما هو متوقع، فقد يكون السبب حدوث كارثة كبيرة أو إرتفاع معدلات التضخم الأمر الذي يصاحبه إرتفاع كبير في حجم التعويضات المدفوعة ، أو خطأ تقدير الحجم الحقيقي للأخطار، أو في قيمة التعويضات بالتبعية .

¹ يوسف كمال 2013م ، ورقة عمل بعنوان مخاطر الاستثمار المالي و طرق تقليها ،منتدى المحاسب العربي الادارة المالية و المحاسبية.لبنان

- الإنخفاض في قيمة المبيعات نتيجة الكساد أو الركود الاقتصادي الذي من شأنه يتعدّر على المؤمن لهم سداد أقساط التأمين ، أو تراجع بعض العملاء عن خطط شراء وثائق التأمين، يضاف إلى كل ذلك أنه في حالات التضخم قد يحجم جمهور المؤمن لهم عن شراء و وثائق التأمين خاصة تأمينات الممتلكات و التكافل و الذين تمثل أقساطهم إستثمارات في الأجل الطويل .

- الإنخفاض في القيمة السوقية لمحفظه الاستثمار في حالة إرتفاع معدلات التضخم، حيث تنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت مثل الأسهم الممتازة و السندات وحتى الأسهم العادية، حين تنخفض معدلات أرباح المنشآت حيث تنخفض مستويات الأسعار في سوق رأس المال، و تنخفض معها القيمة السوقية لمكونات محفظه الاستثمار في شركات التأمين .

• مخاطر الإلغاء لوثائق التأمين و القروض بضمانها، حيث يتقدم بعض المؤمن لهم بطلب قروض بضمان هذه الوثائق ففي حالات التعثر المالي لسداد أقساط هذه الوثائق يتوجب الإلغاء وبالتالي فقد جزء كبير من أقساط الاستثمار طويل الأجل، ولا يقتصر الأمر على تلك المخاطر فقط ، فالحسائر التي يمكن أن تمنى بها محفظه الاستثمار في شركات التأمين قد تضطر الشركات إلى بيع جزء من الأوراق المالية بالأسعار الجارية، أي بقيمة أقل من القيمة التي سبق الشراء بها، و تخصم كل هذه الخسائر من إجمالي حقوق الملكية لشركات التأمين مما يؤدي الى انخفاض نسبة إستثمارات حقوق الملكية، وبالتالي تنخفض معها نسبة وثائق التأمين التي يمكن أن تصدرها الشركة .¹

5. أقسام و أشكال وعبء الخطر:

(1) أقسام الخطر :

ينقسم الخطر الي قسمين هما :

أ.أخطار عامة **Pure Risk**:

1. و هي الأخطار التي تتسبب في أصابة جماعات كبيرة من الأفراد في نفس وقت حدوثها

،ولا يمكن إسنادها إلى شخص أو جماعة محددة، ومنها :

2. أخطار سببها عدم استقرار الظروف الاقتصادية أو عدم الدقة في التنبؤ بها.

1 أسيل جميل فز عاظ 2009م ، تحليل العوامل المؤدية الي ضعف نمو قطاع التأمين و إستثماراته في فلسطين، دراسة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة،

3. أخطار سببها عدم استقرار الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الإجتماعية كالحروب والإضطرابات والثورات .

4. أخطار طبيعية كالزلازل و البراكين و الفيضانات والعواصف.

(أ) أخطار خاصة Particular Risk :

تختلف الأخطار الخاصة في أنها تتعلق بشخص معين من حيث السبب و النتيجة و تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي :

1. أخطار تصيب الفرد بصورة أساسية وبالتبعية للغير وهي أخطار تتعلق بشؤون الفرد الخاصة مثل الوفاة والعجز و المرض ...

2. أخطار تتعلق بشؤون العمل مثل حوادث تصادم السيارات .

- أخطار تصيب الفرد شخصياً مثل الوفاة و العجز و المرض ..

- أخطار تصيب الفرد في ممتلكاته مثل الحريق و السرقة و التزوير .

1. أخطار تصيب الغير بصفة أساسية و تصيب الغير بالتبعية و تنقسم إلى :

- أخطار تتعلق بالشؤون الخاصة للفرد

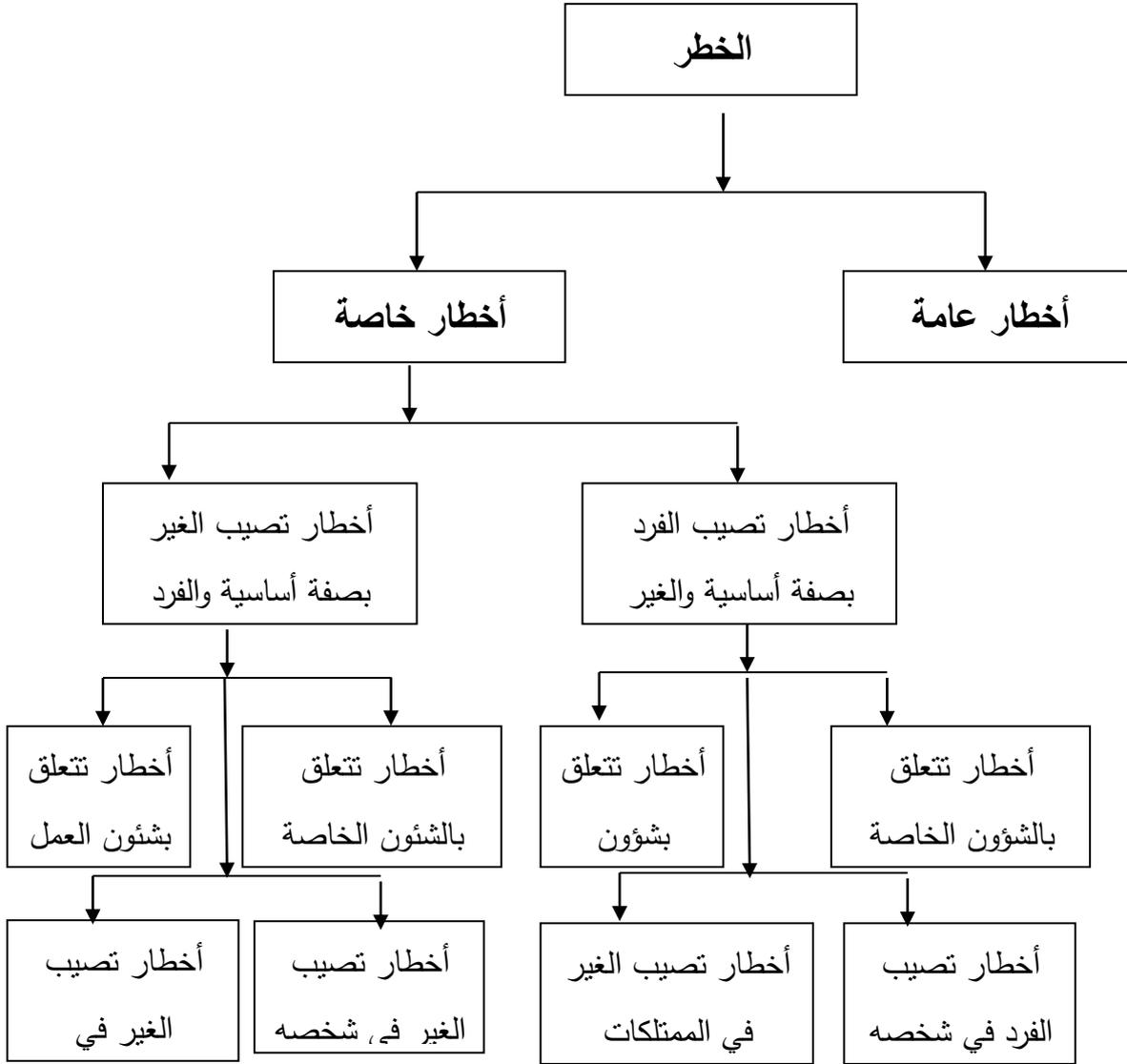
- أخطار تتعلق بشؤون العمل وهي تنقسم إلى قسمين :

(أ) أخطار تصيب الغير في شخصه : أخطار المسؤولية المدنية التي تصيب الأشخاص .

(ب) أخطار الغير في ممتلكاته : أخطار المسؤولية المدنية تجاه الممتلكات .¹

¹ د. محمود الهانسي ، مرجع سابق ذكره

أشكال الخطر



شكل يوضح أنواع الخطر وأقسامه

(2) أشكال الخطر :

ويمكن بيان أشكال الخطر على النحو التالي :

(أ) الخطر المطلق أو الخطر النسبي :

الخطر النسبي : هو كل ما يتعلق بالأعمال التجارية و الظواهر الاقتصادية مثل التصديق والأذونات المطلوبة للأعمال التجارية أو تقديم سلعة جديدة في السوق أو تثبيت أسعار سلعة معينة.

الخطر المطلق: هو الخطر أو الخسارة النهائية المحققة لأي ممتلكات مثل حرق مصنع او غرق سفينة أو سرقة محل ..

(ب) الخطر الأساسي أو الخطر المحدد:

الخطر الأساسي : وهو يمثل كل الأخطار الخارجة عن إرادة الأفراد وتحكمهم، مثل الأخطار الطبيعية كالزلازل و البراكين والصواعق .

الخطر المحدد : وهو الخطر المرتبط بحدث فردي معين وتبدو مؤثراته بصورة واضحة مثل سرقة الممتلكات أو انفجار الغلايات .¹

(ج) الخطر الملموس أو الخطر الأخلاقي :

الخطر الملموس : هو ملخص كل الأخطار المطلقة و النسبية و الأساسية أو المحددة ، وهي تعتبر أخطار ملموسة قابلة للحصر .²

الخطر الأخلاقي : وهو الخطر الذي يبنى على تصرفات الإنسان وسلوكه وعاداته ، و هي أشياء حسية ليس من السهولة التنبؤ بها دون معايير أو بؤادر مثل ان يتسبب الإنسان في حرق بيته أو متجره أو إخفاء الأدلة التي تدينه .

الخطر المضطرد أو الخطر الحاد : الخطر المضطرد والتكراري مثل حوادث السيارات، أما الخطر الحاد فهو مرتبط بحجم خسائر كبيرة كحريق مصنع كيمياويات أدى إلى انفجارات متلاحقة أودى بحياة عمال داخل المصنع

(3) قياس الخطر ودرجاته :

(أ) قياس الخطر Measurement Of Risk :

سيتم معرفة قياس الخطر التأميني بالنسبة للتأمين على الممتلكات حيث يختلف قياس الخطر كالاتي :

أولاً- بالنسبة للتأمين على الممتلكات :

¹ د. محمد وفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 265

² جورج رجيدا 2006 ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، تعريب أ.د محمد توفيق البلغيني ، أ.د إبراهيم مهدي، الرياض : دار المريخ للنشر والتوزيع

إن التأمين على الممتلكات من عقود التعويض التي يتوقف مقدار التعويض الذي يتم دفعه فيها عند تحقق الخطر على مقدار الخسارة الفعلية الناتجة عنه، طالما كان مبلغ التأمين كافياً لذلك، وعليه يتم قياس الخطر في هذا النوع من التأمين على أساس (معدل الخسارة) الذي يتم إستخراجه من إحصائيات شركة التأمين عن خبرتها السابقة وذلك من خلال (تقسيم مجموع التعويضات التي تم تسديدها عن الخسائر المتحققة في فترة معينة من الماضي على مجموع قيم الممتلكات المؤمن عليها خلال تلك الفترة ، أي مجموع مبالغ التأمين) وذلك على فرض أساسه أن اتجاه الحوادث سوف يسير في المستقبل بنفس المسار الذي اتجهت إليه في الماضي ، ولكن يتم حسابه لكل نوع من أنواع التأمين .

التعويضات المدفوعة

معدل الخسارة =

الأقساط المكتتبة

ومن المعروف أن الخسارة المادية المحتملة بالنسبة لشركات التأمين تختلف عن مقدار الخسارة المادية بالنسبة للشركات الصناعية، حيث أنها إحدى الهيئات المتخصصة في مواجهة الأخطار عن طريق تعويض الخسائر المتحققة عنها، وبذلك فإن مقدار الخسارة المادية المحتملة التي تتحملها شركة التأمين يتوقف على عدد العمليات التأمينية الجارية لديها، إذ كلما زاد عدد هذه العمليات كلما انخفضت قيمة الخسائر المادية المحتملة وذلك لتضاؤل الفرق بين الاحتمال التوقعي والاحتمال الحقيقي، أي بين ما مخطط لها وبين ما يتحقق فعلاً عن هذه العمليات، حيث أن هذا الفرق يأخذ بالتناقص كلما اقتربت الوحدات إلى ما لا نهاية وفق قانون الأعداد الكبيرة (LOW OF LARGE NUMBER)، الذي تعتمد عليه شركات التأمين في أعمالها، ومن هذا المنطلق يتم الإعتماد على استخدام طريقة (معدل الخسارة) في حساب القسط الصافي لجميع أنواع التأمين على الممتلكات، وذلك من خلال (ضرب معدل الخسارة في مبلغ التأمين)¹

(ب) درجات الخطر :

تختلف درجة الخطر بالنسبة لقرار معين أو ظاهرة معينة من حالة لأخرى ومن شخص لآخر ، كما توجد مقاييس مختلفة لقياس درجة الخطر وهي: عدم الشك أو التأكد ، وقد

¹ جورج رجبيا ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، مرجع سابق ذكره ، ص 180

وضع معيار لاحتمالات قياس درجات الخطر، و تنقسم الاحتمالات إلى مجموعتين مختلفتين من حيث طريقة حساب كل منها :

(أ) مجموعة الاحتمالات الحسابية على أساس طريقة رياضية ثابتة.

(ب) مجموعة الاحتمالات التجريبية، وهي مجموعة تجارب ومشاهدات وعادة ما تكون زمنية على أساس قياس تاريخي .

وعليه تتعدم درجة الخطورة عندما يكون الاحتمال ونوع الحادث يساوي صفراً، وتصل درجة الخطورة إلى أقصاها عندما يكون احتمال وقوع الحادث 50% ، ويكون الخطر محتملاً إذا وقع في نطاق الحالتين أي أقل من 50% . ، ويعتمد قياس الخطر على العوامل المحددة لمقدار الخطر عند تحققه من حيث الخسائر المادية المترتبة عليه، مع الأخذ بالاعتبار إمكانية قياس هذه العوامل بصورة كمية و تتمثل بالآتي :

1- القيمة المعرضة للخطر .

2- عدد الوحدات المعرضة للخطر .

3- معدل الخسارة المتوقعة .¹

(4) : تسعير الخطر :

من أجل تسعير الخطر لابد من دراسة طبيعة الخطر وما ينطوي عليه من مخاطر تقييمية ، حيث أن كل نوع من أنواع المخاطر يجب أن يُنظر إليه بأبعاده الثلاث، حجمه و مدته ودرجة تأثيره واحتمالية تحققه، مثلاً في حالة تسعير أخطار الحريق لابد من الدراسة و التقييم المناسب له حسب نشاط المنشأة ودراسة طرق حفظ وتخزين المواد الخام الأولية و المنتجة ، وكيفية التخلص من التالف و تحديد مواقع التصنيع وقربها من مناطق خطرة (محطات الوقود) و كذلك قربها من موقع الدفاع المدني، حيث يتمكن فريق الدفاع المدني من الخطر من حيث قابليته للاشتعال و مدى تأثيره بإرتفاع درجات الحرارة، و هل يُصنف ضمن المواد القابلة للاشتعال الذاتي إذا ما تعرض لدرجات حرارة معينة، و ماهي وسيلة الإطفاء المناسبة، و مدى تمكنهم من الوصول بسرعة إلى المنشأة و إحتواء الحريق ..؟ ، أما إذا كان الخطر المراد تقييمه يتعلق بالتأمين البحري فيجب معرفة نوع البضاعة المشحونة ، و مراجعة شروط شحن البضاعة داخل فاتورة الشحن، هل توافِق نوع البضاعة

¹ جورج رجيدا ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، مرجع سابق ذكره ، ص 182

المراد التأمين عليها ، وكيفية شحنها داخل السفينة حتى وصولها إلى المخازن؟، ومراعاة الإلتزام بالطريقة الصحيحة لتخزين البضاعة داخل المخازن ، أما في حالة تقييم خطر السرقة لابد من معاينة موقع المصنع أو المنشأة أو مخازن العميل ومعرفة حجم البضاعة الموجود بالتحديد، و عدد العمال المتواجدين أثناء ساعات العمل و تحديد وظائفهم ، و هل توجد حراسة ليلية و كذلك معرفة مداخل ومخارج المنشأة وكل ما يتعلق بعمليات التسليم و التسلم للمواد المنتجة و الأولية؟،.. أما في حالة تأمينات المسؤوليات فيجب تحديد نشاط المنشأة و عدد العمال و الموظفين داخل المنشأة و وظائف كل منهم وتحديد رواتبهم، و في التأمينات الهندسية يجب تحديد نشاط المنشأة و وصف طبيعة عملها بدقة ووصف الآليات الموجودة داخل المنشأة و تحديد العمال الذين يعملون عليها ، كل ذلك يساعد في عملية التسعير الصحيح للخطر حسب ظروف عمل المنشأة ، والشئ موضوع التأمين ودرجة خطورة الأماكن المجاورة له و قربة من مناطق الدفاع المدني، مع ضرورة المتابعة الدورية للملاحظات و الإرشادات التي يوصي بها خبير تقدير الخسائر ومعرفة مدى إلتزام صاحب العمل بها و تنفيذها حتى يتثنى لشركة التأمين أخذ القرار المناسب في قبول الخطر أم لا . ويرى الباحث أنه من الضروري جداً في عملية التسعير مراعاة تسعير الخطر بصورة صحيحة بما يتناسب مع موضوع التأمين حتى يمكن تفادي الخسائر التي قد يتعرض لها المؤمن نتيجة عدم التسعير الصحيح ، و أيضاً ضرورة قيام إدارة المخاطر بدورها في متابعة المسوحات و تطبيق المؤمن لهم لكل موجهات وضوابط الإدارة .

(5) عبء الخطر وأثره في حياة الإنسان :

(أ) عبء الخطر :

يتمثل عبء الخطر في أن هناك نتائج سيئة (خسارة) قد تترتب على تحقق الخطر سواء بالنسبة للوحدة الاقتصادية أو العائلة أو الفرد أو بالنسبة للمجتمع. ويمكن تصنيف هذه الأعباء إلى:

1. **العبء الأساسي للخطر:** ويتمثل في النتائج السيئة المترتبة على : حادث حريق في محل تجاري، حادث سطو على منزل، سيل جارف يصيب المزارع في منطقة معينة، وفاة عائل الأسرة، وذلك على سبيل المثال.

2. العبء الأساسي للخطر هو السبب الرئيسي لإتجاه الأفراد والمنشآت لمحاولة تجنب الخطر أو التقليل من تأثيره.

3. **العبء الإضافي للخطر:** يترتب على وجود الخطر أعباء غير مباشرة تصيب المجتمع بأسره وتتمثل هذه الأعباء في ثلاث نقاط رئيسية هي:

• **ضرورة زيادة أحجام مخصصات الطوارئ لدى الأفراد والمنشآت لسداد الخسائر غير المتوقعة:** فعلى سبيل المثال إذا اشترى أحد الأشخاص منزلاً قيمته 1000,000 جنيه، فإذا أُلّف المنزل بسبب حريق أو عن طريق أي مصدر خسارة آخر فيجب على الفرد إدخار 200,000 جنيه سنوياً مثلاً لكي يستطيع تجميع إعتماذٍ كافٍ لإعادة الإصلاح في فترة زمنية قصيرة نسبياً وهي خمس سنوات، وقد يحدث أن يتعرض المنزل فعلاً لحادث يسبب تلفه قبل أن تنتهي مدة الخمس سنوات اللازمة لإستكمال مُخصص الطوارئ مما ينتج عنه عدم كفاية المُخصص لسداد الخسارة، بالإضافة إلى هذا قد يكون الشخص ذو دخل متوسط مما يجعل مثل هذا الإدخار صعباً، وبالتالي قد يلجأ إلى تخفيض إنفاقه الإستهلاكي الحالي والذي بدوره يؤدي إلى خفض مستوى معيشته.

• **تواجد القلق والخوف وعدم الراحة الذهنية الذي يسببه الخطر:** ويوجد العديد من الأمثلة توضح عدم الراحة الذهنية والخوف الذي يسببه الخطر، خوف الآباء على أبنائهم أثناء الرحلات أو التنقل بالسيارات من مكان لآخر، قد ينتاب بعض المسافرين بالطائرات حالات عصبية شديدة إذا واجه الطائرة عطل شديد أثناء الرحلة ، و الطالب الذي يحتاج إلى تقدير في مقررٍ ما للتخرج قد يدخل قاعة الإختبار النهائي مع شعور بالإرتباك والخوف.

• **حرمان المجتمع من سلع وخدمات معينة:** فعلى سبيل المثال قد تتوقف المنشأة عن الاستمرار في تصنيع منتج معين خوفاً من خطر قضايا المسؤولية.

في حالة الأخطار التي يترتب على تحققها خسائر مادية يكون أقصى عبء للخطر هو "القيمة الكاملة للشيء موضوع الخطر" أو أقل قليلاً أي أن عبء الخطر الأساسي يتحدد بقيمة الشيء موضوع الخطر وهو أقصى خسارة ممكنة، ولكن في حالة الأخطار التي يترتب على تحققها خسائر معنوية فلا نستطيع تقديرها مادياً.

(ب) أثر وجود الخطر في حياة الإنسان:

يترتب على وجود الخطر (بمعنى عدم التأكد من وقوع خسارة معينة) في حياة الأشخاص العامة والخاصة وفي مجال عمل المنشآت اتجاهات معينة لدى هؤلاء الأشخاص والمنشآت قد تكون هذه الاتجاهات إما اتجاهات إيجابية أو اتجاهات سلبية.

- **الاتجاهات الإيجابية:** تتمثل في الأمل في المستقبل والتخطيط له ومحاولة الوصول إلى درجات أعلى من الرقي والتقدم، هذه الاتجاهات الإيجابية تعتبر في حد ذاتها محاولات لقهر الخطر ويترتب على وجودها إتباع سياسات دفاعية مفيدة مثل جمع الإحصائيات وتحليلها لمحاولة تفسير الظواهر الطبيعية وإنشاء وسائل الأمن الوقائي التي تقلل من تحقق بعض أو كل الظواهر الطبيعية والعامة، أو التقليل من أثر الأضرار الناتجة عنهما في حالة تحققهما.
- **الاتجاهات السلبية:** تتمثل في الخوف من المستقبل وتوقع الفشل ويترتب على مثل هذه الإتجاهات السلبية تقاعس الأشخاص أو المنشآت عن القيام ببعض الأعمال المربحة أو المفيدة لهم أو لأفراد المجتمع، فعلى سبيل المثال قد يتوقف مصنع ما عن الإستمرار في إنتاج منتج معين خوفاً من خطر قضايا المسؤولية، كما قد يفضل شخص ما أن يحتفظ بأمواله في خزنته الخاصة بدلاً من استثمارها في مشروع يدر عليه دخلاً مجزياً خوفاً من ضياعها.

المبحث الثاني: تعريف إدارة الخطر و طرق الوقاية منه

(أ) مفهوم وتعريف إدارة الخطر :

هي الوظيفة التنفيذية الرئيسية لإدارة الشركة أو المشروع ، هي إداره مستقلة تقوم بمجموعة من المهام و الوسائل لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها و تطبيق الإستراتيجيات للحد من آثارها وتقييم الأخطار المترتبة على ممارسة العمل أو المهنة و التصرف تجاهها بنجاح و بأنسب الوسائل و أقل التكاليف ،بالإضافة إلى التأكد من كفاية الموارد في حال وقوع المخاطر التي تترتب عليها الخسائر، و القدرة على الوفاء بالالتزامات بناءً على أسس علمية ومنهجية سليمة ، ثم اعتماد إستراتيجية شاملة لإدارة المخاطر من أجل فهم و إدارة أنواع المخاطر الناتجة عن نشاطات عمل الشركة، ودراسة ظروف السوق، و الخبرة المتوفرة في معالجة المخاطر التي تتعرض لها الشركات، و القيام بالمراجعة و التحديث حسب المتغيرات الداخلية و الخارجية ، وبما أن الخطر يخلق مشاكل إقتصادية للمجتمع كان لابد أن يتم

التعامل بالأخطار من جانب الحيطة و الحذر الشديدين ورصد كافة الاحتمالات و الإحتياطات بطرق مختلفة :

- طريقة تكوين إحتياطي عارض .
 - طريقة عمل إحتياطي مُخصص.
 - سياسة الوقاية من الخطر بتقليل احتمال وقوع الخطر المُرتقب.
 - طريقة نقل الخطر إلى شركات التأمين أو إعادة التأمين أو إستثمار في شركات التأمين.
 - التأمين الذاتي مع رصد كافة الأقساط بصورة إحتياطيات مع التقليل من توقعات حدوث الخطر .
 - سياسة تخفيض الخطر عن طريق التنبؤ و زيادة الدراسات للظواهر و الوقائع التاريخية و الحاضرة.
 - توزيع الأخطار و المراكز تواجدها .
 - مراجعة الأخطار خلال مدة التعاقد و إعادة تقييمها ¹.
- (ب) أهداف إدارة الخطر :

إدارة الخطر لها أهداف مهمة، يمكن تصنيف هذه الأهداف على أنها إما أهداف تسبق التعرُّض للخسارة، وأهداف تلي التعرُّض للخسارة .

(1)الأهداف التي تسبق التعرُّض للخسارة :

هدف اقتصادي: يتمثل هذا الهدف في الإستعداد للخسائر المحتملة بالطريقة الأكثر اقتصاداً وذلك لتدني التكاليف،و يتضمن هذا الإستعداد تحليل التكلفة لبرامج الأمان ولأقساط التأمين وكذلك التكاليف المصاحبة للأساليب المختلفة لمجابهة الخسائر.

تخفيض التوتُّر النفسي: كما نعلم يسبب وجود الأخطار توتُّر نفسي لكبار الإداريين وعلى مدير الخطر بالمثل، على سبيل المثال: يمكن أن يتسبب تهديد حالة قضائية بسبب منتج معيب في وجود حالة من التوتُّر النفسي أكبر من التوتُّر النفسي الذي يسببه خطر نشوب حريق صغير، ولهذا يرغب مدير الخطر في تدني التوتُّر النفسي والخوف المصاحب لكل تعرُّض للخطر.

¹¹ محمد رفيق المصري 2009م ، إدارة الخطر و التأمين من المنظور النظري و العلمي ، دار زهران للنشر ، القاهرة

الوفاء بالالتزامات القانونية: فقد تطلب التنظيمات الحكومية من المنشآت بأن تقوم بتركيب وسائل أمان لحماية العمال من الأذى، أو التخلص من نفايات المواد الضارة بطريقة مناسبة، أو تعريف المستهلك بالمنتجات بشكل مناسب ويجب على مدير الخطر الوفاء بهذه الإلتزامات.

(2) الأهداف التي تلي التعرض للخسارة:

بقاء المنشأة: والبقاء يعني أن تتمكن المنشأة من أن تستأنف عملياتها ولو جزئياً خلال فترة زمنية معقولة.

العمل على استقرار الإيرادات: ويتحقق ذلك إذا استمرت المنشأة في التشغيل، فعلى سبيل المثال قد تتمكن المنشأة من تدبير نفقات التشغيل في موقع آخر من أجل الإستمرار في العمل.

العمل على إستمرار نمو المنشأة: ويتحقق ذلك عن طريق تطوير المنتجات وفتح أسواق جديدة أو الإندماج مع شركات أخرى، ولذلك يجب على مدير الخطر أن يأخذ في الاعتبار التأثير الذي سوف تسببه الخسارة على مقدره الشركة في النمو.

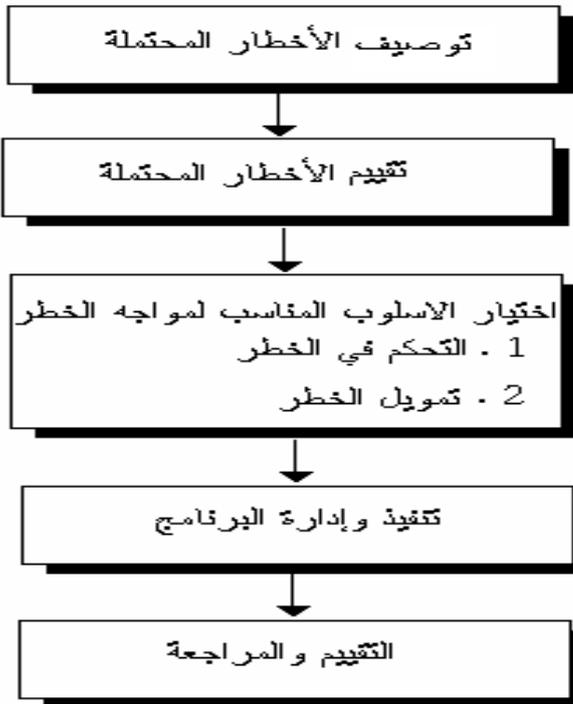
المسؤوليات الإجتماعية: المقصود بذلك العمل على تدني التأثيرات العكسية التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص الآخرين مثل: الموظفين، الموردين، الدائنين وعلى المجتمع بشكل عام.1

(3) سياسات التحكم في الخطر و الوقاية منه :

لتحقيق أهداف إدارة الخطر، فإنه يجب على مدير الخطر إتباع السياسات و الخطوات التالية:

Principles of Risk Management and Insurance (2001), Gorge E. Rejda, Addison Wesley Longman, Inc ¹

الشكل (1-2) خطوات عملية إدارة الخطر.



1. توصيف الأخطار المحتملة
.Potential Losses
2. تقييم الخسائر المحتملة
.Potential Losses
3. اختيار الأسلوب الملائم لمعالجة
الخسارة
Selecting the Appropriate
Techniques for Treating Loss
4. تنفيذ وإدارة البرنامج
and Administering the Risk
Management Program
5. التقييم والمتابعة
Periodic Review and
.Evaluation

المصدر : محمد رفيق المصري ، إدارة الخطر و التأمين، مرجع سابق ذكره

فيما يلي تفصيلها :

(1) توصيف الأخطار المحتملة:

الخطوة الأولى في عملية إدارة الخطر هي التعرف على كل أشكال التعرض للأخطار سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، والأخطار التي قد تتعرض لها المنشأة تتمثل في الآتي:

أخطار الممتلكات: ويشمل ذلك على سبيل المثال: المباني، المصانع، الأثاث، المعدات، الإمدادات، أجهزة الحاسب والبرامج، الديون المنتظر تحصيلها، سيارات نقل العاملين، شاحنات البضائع.

أخطار المسؤولية: وقد تنشأ مثل هذه الأخطار بسبب المنتجات المعيبة، تلوث البيئة، المسؤولية العامة الناتجة عن انهيار مباني الشركة، مسؤولية ناتجة عن سيارات الشركة، سوء استخدام رسائل الإنترنت والبريد الإلكتروني.

أخطار دخل العمل: وتشمل على سبيل المثال: خسارة الدخل بسبب وقوع الخطر، والنفقات المستمرة بعد تحقّق الخطر، المصروفات الزائدة.

التعرّض لأخطار الموارد البشرية: وتشمل: وفاة أو عجز الموظفين المهمين، التقاعد أو البطالة، الإصابات المرتبطة بالعمل، أو مرض العمال.

أخطار الجرائم: وتشمل على سبيل المثال: أخطار الإعتداءات بغرض السرقة والسطو، وعدم أمانة الموظفين، التزوير والإختلاس، التعرّض لجرائم الإنترنت والكمبيوتر.

أخطار مزايا العاملين: مثل عدم الوفاء بالإلتزامات القانونية التي تفرضها الحكومة، الإخفاق في سداد المزايا المُتعهد بها.

أخطار أجنبية: مثل أخطار العُمّلات الأجنبية والأخطار السياسية.

مصادر المعلومات:

لدى مدير الخطر مصادر عديدة للمعلومات التي يمكن استخدامها للتعرف على الأخطار المحتملة، وتتضمن ما يلي:

إستبانة (Questionnaire) تحليل الخطر.

المعاينة الطبيعية.

خرائط تدفق الإنتاج والتوزيع.

القوائم المالية.

البيانات التاريخية المتعلقة بالأخطار السابق تحقّقها.

(2) تقييم الأخطار المحتملة:

يلي توصيف الأخطار من جانب مدير الخطر أن يقوم بتقييم وقياس تأثير الخسائر المحتملة على المنشأة، وتتضمن هذه الخطوة تقدير كل من تكرار وحجم الخسارة المحتملين، ويشير تكرار الخسارة Loss Frequency إلى العدد المحتمل من الخسائر التي قد تحدث خلال فترة زمنية معينة، بينما يشير حجم الخسارة (حدة الخسارة) إلى الحجم المحتمل للخسائر التي قد تحدث.

بمجرد تحديد تكرار وحجم الخسارة المحتملة لكل نوع من أنواع التعرّض للأخطار يمكن لمدير الخطر ترتيب الأخطار المحتملة وفقاً لأهميتها النسبية مع الأخذ في الاعتبار أن حجم

الخسارة أكثر أهمية من تكرار الخسارة، لأن خسارة واحدة فاجعة يمكن أن تدمر المنشأة ، كذلك يجب عليه تقدير كل من أقصى خسارة ممكنة وأقصى خسارة محتملة.

أقصى خسارة ممكنة Maximum Possible Loss هي أسوأ خسارة من الممكن حدوثها للمنشأة خلال حياتها، بينما **أقصى خسارة محتملة Maximum Likely Loss**، فهي أسوأ خسارة مرجحة الحدوث.

(3) اختيار الأسلوب المناسب لمواجهة الأخطار:

الخطوة الثالثة في عملية إدارة الخطر هي اختيار الأسلوب الأكثر ملاءمة، أو توليفة من الأساليب لمواجهة كل خطر محتمل، ويمكن تصنيف هذه الأساليب إما على أنها تحكّم في الخطر أو تمويل الخطر.

1. **التحكّم في الخطر:** يشير التحكّم في الخطر إلى الأساليب التي تقلل التكرار وحجم الخسائر المحتملة، ويتم التحكّم في الخطر إما بإتباع طريقة تجنب الخطر أو باستخدام طرق الوقاية والمنع .

2. **تمويل الخطر:** يشير تمويل الخطر إلى الأساليب التي توفر غطاء مالي للخسائر العرضية بعد التحكّم فيها ، وتتضمن أساليب تمويل الخطر الرئيسية ما يلي:

• افتراض الخطر (الاحتفاظ بالخطر).

• تحويل الخطر.

* تخفيض الخطر (التأمين التجاري).

أ / افتراض الخطر (أي الاحتفاظ بالخطر):

الاحتفاظ: يعني أن المنشأة تبقى جزء أو كل الخسائر التي يمكن أن تنتج من تحقق الخطر، وقد يكون الاحتفاظ بالخطر فعال أو غير فعال ، الاحتفاظ الفعال يعني أن مدير الخطر على دراية بالأخطار التي تتعرض لها المنشأة ويخطط للاحتفاظ بجزء منها أو كلها، أما الاحتفاظ غير الفعال فيعني الإخفاق في التصرف أو نسيان التصرف.

ويمكن أن يُستخدم الاحتفاظ بالخطر بفاعلية في برنامج إدارة الخطر تحت الشروط التالية:

- أن لا توجد طريقة معالجة أخرى متاحة.
- أن لا تكون أسوأ خسارة ممكنة خطيرة.
- أن يكون في الإمكان التنبؤ بالخسارة بدرجة عالية.

ب/ تحديد مستويات الاحتفاظ بالخطر **Determining Retention Levels**:

إذا تم استخدام الاحتفاظ بالخطر فيجب على مدير الخطر أن يحدد مستوى احتفاظ المنشأة بالأخطار، والذي يُعبر عنه بوحدة النقد، وبالطبع يتوقف مستوى الاحتفاظ على المركز المالي للمؤسسة، وتوجد عدة طرق لتحديد مستوى الاحتفاظ، منها طريقتين :

- يمكن للمنشأة أن تُحدد أقصى خسارة يمكن الاحتفاظ بها في حدود 5% من إيراداتها السنوية من العمليات الجارية مثلاً .

- يمكن للمنشأة أن تُحدد أقصى خسارة يمكن الاحتفاظ بها في حدود 1% إلى 5% مثلاً من رأس مال العمل الصافي للمنشأة، وبالرغم من أن هذه الطريقة لا تعكس الوضع المالي العمومي لاستيعاب خسارة ما ، إلا أنها تقيس قدرة المنشأة على تمويل الخسارة.

ج/ سداد الخسائر **Paying Losses**:

إذا تم استخدام الاحتفاظ بالخطر فإنه يجب أن يكون لدى مدير الخطر طريقة ما ، لسداد الخسائر، والطرق التالية يتم استخدامها بشكل نمطي:

• الدخل الصافي الجاري **Current Net Income**:

يمكن أن تُسدد المنشأة خسائرها من دخلها الصافي الجاري وتعالج الخسائر على أنها نفقات لهذه السنة، ومع ذلك قد تزيد الخسائر عن الدخل الجاري مما يستلزم تحويل بعض الأصول إلى سيولة لسداد الخسائر.

• الاحتياطات المالية **Financial Reserves**:

الاحتياطات المالية هي تجنيب لمبالغ مالية سائلة لسداد الخسائر، وقد تكون عارضة أو خاصة، ولا تُستخدم بشكل واسع من جانب أصحاب الأعمال، وذلك بسبب عدم إمكانهم استعمال هذه الأموال في العمل مما يؤدي إلى حرمانهم من العائد العالي الذي تدره في هذه الحالة.

• خط الائتمان **Credit Line**:

يمكن إنشاء خط ائتمان مع البنك مما يمكّن المنشأة من استخدام الاعتمادات المالية لسداد الخسائر عندما تحدث، ولكن هذا سوف يكون مكلفاً للمنشأة، كما أن تسديد هذه المبالغ فيما بعد سوف يُسببُ خطورة على التدفق النقدي للمؤسسة.

• عقود التأمين:

إذا كان هناك عقد تأمين على الخطر تقوم هيئة التأمين بتعويض المنشأة عن الأضرار التي أصابها.

التأمين الذاتي Self-Insurance:

هو لفظ شائع الاستخدام من جانب مديري الخطر ،ومع ذلك فالتأمين الذاتي هو أسم خاطئ لأنه ليس تأميناً من الناحية الفنية ولا يتم نقل خطر بحت إلى مؤمن ما ،
التأمين الذاتي: هو شكل خاص من الاحتفاظ المدروس والذي يتم فيه الاحتفاظ بجزء أو كل تعرض لخسارة معينة عن طريق المنشأة، الاسم الأفضل للتأمين الذاتي هو تمويل ذاتي Self-Funding والذي يُعبر بشكل أكثر وضوحاً عن فكرة أن الخسائر يتم تمويلها وتسديدها عن طريق المنشأة.

• مزايا التمويل الذاتي (التأمين الذاتي):

يمكن ذكر بعض مزايا التأمين الذاتي فيما يلي:

- توفير الأموال.
- توفير مرونة أكثر.
- أكثر حساسية لحاجات الموظفين (خاصة إذا أُستخدم لتوفير الرعاية الصحية الجماعية للموظفين).

• يوفر تنظيمًا موحدًا لخطط المزايا التي يربها أصحاب الأعمال.

• يخلق تحكماً أكبر في المطالبات.

• يُقلل أو يستبعد الغش أو الظلم.

• يتطلب إجراءات وقائية ذات جودة.

• يوفر إحصاءات مطالبات مفيدة.

(4) تحويل الخطر:

هو إحدى طرق مواجهة الخطر،و تمكن هذه الطريقة من نقل الخطر وتوابعه المالية إلى طرف آخر ،وبذلك يتم تمويل الخطر من جانب هذا الطرف الآخر.

في برنامج إدارة الخطر يكون نقل الخطر مفيداً للمزايا التالية:

• يستطيع مدير الخطر نقل بعض الخسائر المحتملة والتي تكون غير قابلة للتأمين التجاري.

• تكلفة تحويل الخطر بغير تأمين عادة أقل من التأمين.

• قد يتم تحويل الخطر إلى طرف آخر مدرّب يكون في وضع أفضل للتحكم في الخسارة.

عيوب تحويل الخطر:

• قد يفشل تحويل الخطر بسبب أن صيغة العقد تكون مبهمّة وعدم وجود حالات سابقة مماثلة سبق أن صدر حكم قضائي بشأنها يساعد في تفسير العقد الذي تم تفصيله ليناسب الموقف.

• إذا كان الطرف الذي تم تحويل الخطر إليه غير قادر على سداد الخسارة فإن المنشأة ستظل مسؤولة عن المطالبة.

• قد لا يؤدي تحويل الخطر إلى تخفيض التكاليف دائماً.

(5) : التأمين:

طريقة التأمين تقع ضمن طرق تخفيض الخطر والتي تشمل أيضاً طريقتي الفرز والتنويع وطريقة تجميع الأخطار، ولكن الطريقتين الأخيرتين لا توفران وسيلة لتمويل الخطر (سداد الخسارة عند تحقّق الخطر)، بعكس التأمين الذي يؤدي إلى تخفيض الخطر وتوفير وسيلة لتمويله أيضاً.

ويكون التأمين مناسباً للأخطار التي يكون احتمال الخسارة لها منخفضاً بينما يكون حجم الخسارة مرتفع.

إذا استخدم مدير الخطر التأمين فيجب التشديد على خمسة محاور هي:

• اختيار تغطيات التأمين.

• اختيار المؤمن (هيئة التأمين).

• التفاوض حول البنود.

• نشر المعلومات المتعلقة بتغطيات التأمين.

• المراجعة الدورية.

1. اختيار تغطيات التأمين:

يجب أن يختار مدير الخطر التغطيات التأمينية المطلوبة ويجب أن تكون التغطيات المختارة ملائمة للتأمين على حالات التعرض للخسارة كما يجب أن يكون لدى مدير الخطر دراية متخصصة لعقود التأمين التجاري على الممتلكات والمسؤولية وستتم مناقشة بعض أنواع التأمين التجاري فيما بعد.

كذلك يجب على مدير الخطر أن يحدد ما إذا كان هناك تحمل وحجم هذا التحمل، ويقصد بالتحمل Deductible استبعاد المطالبات الصغيرة والمصروفات الإدارية لتسوية هذه المطالبات من التغطية التأمينية ، ويؤدي التحمل إلى تخفيض تكلفة التأمين ممثلاً في قيمة قسط التأمين، ويعتبر التحمل شكلاً من الاحتفاظ بالخطر، وعند تحديد حجم التحمل تُقرر المنشأة الاحتفاظ بالجزء الصغير نسبياً من أقصى خسارة ممكنة ، ويقوم المؤمن طبيعياً بتسوية أي مطالبات ويتم سداد الخسائر التي تزيد على التحمل فقط.

كذلك يقرر مدير الخطر متى تلجأ المنشأة إلى تأمين الفائض، فقد تكون المنشأة قوية مالياً وقد ترغب في الاحتفاظ بجزء أكبر نسبياً من أقصى خسارة ممكنة، في هذه الحالة لا يساهم المؤمن في الخسارة حتى لا تزيد الخسارة الفعلية على المبلغ الذي قررت المنشأة الاحتفاظ به، وقد يتم وضع حد الاحتفاظ عند أقصى خسارة محتملة (ليس أقصى خسارة ممكنة)، علي سبيل المثال: قد يُقرر مدير الخطر الاحتفاظ بخسارة (1) مليون جنيه من خسائر حادث حريق فردي يصيب مصنع ، أقصى خسارة ممكنة له مقدارها (25) مليون جنيه ،على هذا يُعتبر أن (1) مليون جنيه هو أقصى خسارة محتملة، إذا تحققت خسارة كلية للمصنع نتيجة حادث حريق فسوف تستوعب المنشأة أول مليون جنيه من الخسارة والباقي ومقداره 24 مليون جنيه فسوف يقوم المؤمن بسداده.

2. اختيار المؤمن:

يجب على مدير الخطر أن يختار المؤمن (هيئة التأمين)، أو عدة مؤمنين وهناك عدة عوامل تؤثر في هذا الاختيار منها:

- القوة المالية للمؤمن.
- خدمات إدارة الخطر التي يوفرها المؤمن.
- تكلفة وُمدد الحماية التأمينية.

3. التفاوض حول بنود وثائق التأمين:

بعد أن يتم اختيار المؤمن أو المؤمنين يجب أن يتم التفاوض على بنود العقد إذا تم استخدام الوثائق، الملاحق، النماذج، المطبوعة والمعدة سابقاً، فيجب أن يتفق مدير الخطر والمؤمن على المستندات التي ستشكل أساس العقد إذا تمت كتابة وثيقة خاصة للمنشأة، فيجب أن تكون صياغة ومعنى الشروط التعاقدية واضحة لكلا الطرفين بصفة عامة، يجب أن تكون خدمات إدارة الخطر المختلفة التي سوف يوفرها المؤمن منصوصاً عليها بشكل واضح في العقد، أخيراً إذا كانت المنشأة كبيرة قد تكون الأقساط قابلة للتفاوض بين الطرفين وفي العديد من الحالات يتم إدخال وكيل أو سمسار في المفاوضات.

4. نشر المعلومات المتعلقة بتغطيات التأمين:

يقصد بذلك أن تكون المعلومات المتعلقة بتغطيات التأمين منشورة على الآخرين في المنشأة، فيجب أن يكون موظفو المنشأة ومديروها على علم بكل من: تغطيات التأمين، المعدلات المختلفة التي يجب الحفاظ عليها، خدمات إدارة الخطر التي يقدمها المؤمن، التغيرات في مسببات الخطر التي قد تؤدي إلى إيقاف التأمين، تقارير الخسارة ويجب على المنشأة الإذعان إلى شروط الوثيقة فيما يتعلق بكيفية تقديم إخطارات المطالبة وكيفية تقديم الإثباتات اللازمة للخسارة.

5. المراجعة الدورية:

يجب أن تتم مراجعة دورية لبرنامج التأمين، هذه المراجعة تكون مهمة بصفة خاصة عندما تتغير أعمال التشغيل للمنشأة أو إذا اندمجت في منشأة أخرى، أو ضمت منشأة أخرى إليها، وتتضمن المراجعة: تحليلاً لعلاقات الوكيل والسمسار، التغطيات المطلوبة، كفاءة طرق التحكم في الخسارة المقدمة، ما إذا كانت المطالبات تُسدد فوراً، كذلك وقبل كل شيء قرار شراء التأمين.

مزايا وعيوب التأمين في برنامج إدارة الخطر:

يحقق التأمين مزايا معينة في برنامج إدارة الخطر منها:

1. تعويض المنشأة عن الخسارة المُتحققة مما يمكنها من الاستمرار في التشغيل، كما يخفض حدة التقلبات في الإيرادات أو يمنعها كلية.

2. تخفيض عدم التأكد والذي يتيح للمنشأة التوسع الأفقي في خطتها، كذلك يتم تخفيض القلق والخوف بالنسبة للمديرين والموظفين والذي يُحسن أدائهم ويرفع إنتاجيتهم.

3. يمكن أن يوفر المؤمن خدمات إدارة خطر ذات قيمة مثل خدمات التحكم في الخسارة، ومحلي الخطر لتعريف الأخطار وتسوية المطالبات.

كذلك يحتوي استخدام التأمين على عيوب وتكاليف معينة منها:

1. سداد الأقساط يُعتبر تكلفة أساسية ،حيث يتكون القسط من مكون لسداد الخسائر ومبلغ للمصروفات وهامش للريح والحوادث الطارئة ، وقد توجد تكاليف أخرى تبعاً للوضع الفعلي إذا تم استخدام التأمين ، فيجب دفع الأقساط مقدماً مما يحرم المنشأة من استثمار قيمة القسط أو استخدامه في العمل.

2. ضرورة بذل وقت ومجهود كبير في التفاوض حول تغطيات التأمين وبنود التأمين وفي التعاون مع نشاطات التحكم في الخسارة التي يقدمها المؤمن، كذلك في تقديم إثباتات الخسارة للمؤمن بعد الخسارة.

3. قد يقل الحافز لدى مدير الخطر لإتباع طرق التحكم في الخسارة اعتماداً على وجود التأمين مما يجعله يقوم بسداد الخسارة، وقد يؤدي هذا الموقف الخاطئ إلى زيادة الحوادث التي تؤدي إلى خسائر أخرى ناجمة من تحقق أخطار لا تشملها التغطية التأمينية.

مصفوفة إدارة الخطر:

يمكن استخدام مصفوفة تصنيف الأخطار المختلفة وفقاً للتكرار والحجم لتحديد أي طريقة لمواجهة الخطر، و لتكوين المصفوفة تُصنف الأخطار تبعاً لكل من تكرار الخسارة وحجم الخسارة إلى أربعة أنواع هي:

النوع الأول: يتم تمييز هذا النوع من الخسائر بأنه ذو تكرار منخفض وحجم خسارة منخفض أيضاً ، مثال لهذا النوع من الخسائر سرقة بعض الأدوات المكتبية الخاصة بالموظفين من جانب العملاء ، مثل هذه الأخطار يُفضل مواجهتها عن طريق الاحتفاظ (أي افتراض الخطر)، لأن الخسارة تحدث بشكل غير متكرر، وعندما تحدث فإنها نادراً ما تسبب أذى مالياً.

النوع الثاني: يكون هذا النوع أكثر خطورة من النوع الأول، حيث يحدث بشكل متكرر ولكن الحجم يكون منخفضاً نسبياً تتضمن أمثلة هذا النوع: خسائر التلف المادي للسيارات،

مطالبات تعويضات إصابات العمل، سرقة المعروضات، فساد الأطعمة، هنا يجب استخدام طرق التحكم والمنع لتخفيض تكرار الخسائر بالإضافة إلى ذلك لكون الخسائر تحدث بانتظام ويمكن التنبؤ بها فيمكن أيضاً استخدام أسلوب الاحتفاظ للخسائر الصغيرة إذا تجمعت لتصل إلى مستويات ضخمة على مدى فترة سنة واحدة، لهذا يمكن أيضاً شراء تأمين الفائض.

النوع الثالث: ويشمل الخسائر ذات التكرار المنخفض وحجم الخسارة الكبير تتضمن أمثلة هذا النوع: الحرائق، الانفجارات، الكوارث الطبيعية، قضايا المسؤولية، ويشير الحجم المرتفع للخسارة إلى خطورتها، بينما يشير احتمال الخسارة (التكرار) المنخفض إلى أن شراء التأمين يكون مجدياً اقتصادياً، كذلك يستطيع مدير الخطر أن يستخدم مزيجاً من الاحتفاظ والتأمين للتعامل مع هذا النوع من الخسائر.

النوع الرابع: ويشمل الخسائر ذات التكرار المرتفع والحجم المرتفع أيضاً، هذا النوع تتم مواجهته بشكل أفضل عن طريق التجنب، مثال ذلك إذا تقدم شخص لشغل وظيفة سائق شاحنة لدى المنشأة، وُعرف عن هذا الشخص رعونته في القيادة، فلا يجب توظيفه.

جدول (1-1) مصفوفة الخطر:

طريقة المواجهة	حجم الخسارة	تكرار الخسارة	نوع الخسارة
الاحتفاظ	منخفض	منخفض	1
التحكم و المنع و الاحتفاظ	منخفض	مرتفع	2
التأمين	مرتفع	منخفض	3
التجنب	مرتفع	مرتفع	4

المصدر : جورج رجيديا ،مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، مرجع سابق ذكره

(4) تنفيذ وإدارة برنامج إدارة الخطر Implementing and Administering the Risk Management Program

وتعتبر الخطوة الرابعة من أهم خطوات إدارة الخطر وتشمل هذه الخطوة عنصرين هامين هما:

الإفصاح عن سياسة إدارة الخطر: الإفصاح عن سياسة إدارة الخطر ضرورياً للحصول على برنامج إدارة خطر فعال، هذا الإظهار يستعرض أهداف المنشأة لإدارة الخطر وكذلك سياستها في معالجة الأشياء المعرضة للخسارة ، وبذلك تكون الإدارة التنفيذية العليا على علم بكل ما يختص بعملية إدارة الخطر، وهذا يعطي لمدير الخطر سلطة أعلى في المنشأة ،وتوفر معايير للحكم على أداء إدارة الخطر وتطويرها، كذلك يمكن إعداد دليل استخدام لإدارة الخطر يفيد في تدريب الموظفين الجدد في إدارة الخطر وفي تحديد مسؤوليات وأهداف مدير الخطر والأساليب المتاحة لإدارة الخطر.

التعاون مع الأقسام الأخرى: لا يعمل مدير الخطر بمفرده فالأقسام الأخرى داخل المنشأة تكون مهمة للغاية في تعريف الأشياء المعرضة للخطر وطرق معالجة هذه الأخطار، فعلى سبيل المثال:

1) يمكن لقسم المحاسبة عن طريق السيطرة المحاسبية الداخلية أن يخفض من غش الموظفين ومن السرقات النقدية.

2) يمكن أن يوفر قسم التمويل معلومات عن التدفقات النقدية وعن كيفية تأثير الخسائر على الأرباح وعلى ميزانية المنشأة.

3) التعاون مع قسم التسويق أيضاً يفيد في وضع الاتفاقيات الواضحة التي تمكن من منع أخطار المسؤولية.

4) يمكن لقسم الإنتاج توفير برامج رقابة الجودة التي تمنع إنتاج سلع معيبة وبالتالي تمنع قضايا المسؤولية، كذلك يمكن أن تخفض برامج الأمان من الإصابات والحوادث.

(5) التقييم والمتابعة: Review and Evaluation:

لكي يكون برنامج إدارة الخطر فعالاً يجب أن يتم التقييم والمراجعة الدورية لتحديد ما إذا كانت الأهداف قد تحققت أم لا، وعلى وجه الخصوص يجب أن تتم مراقبة تكاليف إدارة الخطر وبرامج الأمان وبرامج منع الخسارة بدقة ، كذلك يجب اختبار معدلات الخسارة لاكتشاف أي تغيرات في تكرار وحجم الخسارة.

كما يجب على مدير الخطر أن يحدد إذا ما كانت سياسة إدارة الخطر العمومية للمنشأة تم تنفيذها أم لا ، ومما إذا كان يتلقى تعاوناً إجمالياً من الأقسام الأخرى في تنفيذ وظائف إدارة الخطر.

المبحث الثالث:تعريف التأمين و آلية عمله

(أ) تعريف التأمين :

انتشرت بعض أنواع التأمين في الأقطار و الدول الإسلامية في أواخر النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري، وتناوله علماء وفقهاء الشريعة الإسلامية بالبحث لمعرفة حكمه على ضوء الشريعة الإسلامية والمعاملات الجارية منذ ظهور الإسلام¹.

فالتأمين في اللغة يعني: الضمان والقدرة على درء المخاطر،

والتأمين في الأصل هو نظام أوروبي وظهر أول عقد بشكل نظامي يتضمن الأركان الحقيقية لعقد التأمين في ألمانيا في العام 1910م ، وهو يقوم على الوقاية من الخسارة والتعويض.

وإصطلاحاً يعني: الاتفاق الذي تتحمل بموجبه شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد مقابل دفعات يسدها المتعاقدون مع هذه الشركات، تتمثل في أقساط التأمين التي تستثمرها هذه الشركات بأعمال تجارية لتتميتها من جهة وإمكانية الالتزام تجاه المتضررين من جهة أخرى .

أما التأمين من الناحية القانونية: فهو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو مرتباً أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده والمبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.

كما يمكن تعريف التأمين على أنه عمل يسعى إلى توزيع الخطر على أكبر عدد من الأفراد مقابل مبلغ مالي بسيط يسمى قسط التأمين يدفعه المؤمن له إلى هيئات مختصة وهيئات تأمينية تقوم بدورها بتحمل نتائج الخطر مقابل الأقساط التي تجمعها ،وذلك بأن تدفع التعويض عند الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالمؤمن له بموجب عقد ينظم العلاقة بين الشركة و المؤمن له يسمى عقد التأمين أو بوليصة التأمين Insurance policy

(ب) آلية عمل التأمين:

يمكن شرح آلية عمل التأمين عن طريق بيان عدة طرق متبعة كما يلي تفصيلاً:

1 جورج رجيديا ،مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، ،تعريب أ.د محمد توفيق البلغيني ،أ.د إبراهيم مهدي،(الرياض :دار المريخ للنشر والتوزيع)،2006:ص108

1/ تحويل الخطر : Risk transfer assumption

ينشأ التأمين عن طريق قيام المؤمن أو شركة التأمين والتي تُعتبر جهة محترفة في إدارة الأخطار التي يتم نقلها إليها بواسطة المستأمنين المعرضين لخطر معين ، ويقوم المؤمن بقبول الخطر المحول إليه وتحمل مسؤولية تغطيته عند وقوع الخسارة التي تُنجم عن تحقق هذه الأخطار مهما بلغت قيمتها، طالما كانت في حدود المبلغ المنصوص عليه في وثيقة التأمين وشروط العقد صغيرة كانت أم كبيرة .

2/ توزيع الخطر : Distribution of Risk

تتضح فكرة توزيع الأخطار في آلية عمل شركات التأمين حيث تقوم بجمع الأموال المتحصل عليها في شكل أقساط وعوائد استثماراتها وتستخدمها في تعويض المستأمنين الذين يتعرضون لخسائر نتيجة تحقق الخطر المؤمن ضده .

في هذه العملية تتجلى المساهمة في تحمل الخسائر حيث أن الأقساط المتجمعة من المستأمنين تُستخدم في تعويض خسائر بعضهم البعض.

أي أن شركة التأمين تتحصل على الأقساط من بعض المستأمنين وتقوم بتعويض البعض منهم الذين لحق بهم الضرر نتيجة تحقق الأخطار المؤمن ضدها، وعلى الرغم من الأقساط هي المصدر الأول لدفع التعويضات لأنها تعكس عادة الخسارة المتوقعة المحسوبة بواسطة المؤمن (شركة التأمين) ولهذا الغرض نجد أن الإكتواريين المسؤولين عن تحديد السعر المناسب لكل تغطية يقومون بتقدير احتمال الخسائر المتوقعة وحجم الخسارة المناظرة لكل احتمال¹.

يتم إيجاد تقديرات لكل نوع من أنواع التغطية للمؤمن عليهم .ولكل مجموعة من المؤمن عليهم يتم افتراض أنهم معرضون لنفس الخطر ويتم افتراض أن الخسائر المتوقعة واحدة ومتساوية ثم يقوموا بربط تلك الاحتمالات والتعامل معها للوصول إلى متوسط الخسائر المتوقعة "Expected loss" و يعتمد الخبير هذه التقديرات على أسس موضوعية أو شخصية.

¹ جورج رجيدا، مرجع سابق ،ص115

3/ التنبؤ: Predictions

نعني بالتنبؤ هنا الخسائر المتوقعة أو المطالبات الفعلية، أحيانا تكون غير مطابقة للمطالبات المتوقعة فقد تكون أكبر أو أقل، لهذا فإن شركة التأمين تحتاج إلى وسيلة لحماية نفسها من التقلبات غير المتوقعة لذا كان على شركة التأمين أن تحدد أي من المستأمنين سوف تحدث له خسارة ، وما عدد الذين سوف يتعرضون للخسارة والمعرضين منها، وذلك بافتراض أن لكل منهم نفس التغطية التأمينية، ونجد أن كل ما زاد عدد المعرضين للخطر كان التنبؤ أكثر دقة، ومن هنا تظهر جلياً حقيقة أن التأمين لا يقلل فقط من حالة عدم التأكد لدى المستأمنين بل أيضا يؤدي إلى تخفيض الخطر بصفة عامة في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بدلاً من حفظها دون عمل في شركات الأموال السائلة خوفاً من استثمارها تسمى هذه الظاهرة بظاهرة تجميع الأخطار أو قانون الأعداد الكبيرة Low of large number، والذي يعني أن تحقق قانون الأعداد الكبيرة كلما كبر حجم المحاولات فإن الاحتمال التجريبي يؤول إلى الاحتمال النظري.¹

4/ تجميع الأخطار: Pooling of Risk

تعتبر عمليات تجميع الأخطار من العمليات الهامة لدى شركة التأمين باعتبارها محتملة الخطر، وهي تعتبر طبقاً لقانون الأعداد الكبيرة فلا بد من اعتبار عدد كبير من الاحتمالات.

تأثر شركة التأمين بهذا القانون بطريقتين :

أولاً : الحصول على تقدير دقيق للتوزيع الاحتمالي للخطر في مرحلة قانون الأعداد الكبيرة ، فلا بد من اعتبار عدد كبير من الاحتمالات.

ثانياً: بعد الحصول على التقدير المطلوب فإن قانون الأعداد الكبيرة يمكن استخدامه بواسطة شركة التأمين كأساس لعملية التنبؤ بالمستقبل وبالخبرة المستقبلية عندما تتعامل مع الوحدات الكبيرة .

5/ التمييز: Discrimination

حتى يمكن تطبيق قانون الأعداد الكبيرة لابد من تجميع الوحدات المعرضة للخطر والتي لها نفس احتمال التعرض للخسارة، وأن الوحدات المعرضة للخسارة يجب أن تكون متجانسة

¹ د. عيسى عبده، التأمين بين الحل و الحرام ، دار الإعتصام القايره ، ص 120

وبالتالي فإن شركة التأمين تكون محتاجة إلى عمليات توزيع Discrimination أو التمييز classify للوحدات المعرضة للخطر حسب الخسارة المتوقعة والذي على أساسه يتم افتراض السعر المناسب للخسارة المتوقعة لكل مستأمن عليه الذي يختلف باختلاف كل فئة من الفئات.¹

6/ التعاقد على التأمين التجاري :

يتم التعاقد على التأمين التجاري عن طريق عقد تأمين أو وثيقة تأمين أو بوليصة تأمين ،ويمكن تعريف عقد التأمين على أنه اتفاق بين طرفين بمقتضاه يتعهد الطرف الأول بدفع مبلغ من النقود للطرف الثاني في حالة وقوع حادث معين خلال مدة معلومة، في مقابل أن يدفع الطرف الثاني مبلغاً معلوماً من المال أو جملة مبالغ أصغر من المبلغ الذي يتعهد الطرف الأول بدفعه.

يمكن أن نفرق بين الوثيقة وعقد التأمين بالآتي:

وثيقة التأمين هي الاتفاق القانوني بين طرفي التعاقد، أما عقد التأمين فهو الوسيلة أو النموذج المعد لإثبات هذا التعاقد في صورة منمقة ومُنظمة جرى عليها العرف السائد.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية للتأمين و دوره في تنمية الاقتصاد القومي

يؤثر التأمين على الاقتصاد من خلال أثره في تحقيق التوازن في السوق و زيادة الإنتاجية و أثره على ميزان المدفوعات ، كما يُعتبر التأمين بديلاً عن الادخار بالإضافة إلى أنه يساعد في تمويل المشاريع الاقتصادية و تشجيع الاستثمار ، ويُعتبر الأداة لتجنب تجميد رؤوس الأموال، وكذلك في تحقيق توازن السوق و زيادة الإنتاجية، كما يعمل التأمين على تشجيع رؤوس الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية، لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة ، حيث تقوم الشركات بتوظيف هذه الأموال في صور متعددة (أسهم ، سندات ، عقارات)، بالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عنه رفع مستوى معيشة الأفراد، و بالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي ،وبلاحظ أن شركات التأمين تتحصل على أقساط من المؤمن لهم و بتجميع هذه الأقساط تصبح أموالاً منظمة فتقوم شركات التأمين بتمويل المشروعات الاقتصادية مباشرة أو عن طريق و وضعها في البنك المركزي الذي يضع جزءاً منها في الخزينة العمومية ، و

¹ جورج رجبدا، مرجع سابق ذكر، 126-129.

منها ما تقتريضها للبنوك الصغيرة، وهذه الأخيرة تقوم بتمويل المؤسسات الإنتاجية ، كما أن هذه البنوك تقوم بوضع أموالها الفائضة في البنك المركزي و تقوم بتمويل المشاريع الاقتصادية و من ثم تمويل البنوك للتنمية الذي يقوم بدوره بتقديم قروض للمؤسسات الإنتاجية ، و كل هذا يُطلق فرص عمل جديدة في الإنتاج ، كما أن شركات التأمين نتيجة لتزايد المشاريع الممولة تحصل على الأرباح كأموالُ مَجْمعةُ تمكنها من تكوين احتياطات تحتفظ بها لمواجهة التزاماتها تجاه المؤمن لهم، و بهذا يكون هناك تبادل للمنافع و ارتفاع فرص تمويل المشاريع الاقتصادية كما يستطيع رجال الأعمال تجميد جزء من رأسمالهم لمواجهة الأخطار المختلفة التي يُحتمل وقوعها ،وذلك بدفعهم قسطاً معيناً لتحقيق ضمان ضد الخسائر المالية المحتمل وقوعها نتيجة وقوع خطر، لأن المنشأة التي لا تعتمد وسيلة التأمين تضطر إلى تعطيل جزء من رأسمالها لمواجهة هذه الأخطار مما يؤدي إلى تعطيل الاستثمارات ، و يتم استعمال وسيلة التأمين عند هذه المنشأة لتقدير الاحتياطات اللازمة لمواجهة الأخطار بالاعتماد على طرق علمية مبنية على الدقة و الخبرة دون استعمال أصحاب المشاريع جميع أموالهم، و ذلك من خلال ضمان تعويض ما يواجههم من خسائر مقابل مبلغ متواضع يدفع لهيئة التأمين.

ويمكن إن نستعرض الأهمية الاقتصادية للتأمين بشيء من التفصيل :

1/ الثقة والطمأنينة للمستأمنين :

ويأتي في صورة التأمين على الممتلكات و التأمين على المسؤولية تجاه الغير ،يخلق نوعاً من الثقة و الاطمئنان والاستقرار لدى الأفراد و المؤسسات بأنه في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده سوف يكون هنالك تعويض عن الخسائر و التمويل اللازم لاستمرار المشروع مثلما كان قبل وقوع الحادث .

2/ زيادة الإنتاج :

مما لا شك فيه إن توفير التأمين اللازم للعمال سواء من أخطار إصابة العمل أو البطالة و الشيخوخة أو المرض، يجعلهم يعملون بأقصى طاقة طالما أنهم قد إطمأنوا على سلامة مستقبلهم وسلامة أسرهم في حالة تعرضهم لأي خطر، وبالتالي سوف تزداد إنتاجيتهم و تزيد أرباح المشروعات مما ينعكس إيجاباً عليهم وعلى مستوى معيشتهم .

3/ تجميع المدخرات :

تستطيع شركات التأمين وبما يتجمّع لديها من رؤوس أموال كبيرة و المتمثلة في المخصصات الفنية أن تساهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية للدولة من خلال استثمار هذه الأموال الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد، كما إن استقطاع جزء من دخل الفرد متمثلاً في أقساط التأمين يؤدي إلى تنمية ظاهره الادخار لديهم، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تخفيف حدة التضخم لامتناعه جزءاً من الفائض القابل للاستهلاك .

4/ تنشيط الائتمان المصرفي :

يعتبر التأمين من الضمانات اللازمة لحصول الأفراد على القروض من البنوك نظراً لأن البنوك تشترط على المُقترض أن يقوم بالتأمين على ممتلكاته لصالح البنك ،حيث يصبح البنك مستفيداً من مبلغ التأمين في حالة تعرّض الممتلكات لخسارة أو التلف أو الفناء، وهنا نجد إن التأمين يوفر الضمان المطلوب للبنوك مما يساعد على تنشيط حركة الائتمان ¹.

5/ تخفيض معدل تكرار و متوسط قيم الخسائر : -

في حالة قيام الأفراد و المشروعات بالتأمين فإن شركات التأمين تقوم بإرسال خبراء المسح وخبراء المعاينة المتخصصين الذين يقومون بمسح ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع في مختلف مراحله سواء في مراحل البناء و التشييد أو مراحل التنفيذ و التشغيل أو أثناء التخزين أو نقل المنتجات، و يقدمون النصح والإرشاد فيما يتعلق بمراحل الإنتاج الآمنة، ووسائل إطفاء الحريق اللازمة و أماكن تركيبها و إجراءات الأمن المطلوبة، وجميع هذه الأشياء تؤدي إلى تخفيض معدلات الخسائر و تخفيض قيمها في حال وقوع الحادث.

6/ تحسين ميزان المدفوعات : -

يلعب التأمين دوراً هاماً في ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال عملية التأمين فإن الدولة قد تقبل تغطيات أخطار من دول أخرى وبالتالي تُصبح مصدرة لعمليات إعادة التأمين ، و أن الأقساط الواردة من خلال هذه العملية تعمل على تحسين ميزان المدفوعات ،لأن إعادة التأمين في هذه الحالة تُعتبر من الصادرات غير المنظورة يقابلها تدفّق نقدي للعمليات الأجنبية.

¹ ممدوح حمزة أحمد ، تطبيقات في إداره المخاطر و التأمين ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 1997م

7/ تفتيت المخاطر :

يقوم التأمين من خلال توزيع الخسائر التي يتعرض لها الأفراد أو المشروعات على تفتيت المخاطر ، كما أن الخسائر التي تتعرض لها بعض الدول وخاصة الكارثية منها ما لا تتحملها الدولة بمفردها ، بل يتم توزيعها على عدة دول من خلال برنامج إعادة التأمين ، الأمر الذي يخفف من تكلفة الخسائر بدلاً من أن تتحملها الدولة بمفردها .

8/ مساهمة قطاع التأمين في الصناعة :

للتأمين تأثير كبير ومهم على القطاع الصناعي، فالتأمين على الأصول الثابتة في القطاع الصناعي سيمكن من استبدال هذه الأصول مباشرة في حالة تلفها أو على الأقل يعيدها إلى إنتاجيتها الأصلية في حالة حدوث أي أعطال فيها ، مما يسمح باستمرار العملية الإنتاجية دون توقف ، ويحافظ على الموقع التنافسي للمنتجات الصناعية الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تعزيز ثقة المتعاملين مع تلك المنشآت ، و من ناحية أخرى فإن قيام أي مستثمر بتأمين ممتلكاته سيمكنه من استخدام كل أمواله وأرباحه في إستثماراته دون أن يضطر إلى حجز أي جزءٍ منها لمواجهة الأخطار المحتملة و تعويض الخسائر الناتجة عنها، حيث تتكفل شركة التأمين بهذا التعويض مقابل حصولها على قسط بسيط يُسد في فترة بداية التعاقد .¹

احتل التأمين على مرّ العصور مكاناً بارزاً في الصناعة استخدم كطريقة لجمع الأموال الأزمة للاستثمار في هذا المجال و خاصة وفي مجالات التكافل الاجتماعي التي تُستخدم في استثمارات طويلة الأجل .

ويرى الباحث أن للتأمين دورٌ هام في تأمين الأخطار الصناعية التي تشمل: تغطيات التأمينات الهندسية وانفجار الغلايات والمراجل و تأمين عُطب الماكينات و المعدات و معدات المقاولين و تأمين معدات الكمبيوتر، بالإضافة إلى تأمينات المخازن ضد الحريق و السرقة والتأمينات التجارية و تأمين توقف العمل وفقد الأرباح .

¹ Tarafa Shraiki, Refed Mohamed 2008 : role of insurance sector in economic activity, Tishreen University Journal for resrarch and scientific Studies , Economic and legal science seies,

كما يرى الباحث ضرورة تشجيع الاستثمار في فوائض التأمين الذي من شأنه دعم الناتج القومي الإجمالي و المساهمة في تحقيق الوفرة و بالتالي قيام سوق التأمين بدوره في النشاط الاقتصادي .

الفصل الثاني

إعادة التأمين

تعريف و أغراض إعادة التأمين.

طرق إعادة التأمين.

الأهمية المالية و التجارية لإعادة التأمين.

الفصل الثاني

مفهوم إعادة التأمين

مقدمة :

أصل إعادة التأمين مرتبطٌ بشكلٍ مباشرٍ بالتأمين وتطوره ، وإن إعادة التأمين قديمةٌ قدم التأمين، حيث تشير المراجع إلى إن ظهور إعادة التأمين جاء بعد ظهور التأمين بفترة وجيزة حيث أنه نتيجة حتمية لظهور التأمين وخاصة خلال الحقبة الأخيرة التي بلغها التأمين من اتساع و شيوع حتى أصبح ركناً أساسياً من أركان حماية الاقتصاد و الحفاظ عليه من الكوارث و المخاطر المحيطة به، حيث كان المؤمنون في الماضي يقبلون مسؤوليات لا تزيد عن مقدار ما يمكن إن يتحملوه من خسائر متوقعة ، ولقد ظهرت إعادة التأمين بشكلها الحالي في أوروبا عام 1730 م عندما صدرت وثيقة التأمين البحري من جنوة إلى إحدى الموانئ الأميركية و أُعيد تأمين الرحلة إلى المحيط الأطلنطي، بينما إحتفظ المؤمن الأصلي لحسابه بالجزء الأكثر أماناً من الرحلة البحرية التي تمت من البحر الأبيض المتوسط ،حيث كانت أول إشارة في القوانين إلى إعادة التأمين في عهد لويس السابع عشر عام 1681م¹. ووفقاً للدراسات التي قام بها (Sterling Office) فيما نشره عام 1973م في كتاب

History of Reinsurance

إن أول عملية إعادة تأمين كانت في التأمين البحري عام 1370 وقد ذكر أكثر من كاتب أن هذا الاتفاق يُعتبر أول اتفاق تم بين مؤمنين من جنوة إلى لكوز (مدينة هولندية) لتأمين الرحلة البحرية بينما ظل المؤمن المباشر متحملاً للخطر بمفرده بقية المسافة من لكوز إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط إبان حرب المائة عام بين فرنسا و إنجلترا (1337-1453) و على ذلك يمكن القول بأن الحرب هي السبب الأساسي الذي دعا المؤمنين إلى إعادة تأمين جزء من الرحلة البحرية في المسافة من جنوة إلى لكوز أي إن فكرة إعادة التأمين قامت لمواجهة أخطار غير عادية لم تكن موجودة من قبل.

¹ عصام الدين عمر و آخرون ،2001م،إعادة التأمين والطاقة الإستيعابية للسوق العربي ، القاهرة

وفي منتصف القرن التاسع عشر ظهرت شركات إعادة التأمين المتخصصة و ظهرت إعادة التأمين الاتفاقية تمشياً مع الحاجة إلى طريقة يسهل بها مواجهة الزيادات الكبيرة و الدائمة في عمليات التأمين المباشر و خاصة بعد تنوع عمليات التأمين وتغطية أخطار لم تكن موجودة من قبل كأخطار النقل والمسؤولية المدنية .

وبعد حريق هامبورج عام 1842م ظهرت حاجة ماسة إلى إنشاء شركات إعادة تأمين متخصصة فأنشئت أول شركة إعادة تأمين متخصصة في ألمانيا عام 1846م وهي شركة كولونيا لإعادة التأمين ثم شركة فرانكفورت لإعادة التأمين عام 1856م، وتبعها شركة Swis Re عام 1863م ، و أخيراً أنشئت شركة ميونخ ري عام 1880م ، و بظهورها اتسمت عمليات إعادة التأمين بالطابع الدولي و ظهرت المبادئ العلمية لإعادة التأمين و التي تسيّر عليها شركات إعادة التأمين إلى يومنا هذا ¹.

يصعب معرفة وقتٍ محدد لبداية إعادة التأمين ، إلا أنه يذكر بأن جذوره الأساسية مرتبطةً إرتباطاً وثيقاً بفكرة التأمين ذاتها، و هي الرغبة في تحمل أكبر مجموعة من المؤمن لهم في خسارة واحدة تصيب أفرادها ، أما إعادة التأمين بشكله الحالي المتطور والمستند على قواعد فنية فقد بدأ منذ حوالي مئتان وخمسون سنة، فكلما إعادة التأمين تطلق على أشكال مختلفة للتغطيات التي يتم بموجبها انتقال كلٍ أو جزءٍ من المسؤوليات الأصلية من شركة التأمين المباشر إلى شركة إعادة تأمين أو معيد تأمين مقابل قسط معين و تُطرح منه عمولة إعادة التأمين .

المبحث الاول : مفهوم و تعريف إعادة التأمين

(أ) تعريف إعادة التأمين :

ولكي نتعرف على مفهوم إعادة التأمين لابد من الإشارة إلى بعض التعريفات التي وردت بشأنها وهي:

- يمكن تعريف إعادة التأمين بأنه اتفاق داخلي بين هيئتين أو أكثر من هيئة تأمين، تقوم الأولى بالتنازل عن جزءٍ من كل عملية تأمين تحصل عليها للهيئة أو للجهات الأخرى ، وذلك مقابل التزام الهيئات الأخرى بقيمة التعويض المدفوع للمستأمن في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده في صورة حادث .

¹جلال عبد الرحيم حربي ، مصطفى عبد الغني 2007-2008م، إدارة الخطر والتأمين ، القاهرة ، ص312

حيث تلتزم الهيئة الأولى بسداد مبلغ معين للهيئة وهو نصيب تلك الهيئات من القسط ، وهذا الاتفاق قد يكون ثابت ومسبق لكل عمليات التأمين ،ويطلق على الهيئة الأولى التأمين المباشر، والهيئة الثانية هيئة إعادة التأمين أو معيد التأمين ، وقد يكون معيد التأمين متخصص في عمليات إعادة التأمين فقط أو عمليات تأمين مباشرة (قبول فقط).

كما يعرف إعادة التأمين على أنه عقد يوافق بموجبه أحد الأطراف نظير مقابل بتعويض الطرف الآخر و بشكل كامل او جزئي ضد الخسائر او المسؤولية على قدر الخطر الذي قام بالتأمين عليه الطرف الآخر بموجب عقد منفصل كمؤمن لطرف ثالث¹

○ كما يمكن تعريف إعادة التأمين على أنه عقد يوافق فيه الطرف الأول ويسمى معيد التأمين في مقابل قسط أو مبلغ من المال بتعويض الطرف الثاني و يسمى شركة التأمين أو الشركة المتنازلة أو المسندة عن خسائرها المحتملة و التي قد تنتج عن وثائق التأمين التي تصدرها للمؤمن لهم، تعويضات كلياً أو جزئياً ، كما يمكن تعريفها على أنها عقد تأمين لشركة تأمين حيث يتعهد بموجبه معيد التأمين بتغطية كل أو جزء من الأخطار المحتملة و المغطاة بموجب وثيقة التأمين الأصلية الصادرة من المؤمن المباشر².

○ كما يعرف البعض إعادة التأمين على أنها عملية داخلية بين هيئتين من هيئات التأمين تقوم الهيئة الأولى بالتنازل عن كل أو جزء من الخطر الذي سبق أن قبلته الى الهيئة الثانية التي تتعهد بتحمل كل أو جزء من التعويض الناشئ عن تحقق هذا الخطر، وذلك مقابل مبلغ معين تدفعه الهيئة الأولى إلى الهيئة الثانية ويعرف بقسط إعادة التأمين³.

○ كما تعرف إعادة التأمين على أنها عملية يُنقل بموجبها المؤمن المباشر جزءاً من الأخطار التي تعاقدها عليها إلى مؤمن آخر وهو معيد التأمين بقصد تحقيق أكبر قدر من الحماية و التجانس بين الأخطار⁴.

○ أيضاً إعادة التأمين هي الصفة التي تطلق على أشكال مختلفة من التغطيات التي يتم بموجبها انتقال كل أو جزء من المسؤوليات الأصلية من شركة التأمين إلى هيئة إعادة التأمين مقابل قسط معين تطرح منه العمولة⁵.

¹ نبيل محمد مختار 2005م ، إعادة التأمين ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، القاهرة

² David M.Raim .and Joly 2007, Understanding re insurance company

³ السيد عبد المطلب عيده 1953م ، مبادئ التأمين ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة .

⁴ تاج السر محمد حامد 2000م ، التأمين فقهاً و قضاء ، مركز شرايح للنشر ، ط 1 ، ص 41

⁵ عصام الدين و آخرون 2002، إعادة التأمين و الطاقة الإستيعابية للسوق العربي ، ط1، ص83

○ إعادة التأمين هي قيام الشركة بتأمين نفسها لدى شركة أخرى (معيد تأمين) ضد ما قد تستهدف له من خسارة بحكم تأمين أخذته على عاتقها أصلاً، فيلتزم معيد التأمين بتعويض شركة التأمين (وتسمى المسندة أو المتنازلة) عما قد يلحق بها من الخسارة الناشئة من وثائق التأمين التي أصدرتها، وذلك مقابل قسطٍ تدفعه شركة التأمين المتنازلة إلى معيد التأمين.¹

○ إعادة التأمين هي عملية تحويل أعباء المخاطر المؤمن إلى معيد التأمين و تعويض المؤمن من قبل معيد التأمين عما يتم دفعه للمؤمن لهم إذا ما تعرضوا للضرر أوالخسارة.²

○ إعادة التأمين هي عملية تأمين المسؤوليات التي قبلتها شركات التأمين و تعاقدت عليها مع المؤمن الأصلي المباشر لدى شركة متخصصة في إعادة التأمين، سواء ان كانت محلية أو عالمية مقابل تسديد أقساط بنسب معينة من الأخطار المؤمن عليها وحسب نوع كل محفظة من هذه الأخطار، والتي تمثل مجموع المسؤوليات من أقساط و تعويضات لكل نوع من أنواع التأمين مثل محافظ الحريق، السرقة، الحوادث و السيارات و البحري و الهندسي و الزراعي و أنواع التأمينات الأخرى.³

(ب) أغرض التأمين :

الوظيفة الأساسية لإعادة التأمين هي حماية شركات التأمين المباشر من التقلبات الشديدة في نتائج الأعمال السنوية ، ومن المعروف ان الخسائر التي تتعرض لها محافظ التأمين تختلف من سنةٍ لأخرى بسبب التفاوت في عدد الخسائر أو أحجامها، وفي حالة عدم وجود إعادة تأمين فإن الشركة المباشرة تحمل عبء هذه الخسائر وحدها مما يعرضها للخروج من سوق المنافسة وخطر الإفلاس، فيما يلي أهم أغراض عملية التأمين:

(1) الثقة والاطمئنان :

من إيجابيات ومنافع التأمين هي حالة الاطمئنان الذهني الذي يحصل عليه المؤمن له، فإن صاحب المصنع سيتولّد لديه الدافع في ان يستثمر أمواله في مصنعه، وكذلك وجود شركات إعادة تأمين تُعطي شركات التأمين الدافع و الحافز للتوسع في أعمالهم، مثلاً إذا رغبت شركة تأمين مباشر في الدخول في فرع جديد من فروع التأمين لم يكن قد مارسه من قبل

¹ نبيل مختار 2005م ، موسوعة التأمين ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، القاهرة
² اللأحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ، الصادرة بموجب المرسوم الملكي (رقم 32/م) المملكة العربية السعودية 1424هـ
³ ماجدة ربيعة 2015م، مقدمة في إعادة التأمين ، www.Altamin-heoxs/159-topic ، الشبكة الدولية للمعلومات 7/22

فبطبيعة الحال قد يكون متردداً في الإقدام على ذلك النوع إن لم يكن مارسه من قبل، لكن وجود شركة إعادة تأمين يساعد على توسع الاكتتاب في هذا النوع الجديد من التأمين ،و ذلك بسبب توفر الاطمئنان الذهني وكذلك الثقة بالنسبة للمؤمن¹.

التأمين هو آلية توزيع الأخطار، حيث يتم توزيع خطر حامل الوثيقة على جميع حملة الوثائق الآخرين الذين قاموا بشراء نفس الوثيقة ،والذين يخضعون لنفس المؤمن ونفس شروط الوثيقة المؤمن ضدها ،و يقومون بالمساهمة في جبر الضرر الواقع على من يتعرض منهم للخسارة ، وتواصل إعادة التأمين هذه العملية بتوزيع الخطر على عدد أكبر عن طريق مشاركة معيدي التأمين من مختلف أنحاء العالم في تحمّل الخطر ،وعند تحقق الخطر سيستلم المؤمن له تعويض من قبل المؤمن المباشر مقابل خسارته هذه، ويقوم المؤمن نفسه بمطالبة معيدي التأمين بتحمّل جزء من هذه الخسارة ،حيث يتم توزيع الخطر نفسه عن طريق عمليات إعادة التأمين ، وبها يستفيد المؤمن المباشر من الحماية المالية بنفس الطريقة التي يستفيد بها المؤمن عند شراء وثيقة التأمين².

2)زيادة الطاقة الاستيعابية :

تعرف الطاقة الاستيعابية على أنها أقصى التزام يستطيع المؤمن أو مكتب التأمين في قبوله عن كل خطر، و يتم تحويل ما يزيد عن تلك الطاقة الاستيعابية إلى شركات إعادة التأمين التي تمنح شركات التأمين القدرة الإضافية في قبول مزيد من الأخطار، حيث تقوم بالاحتفاظ بالجزء المناسب و تقوم بإعادة الجزء الباقي لدى شركات الإعادة ،و بذلك توفر إعادة التأمين طاقات استيعابية كبيرة لشركات التأمين المباشر تمكنها من قبول الأعمال التأمينية الكبيرة و أحياناً تمكنها من قبول أخطار قد لا ترغب الشركة المباشرة في الاحتفاظ بها ،و بالتالي فإنها تقبلها لتوافر إمكانية قبولها بالكامل³.

3)تحقيق الأرباح والمشاركة في المصاريف :

إن معيد التأمين يدفع عمولة لشركات التأمين المباشر مقابل الأعمال التأمينية التي أسندها إليه، وعمولة التأمين تساهم في المصاريف التي تكبدتها شركات التأمين المباشر في حيازة

¹ عاليا حلمي 2001م ، إعادة التأمين ، معهد البحرين للدراسات المالية ومالصرفية

² نور الدائم عثمان فقيري 2008م ، اعادة التأمين الجزء الثاني ، مطبعة جامعة الخرطوم ، السودان ، 8

³ نور الدائم عثمان مختار فقيري 2009م ، اعادة التأمين الجزء الاول ، مطبعة جامعة الخرطوم ،السودان ، ص10

تلك الأعمال التأمينية، ومصاريفها مثل المصاريف التي تدفعها للوكلاء و المنتجين ووسطاء التأمين.

4) استقرار الاقتصاد :

يساعد غطاء التأمين على استقرار الاقتصاد وذلك بتوزيع جزء من الخسائر إلى خارج البلاد، حيث تشارك كافة الجهات الداخلة في الغطاء في دفع التعويض الناتج عن تلك الخسارة، خاصة في حالة الحوادث الكبيرة و الأخطار الطبيعية أو الأخطار ذات الطبيعة الكارثية .¹

المبحث الثاني: طرق إعادة التأمين Reinsurance Method:

(أ) أنواع اتفاقيات إعادة التأمين :

أولاً) إعادة التأمين الاتفاقي Treaty Reinsurance

يوفر هذا النوع تسهيلات تلقائية سريعة لشركة التأمين لقبول الأخطار التي يتم التأمين عليها وبجهود إدارية ونفقات قليلة ، حيث تبدأ مسؤولية المُعيد حال قبول شركة التأمين للخطر الأصلي ويتبعها في إجراءاتها ويضم هذا النوع نوعين رئيسيين وهما:

أ.الاتفاقية النسبية Proportional Treaty

ب.الاتفاقية غير النسبية Non Proportional Treaty

فيما يلي إيجاز تعريفي لهاتين الاتفاقيتين.

(أ) الاتفاقية النسبية: يمكن أن نعرف هذه الاتفاقية بأنها قائمة على أساس التعامل النسبي من حيث الالتزامات والحقوق ما بين شركة التأمين ومُعيد التأمين فيما يتعلق بالأقساط والتعويضات سواء كان الاحتساب وفق أو نسبة مئوية وبالطرق التالية:

1- طريقة المشاركة: Quota Share

بموجب هذه الطريقة تحتفظ شركة التأمين بنسبة مئوية من قسط الخطر المؤمن عليه مثلاً 30% ،وتسند ما تبقى البالغ 70% إلى المُعيد حيث يلتزم المُعيد بتسديد التزاماته عند نشوء طلب تعويض بنفس حصته النسبية، وتُحقق هذه الطريقة أهم الفوائد الآتية:

1 عادل داوود ، مقدمة في إعادة التأمين ، دار ويزيريبي و شركاء ، لندن ، ط1، 1991م

- * الحصول على عمولة إعادة تأمين عالية مقارنة بالطرق الأخرى.
- * التخلص من عبء الأخطار الرديئة بإعادة تأمينها.
- * الاستفادة من خبرة المُعيد وخصوصاً عندما تكون شركة التأمين حديثة التأسيس، لكن هذه الطريقة لا تتيح لشركة التأمين الاحتفاظ بالأخطار الجيدة وعدم إعادة تأمينها.

- طريقة الفائض Surplus :-

بموجب هذه الطريقة تحتفظ شركة التأمين بمبلغ معين وليس نسبة مئوية لكل خطر تم تقييده بمضاعفات على هيئة خطوط (Lines) ، فإذا كان مبلغ تأمين وثيقة مليون جنيه مثلاً واحتفظت الشركة بمبلغ (50000 جنيه \times 10 (خطوط) = 500000 جنيه) ويُغطي المبلغ المتبقي بشكل اختياري .

نلاحظ بأن هذا النوع يحقق فوائد لشركة التأمين منها:

* حرية انتقاء الأخطار والاحتفاظ بنسبة كبيرة من الأقساط للأخطار الجيدة التي تقع ضمن طاقتها الاحتفاظية.

* ان خطوط الفائض تستوعب أخطار عديدة ولكل خط حدود مسؤولية بمبلغ معين، حيث تستطيع الاتفاقية أن تمتص عمليات التأمين تبعاً مهما بلغت كثرتها العديدة وبشكل متوازن ضمن خطوطها.

أما عيوب هذا النوع فتكمن بما يلي:

* إن عمولة إعادة التأمين تكون أقل من المشاركة وتتنخفض نسبة العمولة من خط فائض إلى آخر ، لأن الخط الأول يكون أكثر عرضةً لتحقيق التعويضات الناشئة من المخاطر المؤمنة.

* تتميز بجهود إدارية كبيرة من حيث توزيع أقساط التأمين والتعويضات والاسترداد والمصاريف بالنسبة المتفق عليها في الاتفاقية لكل خطر وإعداد الكشوفات الحسابية.

* يتعدّر على شركة التأمين أن تُعيد تأمين ما احتفظت به إلا ضمن حالات محددة، فتحاول حماية احتفاظها باتفاقية أخرى مثل اتفاقية زيادة الخسارة.

(3) تلجأ بعض شركات التأمين إلى:

جعل اتفاقياتها مزيجاً من اتفاقيتي المشاركة والفائض (Mixed or Combined Quota Share and Surplus) لغرض الموازنة وحرية الحركة في انتقال الأخطار إلى أن تتطور إمكانياتها المادية وخبرتها للانتقال إلى اتفاقية فائض فقط أو زيادة خسارة، علماً بأن هناك أنواع من اتفاقيات الفائض يُحق بموجبها استثناء بعض الأخطار منها وقيام شركة التأمين بإسنادها اختياريًا بمعزل عن الاتفاقية.

(4) المُجمَعات Pools

ينصرف مفهوم المُجمَع إلى انضمام العديد من شركات التأمين وإعادة التأمين إليه ، حيث يتم توزيع الأخطار والمسؤوليات الكبيرة ذات الخطورة العالية مثل ،أخطار الحرب والطيران والنقل البحري .. الخ ، على الشركات المساهمة في المُجمَع وفق نسبة مساهمة كل شركة وحسب طاقتها الاحتفاظية، وتخضع المُجمَعات إلى نفس الأسس المتبعة في شركات التأمين في تقييم نتائج أعمالها وإعداد الكشوفات والموازنات السنوية لأقساطها وتعويضاتها والأرباح المُتحققة.

(ب) الاتفاقية غير النسبية Non – Proportional Treaty

إن هذا النوع من الاتفاقيات يُعتبر من الصيغ المتقدمة في أعمال إعادة التأمين وتلجأ إليه شركات التأمين للحماية من الخسائر الجسيمة في بعض الحالات لأنه يتضمن شقين من الأغطية للخسائر الاعتيادية والكوارثية، وفي حالة تراكم الأخطار Accumulation of Risks أيضاً.

تتألف طرق إعادة التأمين غير النسبية بما يلي:

(1) اتفاقية زيادة الخسارة Excess of Loss Treaty

بموجب هذا النوع من الاتفاق تحتفظ شركة التأمين بأولوية ويتحدد بمبلغ تتحمله من الخسارة (Priority or Underlying Retention) التي قد تحصل، والتي تقع ضمن حدود هذه الأولوية، أما المبلغ المتبقي من حدود الاتفاقية فيتحمله المُعيد ويكون على شكل شرائح (Layers) ولكل شريحة حدود بمبلغ معين ، وقد يخضع إلى الاتفاق النسبي (كمشاركة بين شركة التأمين والمُعيد أحياناً).

فمثلاً، إذا كانت حدود تسهيلات شركة التأمين لمحفظه أخطار معينة كالحوادث (10) عشرة مليون جنيه، وكانت أولوية تحمّل الشركة (2) مليون جنيه فإن المبلغ المتبقي من

الاتفاقية والبالغ (ثمانية مليون جنيه) يتحملة المُعيد بالكامل أو بنسبة مئوية يتفق عليها، وفي حالة حصول خسارة قيمتها تقل عن مليون جنيه فنتحملها الشركة المُسندة.

(2) اتفاقية وقف الخسارة Stop Loss Treaty

إن هذه الاتفاقية غير متداولة بشكل عام وغير شائعة وتتصف بما يلي:

- 1/ يتم الإتفاق ما بين شركة التأمين والمُعيد على بدء سريان هذه الاتفاقية عند بلوغ نسبة التعويضات 80% أو 90% مثلاً من إجمالي الأقساط الصافية خلال سنة اكتتابية واحدة، حيث تبدأ مسؤولية المُعيد في تحمّل المسؤوليات عن التعويضات بعد بلوغ هذه النسبة، وتتوقف مسؤولية المُعيد عند نسبة يتفق عليها مثل 130%، ومن أجل ضمان عدم تضخم محفظة الأقساط وإنهاء المسؤوليات، نجد بأن المُعيد يحاول إشراك شركة التأمين في تحمّل نسبة ضئيلة من الخسائر التي تقع ضمن مسؤولياته أي (النسبة ما بين 90% و 130%)، وذلك بأن تتحمل شركة التأمين نسبة 10% مثلاً أو أكثر من هذه الخسائر للمشاركة في تحمّل جزء من هذه الأخطار.
- 2/ لا تخضع هذه الاتفاقية إلى عمولة إعادة التأمين أو عمولة الأرباح.
- 3/ تُستخدم هذه الاتفاقية للحماية من الخسائر الكوارثية المُسماة كالأعاصير والفيضانات والهزات الأرضية ...

(2) إعادة التأمين الاختياري Facultative Reinsurance

يُعتبر هذا النوع من أقدم أنواع إعادة التأمين ويتصف بما يلي:

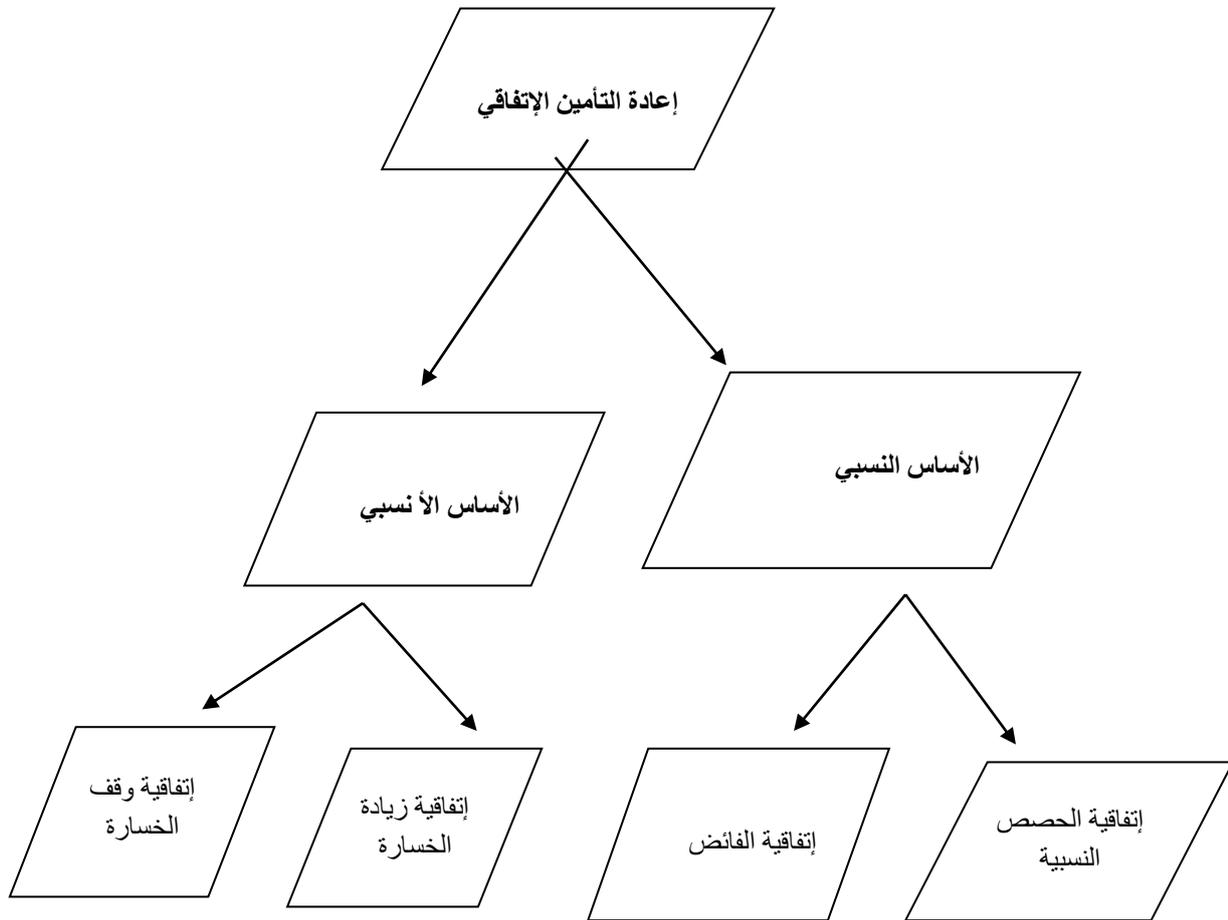
- 1) تلجأ شركات التأمين إلى هذا النوع من الإعادة بإسناد الأخطار التي تزيد عن حدود نطاق الاتفاقية أو بشكل منفرد للتخلص من بعض الأخطار الرديئة أو التي تخشاها شركة التأمين والتي تتطوي على خطورة عالية.
- 2) يتم عرض هذه الأخطار على (المُعيد، المُعِيدين) وفق نموذج خاص يُسمى (Reinsurance Slip) يتضمن كافة التفاصيل الفنية عن الخطر المعروض.
- 3) يتصف هذا النوع من إعادة التأمين بالمرونة فللمُعيد الخيار في قبول كامل الحصة المعروضة عليه من الأخطر أو نسبة معينة منها أو رفضها.
- 4) تُحقق شركة التأمين عمولة إعادة تأمين عالية بالنسبة للأخطار الجيدة التي يتم عرضها وإسنادها إلى شركات إعادة التأمين المختلفة، ولكن عموماً تكون العمولة المُتحققة أقل من

عمولة إعادة التأمين الاتفاقيه التي تنسم بمبدأ الكثرة العددية للأخطار وضخامة مسؤولياتها وحجم مبالغها.

(5) إن عملية إسناد الخطر تستغرق وقتاً أكثر من اتفاقيات المشاركة أو الفائض، وتتميز بطول إجراءاتها لحين إكمال عملية تغطية الخطر بمشاركة مُعيدين عديدين أحيانا بالنسبة للأخطار الكبيرة.

(5) إن هذا النوع من إعادة التأمين لا يخضع إلى عمولة الأرباح ولا يُطبق فيه مبدأ التوزيع النسبي للمسؤوليات من الإقساط والتعويضات، لكنه يتميز ببساطة الإجراءات في اغلب الأحوال وخصوصا الأعمال الفردية الاعتيادية التي يتم إسنادها.

الشكل رقم (2-1) طرق اتفاقيات إعادة التأمين¹



المصدر : إعداد الباحث 2016م

(ب) عمولات إعادة التأمين :

¹المصدر : إعداد الباحث 2016م

تُقدَّر تكلفة التأمين على الشركة المتنازلة في الأقساط التي تدفعها للمُعيد، حيث نجد في إعادة التأمين النسبي أن المُعيد يشارك الشركة المتنازلة في الأقساط نسبياً وفي نفس الوقت الذي تتحمل فيه الشركة المتنازلة مصاريف إدارية ومصاريف حيازة الخطر (عمولات منتجين وسماسرة) من أجل الحصول على الأعمال الأصلية (الأخطار التي اكتتبت فيها) لذلك يحق لها أن تخصم من الأقساط المستحقة للمُعيد بما يُسمى بعمولة تنازل **ceding commission** وبذلك فهي تُقلل من تكلفة إعادة التأمين .

وقد تكون عمولة التنازل في صورة نسبة ثابتة من الأقساط المُستحقة للمُعيد **flat rate commission**، مثلاً 30% من الأقساط المعاد تأمينها، و تتأثر هذه النسبة المئوية بما إذا كانت الأقساط المتنازل عنها إلى مُعيدي التأمين أقساط إجمالية (بدون خصم العمولة الأصلية) أم أقساط صافية (أي بعد خصم العمولة الأصلية).

بالإضافة إلى ذلك فقد تحصل الشركة المتنازلة على عمولة ما يُسمى بالعمولة الإضافية وهي عبارة عن خصم إضافي تُخصمه الشركة المتنازلة من الأقساط المُستحقة لمُعيد التأمين لمقابلة مصاريف إسناد الأعمال إلى الاتفاقية (المصاريف الإدارية للشركة المتنازلة في إدارة ومناولة الاتفاقية) .

وفيما يلي أنواع العمولات المختلفة :

➤ عمولة التنازل **ceding commission** أو العمولة ذات المعدل الثابت **flat rate commission**

➤ عمولة الأرباح **profit commission**

➤ العمولة المُتدرجة **sliding scale commission**

➤ العمولة الإضافية **overriding commission**

وقد يمنح معيد التأمين الشركة المتنازلة عمولة تنازل بالإضافة إلى ذلك قد يمنح العمولة الإضافية أو عمولة الأرباح ، أو بدلاً عن كل ذلك فقد يطبق العمولة المُتدرجة، و تجدر الإشارة إلى أن معيد تأمين تجاوز الخسارة لا يمنح الشركة المتنازلة عمولة لأنه لا يشارك نسبياً في الأقساط الأصلية.¹

* عمولة إعادة التأمين أو عمولة (التنازل) **Ceding commission**.

¹نبيل محمد مختار ، إعادة التأمين ، دار الفكر الاجتماعي ، الاسكندرية ، 2005م

ويعبر عن عمولة التنازل في شكل نسبة مئوية من الأقساط المتنازل عنها للمعيد flat rate commission فإذا كانت عمولة التنازل 25% و الأقساط المستحقة للمعيد 1000 جنيه فإن عمولة التنازل 250 جنيهاً، و معنى ذلك إن عمولة التنازل تكون في صورة معدل ثابت من الأقساط المستحقة للمعيد .

* عمولة الأرباح Profit commission

نجد إن في الاتفاقيات النسبية أن الشركة المتنازلة قد تتسلم عمولة أرباح بالإضافة إلى عمولة التنازل، و تُعرف عمولة الأرباح بأنها :

مكافأة المعيد للشركة المتنازلة لإسنادها أعمال مربحة (أخطار جيدة) إلى الاتفاقيات، لذلك فإن عمولة الأرباح تشجع الشركة المتنازلة على الاكتتاب السليم وقبول الأخطار الجيدة.¹ بالنسبة لعمولات إعادة التأمين المتحصلة من المعيد في فروع التأمين التي تكتبها شركات التأمين السودانية بصفة عامة و شركة شيكان بصفة خاصة، فإن هنالك تناقص تدريجياً ابتداءً من العام 2011م ، وحتى العام 2015م، وذلك يرجع إلى الآثار الاقتصادية التي خلفها انفصال جنوب السودان، و انقطاع إيرادات النفط عن السودان الشمالي ، ووجود صعوبات في تحويل العملات الأجنبية إلى معيدي التأمين بالخارج ، مما اضطر شركات التأمين الاحتفاظ بالأخطار أو توزيعها محلياً دون إسنادها إلى معيدي التأمين ، إضافة إلى زيادة معدلات التضخم في السنوات الأخيرة الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة المطالبات المستردة من معيدي التأمين من ما يقلل من عمولات إعادة التأمين.²

المبحث الثالث: الأهمية المالية و التجارية لإعادة التأمين

بما إن هنالك قواعد قانونية تحكم قانون عقود إعادة التأمين، إلا أنه توجد مبادئ مالية وتجارية هامة تؤدي إلى الحاجة المالية لإعادة التأمين وهي :

(6) الملاءة المالية :

لاشك إنه توجد حاجة مالية ماسة لتنظيم عمليات التأمين بالطريقة التي تجنب الشركات مسؤولية تحمّل المطالبات الجسيمة والتي تؤثر على سلامة مركزها المالي، و تحدث هذه المطالبة حالتين :

¹ نبيل محمد مختار ، إعادة التأمين ، مرجع سابق ذكره
² برعي عثمان الشريف ، تقويم اثر إعادة التأمين علي إدارة الاخطار المكتتبه ادي شركات التأمين ، جامعة الرباط الوطني ، 2016م

1) عند تأمين الممتلكات و الأشخاص و الأشياء ذات القيمة المرتفعة بمبالغ تأمين ضخمة سواء أن كان ذلك في تأمين الحريق على مصنع أو مستودعات أو في التأمين البحري على سفن مرتفعة القيمة مع احتمال وجود بضائع ذات قيمة عالية عليها، وكذلك في تأمينات التكافل الاجتماعي و الحوادث الشخصية، فهي تتميز بارتفاع مبالغ تأمينها .

– تأمينات الأشخاص أو الممتلكات ضد الأخطار يمكن أن تُصيب العديد من المباني أو الممتلكات أو الأشخاص في نفس الوقت في الحالات الآتية :

– تأمين حريق في مناطق مكتظة بالسكان حيث يكون احتمال انتشار الحريق سريعاً، فهناك الكثير من المباني المتجاورة والمتراصة مما يجعل احتمالات الحريق كبيرة .

– الأخطار التبعية التي تُعتبر امتداد لوثائق الحريق مثل الزلازل و العواصف و الفيضانات و الشغب و الانفجارات، حيث يكون تأثير الحدث منتشراً في منطقة واسعة أو بسبب مطالبات متعددة عن طريق وثائق الحريق .

– وقد تكون هنالك حوادث أخرى تؤدي إلى الوفاة أو الإصابات الشخصية لأعداد من المؤمن لهم، بوثائق حوادث شخصية أو المسؤوليات أو التكافل الاجتماعي، كما في حوادث الطيران أو تصادم القطارات، التي ينتج عنها وفاة عدد كبير من الأشخاص ، وبالتالي تؤثر على المركز المالي لشركات التأمين .

وتبعاً لذلك فإن المؤمن في الحالات السابق ذكرها يحتاج إلى حماية إعادة التأمين ضد هذه الكوارث، كما إن شركات التأمين بالإضافة إلى إعادة تأمين الأخطار الفردية تحتاج أيضاً إلى حماية أكثر شمولاً في حالة وقوع حادث واحد يؤدي إلى إصابة عدد من الأخطار في وقت واحد، ومن الواضح أنه عند وقوع كارثة كبرى ينتج عنها العديد من المطالبات الضخمة بدرجة لا تتحملها شركة تأمين واحدة، فإن المركز المالي لهذه الشركة يكون عرضةً للاهتزاز مما يؤثر على قدرتها المالية، و هنا تبدو الوظيفة المالية لإعادة التأمين لمنع حدوث مثل هذه الكوارث على شركات التأمين المباشر¹.

• **الملاءة المالية في تأمينات الممتلكات والمسؤوليات:**

¹ عصام الدين عمر ، محاضرات في إعادة التأمين ، شعبة التأمين جامعة القاهرة، 2010م

في تأمينات الممتلكات و المسؤوليات يجب أن تزيد قيمة الأصول التي تحتفظ بها أي شركة تأمين أو إعادة تأمين على مجموع التزاماتها الخاصة، بعمليات تأمينات الممتلكات و المسؤوليات في أي وقتٍ بنسبة 20% من صافي الأقساط .

و من ناحية أخرى نجد إن عملية إعادة التأمين تلعب دوراً هاماً في حماية الملاءة المالية للشركات التأمين التكافلي في السودان، حيث تقل أهمية رأس المال في ملاءة الشركة نظراً للفتوى الشرعية (رأس المال لا يُغرم ولا يُغرم)¹ وبذلك يقوم معيدو التأمين بتحمل عبء الأخطار الضخمة وشديدة الحدة و التكرار نظراً لقوة الملاءة المالية لديهم .

● استقرار معدلات الخسائر :

من أهمية تنظيم عمليات التأمين بالطريقة التي تُجنبها التقلبات الكبيرة في النتائج من عام إلى آخر ،ومثل هذه التقلبات تحدث لا محالة في نتائج شركات التأمين لأسباب عديدة منها قد تكون محفظة أعمال التأمين من الضخامة بدرجة تسمح لها بالاستفادة من قانون الأعداد الكبيرة الذي يحكم احتمالات الخطر في العمليات التي تقبلها .

– قد تحدث تقلبات مفاجئة وغير متوقعة في الأخطار المقبولة كما في حالة الأجواء شديدة الحرارة في بعض السنوات التي ينتج عنها الفيضانات والأعاصير، وتكون المطالبات الكبيرة تبعاً لذلك في تأمينات السيارات و الممتلكات و النقل البحري و غيرها.

– التغيرات في الظروف الاقتصادية والظروف البيئية وما ينتج عنها من تقلبات في النتائج التأمينية ،ومثال لها ما يحدث من الزيادة الكبيرة المفاجئة في تأمينات المسؤوليات في كثير من دول العالم.

– تطبيق قانون التأمين الإجباري في كثير من الدول أدى إلى زيادة كبيرة في مطالبات المسؤوليات المدنية لهذا الفرع نتيجة ارتفاع معدل تعويضات المحاكم لهذه المطالبات

– زيادة مطالبات الحرائق الناجمة عن ازدياد الحرائق نتيجة تغيير أسلوب التشييد و المواد المستخدمة في البناء .

– ازدياد نسبة التضخم في كثير من دول العالم مما أدى إلى ارتفاع تكلفة تسوية المطالبات ومما سبق كل تلك التقلبات في تسوية المطالبات لأي من الأسباب السابقة يؤدي إلى عدم

¹ فتاوى هيئة العليا للرقابة الشرعية علي اعمال التأمين ، 1991م

استقرار المركز المالي للشركات ما لم يكن هنالك برنامج لإعادة التأمين يُخفض مستوى هذه التقلبات .¹

هنالك حاجة لمنع تراكم المطالبات الناشئة عن حادثٍ واحد وتؤثر في أكثر من فرع من فروع التأمين، بالرغم من تحديد الشركة لالتزاماتها عن الخسارة الواحدة في كل فرعٍ على حدة .

وهنالك أمثلة كثيرة لحالات تراكم الخسارة في فروع مختلفة ناجمة عن حادثٍ واحد، وعلى سبيل المثال وقوع انفجار يؤدي إلى تراكم المطالبات في الفروع التالية:

* فرع الحريق: عن خسارة الممتلكات المُغطاة وفقاً لملاحق الأخطار التبعية في وثيقة تأمين الحريق.

* فرع المسؤولية المدنية: عن الضرر الذي يلحق بممتلكات الطرف الثالث أو الأشخاص نتيجة الإهمال و الذي أدى إلى الانفجار

* تأمين السيارات: عن خسائر المركبات وكذلك تراكم الخسائر الناتجة عن حادث واحد، مثل حادث سيارة يتضمن إصابة جسمانية أو خسارة مادية أو طرف ثالث إضافة إلى الخسارة المادية للسيارة المؤمن عليها، و حوادث شخصية للسائق والركاب .

* تأمين إصابات العمل: أو تأمين مسؤولية أصحاب الأعمال عن إصابة مستخدميهم من العمال.

* تأمين الحوادث الشخصية: عن إصابة العاملين أو الغير .

* فرع التأمين البحري: عن الخسائر التي تلحق بالبضائع أثناء نقلها أو تواجدها بالمخازن أثناء مرحلة النقل و قبل انقضاء مدة التغطية .

وعليه ينبغي على شركات التأمين الأخذ في الاعتبار احتمال تراكم الأخطار واحتمال تراكم المطالبات و الخسائر في فروع متعددة عند تنظيمها لتغطيات إعادة التأمين بغرض حماية الشركة في مثل هذه الأحوال، ويكون غالباً بعقد تغطية تجاوز الخسائر الأكثر تناسباً مع تلك الأخطار .

* الحماية من الكوارث : -

¹ برعي عثمان الشريف، مرجع سابق ذكره، 2016م

تعمل إعادة التأمين على حماية المؤمن المباشر من الخسائر الناتجة عن الكوارث، و الناتجة عن حادث واحد مما يسبب خسائر مضاعفة للمؤمن المباشر، مثل أخطار الحريق و الزلازل و العواصف و البرد و الانفجارات الصناعية و حوادث الطائرات¹

* التوزيع الجغرافي للأخطار :

القاعدة الأساسية في التأمين و إعادة التأمين هو تطبيق قانون الأعداد الكبيرة بقدر الإمكان عن طريق توزيع المخاطر و عن طريق إعداد جدول للاحتفاظ ،و يعاد تأمين نسب كبيرة من الإخطار الضخمة بطريقة تسمح بتوزيع أفضل للأخطار وفقاً لقيمة كل منها.

هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى توزيع الأخطار بين فروع التأمين المختلفة، مما يؤدي إلى توازن نتائج الفروع الخاسرة و الفروع المربحة، فإن المبدأ يطبق أيضاً عن طريق التوزيع الجغرافي لهذه الأخطار ، وكذلك من المناطق المختلفة وطالما إن شركة التأمين لديها عمليات في دول مختلفة فإنها تتمكن من تحمل النتائج المترتبة على الخسائر القدرية في إحدى المناطق ،كما في حالات الكوارث والزلازل والفيضانات، وما ينتج عنها من حرائق و سرقات وشغب وغيرها من الأخطار المؤمنة ، ومما كانت هذه الأسباب فمن غير المحتمل أن تسود النتائج السيئة للعمليات في كافة الدول في وقت واحد، ولهذا فإن التوزيع الجغرافي للأخطار من القواعد الأساسية في توزيع المخاطر لمعظم فروع التأمين².

ويرى الباحث أنه بجانب الأهمية المالية والتجارية لإعادة التأمين فإن هنالك ضرورة كبيرة لإعادة التأمين من الناحية الفنية بالنسبة لشركات التأمين وهي :

* الحماية من المخاطر :

وذلك من الممارسة العملية نجد أن إعادة التأمين تعمل على التقليل من حدة وتكرار المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين المباشر، كما تعمل على التقليل من حجم وعدد المطالبات لديها .

– إدارة المطالبات : وذلك في العديد من عقود إعادة التأمين توجد شروط خاصة تطلب من معيدي التأمين إدارة مطالبات معينة بالنسبة لشركات التأمين المباشر، وتقدير قيمة الخسائر اعتماداً على خبرة معيد التأمين وتخصصه في التعامل مع نوعيات معينة من

¹ برعي عثمان الشريف ، مرجع سابق ذكره، 2016م

² عصام الدين عمر ، مرجع سابق ذكره ، ص 21

المخاطر، كما في التأمينات الهندسية وتأمينات الطاقة والبتترول، وكذلك في حالة المطالبات البعيدة من حيث الموقع الجغرافي، الأمر الذي يجعل تعامل المؤمن المباشر مع هذه المطالبات صعباً ومكلفاً مما يجعله يلجأ إلى الاستعانة بمعيدي التأمين في إدارة تلك المطالبات .

- احتساب الأسعار وتسوية المطالبات: من حيث أن معيدي التأمين لديهم الخبرة الكافية في تحديد الأسعار ، و خاصة في حالة المخاطر الضخمة .
- مسؤولية المعيدين عن دفع التعويض : في حالة وقوع الخسائر الكبيرة مثل أخطار الكوارث و الأخطار الطبيعية مما يجعلهم يتدخلون وبشكلٍ مباشر في عملية احتساب الأسعار وتحديد الأقساط .
- البيانات الإحصائية: وذلك بما يتوفر من معيدي التأمين من بيانات ومعلومات وفقاً لحجمها و حدتها مثل المخاطر النفطية، وذلك خلال مراحل الاستكشاف و الحفر و الإنتاج والتكرير و النقل ، حيث تكون درجة الخطورة عالية في هذه المراحل، وكذلك أخطار الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والعواصف، حيث يحتاج المؤمن المباشر إلى البيانات الإحصائية عن هذه الأخطار لكي يتمكن من تقدير حدتها وعدد حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وعادة ما تكون هذه الإحصائيات متوفرة لدى معيدي التأمين.¹
- إبداء النصائح و تقديم الأفكار للمؤمن المباشر فيما يتعلق بمسح و إدارة الأخطار وكذلك تحديد نسب الاحتفاظ من كل خطر بما لديه من خبرات في إدارة المخاطر .

1

Conner M.Harison , Re insurance Principles and Practice, Insurance Instiute of American , Pennsylvania ,2005

الفصل الثالث

سوق التأمين السوداني

نشأة و هيكل ومكونات سوق التأمين السوداني

نشأة إتحاد شركات التأمين السوداني

سوق التأمين السوداني من حيث رأس المال والحصص السوقية

والمطالبات ومساهمته في الإستثمار

الفصل الثالث

مكونات سوق التأمين السوداني

مقدمة :

كانت بداية معرفة سوق التأمين السوداني لصناعة التأمين عن طريق وكالات وفروع شركات أجنبية، وذلك خلال فترة الاستعمار، وكانت تلك الوكالات تتبع لشركات بريطانية وسويسرية وفرنسية وألمانية وإيطالية ومصرية، تديرها مؤسسات تعمل في التجارة الخارجية آنذاك، وكانت تحصر نشاطها أولاً في تأمين التجارة الخارجية (التأمين البحري)، ثم امتدت لتشمل أنواع التأمينات الأخرى كالحريق والحوادث وأخيراً تأمينات الحياة.

المبحث الأول: نشأة و هيكل ومكونات سوق التأمين السوداني (أ) نشأة سوق التأمين السوداني :

لم تباشر الدولة أي نوع من أنواع الرقابة على عمل الشركات أو الوكالات حتى أواخر عام 1960م، حيث أصدرت قانون الرقابة على المؤمنین لسنة 1960م، وأنشأت قسماً في وزارة المالية ليضطلع على مهمة تنفيذ القانون .
نسبةً لسيطرة الوكالات الأجنبية على سوق التأمين السوداني فقد انحصر معظم استخدام الوكالات للموظفين الأجانب، مما أدى إلى قلة أو انعدام الخبرة التأمينية لدى السودانيین، وظلت تلك الخبرة حكرًا على الأجانب، وكانت هنالك ظاهرة أخرى هي ضعف خدمات التأمين التي تقدمها الوكالات، كما أن كثيراً منها لم تكن تلتزم بعقود التأمين، وقد ظلت تلك الوكالات تجمع الأقساط وتحولها إلى رئاساتها بالخارج من غير أن يستفيد السودان منها أو الاقتصاد القومي.

عند صدور قانون 1960م، كانت تعمل في السودان 63 شركة أجنبية عن طريق فروع ووكالات أجنبية، و لم تكن بينها غير شركة تأمين واحدة سودانية تعمل في جزء أو نوع واحد من أنواع التأمين وهو تأمين السيارات الإلجباري.¹

لم يدخل رأس المال السوداني حقل التأمين إلا عام 1961م إلا إذا استثنينا الشركة الوطنية التي تأسست عام 1951م، والتي اقتصر عملها في التأمين الإلجباري، مما لا

¹ إتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين السوداني، التقرير السنوي 2014، الخرطوم .

يجعلها في مصاف شركات التأمين بالمعنى المطلوب ، وكان سبب تأخر دخول رأس المال الوطني لحقل التأمين هو قلة الخبرة والمعرفة الفنية، ورغبة رأس المال السوداني في الاستثمار التقليدي في التجارة والصناعة والعقارات، لما عرف به من عائِدٍ سريع ومضمون.

في الفترة من عام 1961 إلى عام 1970 م قامت خمس شركات وطنية، ثلاثٍ منها برأس مال سوداني وهي: التأمينات العامة عام (1961)، والشركة الأفريقية (تمت تصفيته)، وشركة التأمينات المتحدة عام (1968)، وشركتان برأس مال مشترك سوداني أجنبي وهما شركة النيل الأزرق للتأمين عام (1965) (49% رأس مال عراقي - لبناني و 51% رأس مال سوداني)، و الشركة السودانية للتأمين وإعادة التأمين عام (1967) (49% رأس مال بلغاري و 51% رأس مال سوداني)، كان رأس مال الشركات صغير للغاية ، فكان رأس المال المدفوع: التأمينات العامة 110 ألف جنيه، والأفريقية 50 ألف جنيه ، والمتحدة 60 ألف جنيه، والنيل الأزرق 75 ألف جنيه والسودانية 51 ألف جنيه سوداني .

أدى صغر حجم رأس مال الشركات السودانية و حداثة تكوينها مع قلة الخبرة الفنية إلى كونها أشبه بالتوكيلات، فهي عادةً تلجأ إلى إعادة الجزء الأكبر من الأخطار التي تتولى التأمين عليها ولا تحتفظ لحسابها الخاص بغير جزء بسيط من الأقساط التي تتحصل عليها، وبالتالي يذهب الجزء الأكبر لمعيدي التأمين في الخارج .

في عام 1970م ، تم تعديل قانون الرقابة على المؤمنين وبمقتضى هذا التعديل تم إيقاف كل المؤمنين الأجانب وانحصر نشاط التأمين في السودان على الشركات الوطنية فقط كما تمت تصفية الاستثمارات الأجنبية في الشركات التي يساهم فيها رأس المال الأجنبي وبهذا تمت سودنة قطاع التأمين وأصبح سوق التأمين يضم 16 شركة تأمين، كما تأسست شركة إعادة التأمين الوطنية في عام 1974م وتبلغ أسهم الحكومة فيها 61% ، ومن أهم أسباب إنشائها لممارسة إعادة التأمين في الداخل والخارج بما يضمن الاحتفاظ بأكبر قدر من الأقساط بالداخل وتقديم العون و المشورة الفنية لشركات التأمين الوطنية حتى تف

الشركات بالدور الذي أنشئت من أجله، ونصّ نظام تأسيسها على الكثير من الأغراض التي تضمن لها أداء واجباتها بما يخدم سوق التأمين السوداني والاقتصاد ككل⁽¹⁾.
فقد أصدر مكتب مراقب التأمين آنذاك اللوائح للأزمة التي تلزم شركات التأمين السودانية بإعادة 30% من طاقات اتفاقياتها لشركة إعادة التأمين الوطنية (أصبحت الآن 50%)، وكذلك عرض التأمينات الاختيارية عليها أولاً لتختار حصتها منها قبل إعادتها إلى الخارج،
الإطار التنظيمي والقانوني لإتحاد شركات التأمين :

في فبراير 1992م، تم إلغاء قانون الرقابة على المؤمنین للعام 1960م، وصدر قانون الإشراف و الرقابة على أعمال التأمين والذي تم بموجبه إلزام شركات التأمين بأن تمارس نشاطها على نمط التأمين التعاوني الإسلامي ، وتم بموجب هذا القانون تأسيس الهيئة العامة للإشراف والرقابة على أعمال التأمين ، وهي هيئة اعتبارية تتبع لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي .

وقد نصّ القانون على الأغراض الآتية : -

- الإشراف والرقابة على جميع العمليات التأمينية وتنظيمها .
- إسداء النصح والمشورة لوزير المالية في وضع السياسات العامة المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون.

كما نص القانون على أن تختص الهيئة بالآتي:

- التوجيه للوزير حول تحديد عدد الشركات العاملة في السوق.
- الإشراف والرقابة على شركات التأمين وإعادة التأمين
- تعيين عمليات التأمين المباشر و تحديد فئات التأمين .
- * التوجيه بإلزام أي شخص من الأشخاص أو أي فئة من الفئات بتأمين ممتلكاتهم أو مصالحهم إذا كانت هنالك حاجة اقتصادية تقتضي ذلك.
- إبرام العقود و الاتفاقيات.
- الترخيص للشركات وفقاً لمنهج الشروط الواردة في القانون .
- رفع تقارير للوزير عن المسائل المتعلقة بالتأمين وشركات التأمين و مدّه بالبيانات اللازمة التي يطلبها.

¹ إتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين السوداني ، 2014 م ، مصدر سابق ذكره .

- إنشاء فروع ومكاتب لشركات التأمين في أي مكان داخل السودان بعد موافقة الوزير .
 - رفع كفاءة العاملين عن طريق التدريب داخل وخارج السودان .
- من الملاحظ أن عمل التأمين من الأعمال التي تتأثر بالقوانين، حيث أن وثائقه بأنواعها المختلفة هي عبارة عن عقود تحوي شروط وأحكام هي في مجملها تعتمد على قوانين التأمين والقوانين الأخرى في البلاد ، حيث أنها تتعلق بحقوق أشخاص طبيعيين واعتباريين، ومن القوانين التي تحكّم وتؤثر على أعمال التأمين في السودان هي:
- القانون الجنائي .
 - قانون الضرائب والدمغة .
 - قانون المعاملات المدنية لسنة 1984
 - قانون الأمن الصناعي.
 - قانون العلاقات الصناعية .
 - قانون الحركة لعام 1983.
 - قوانين بنك السودان .
 - قانون الإجراءات المالية والمحاسبية .⁽¹⁾

ب/ هيكل سوق التأمين السوداني : -

تعمل بسوق التأمين السوداني عدد 13 شركة تأمين، وجميعها منضمة تحت لواء إتحاد شركات التأمين السوداني، وفي العام 1962م، أنشئت شركة التأمينات العامة ، وبعد صدور قانون لتنظيم أعمال التأمين في السودان وهو قانون الرقابة على المؤمنين عام 1960م، ومن ثم أنشئت شركة النيل الأزرق للتأمين في العام 1965م ، و الشركة السودانية للتأمين و إعادة التأمين 1967م ، و الشركة الأفريقية للتأمين عام 1968م، و التي تمت تصفيتها مؤخراً ، وفي العام 1970م، قررت الحكومة إيقاف عمل التوكيلات والشركات الأجنبية والتي كان عددها (36) توكيلاً .

وقد شهدت الفترة ما بعد العام 1970م، قيام شركة إعادة التأمين الوطنية و الشركة العقارية للتأمين و التي تمت تصفيتها، و من ثم الشركة الإسلامية للتأمين كأول شركة تأمين إسلامية في العالم، ومن ثم شركة البركة للتأمين، و شركة النيلين للتأمين وشركة جوبا

اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين السوداني ، 2014م ، مصدر سابق ذكره¹

للتأمين، و الشرق الأوسط للتأمين ، و شركة شيكان للتأمين، و شركة التأمينات الصناعية التي تمت تصفيتها أيضاً، والشركة الوطنية للتأمين التعاوني التي تم تغيير اسمها إلى الشركة التعاونية للتأمين في العام 2012م ، أما في فترة التسعينات وما بعدها ، فقد تم إنشاء شركة السافنا للتأمين وشركة البحر الأحمر للتأمين والتي تمت تصفيتها مؤخراً، وأخيراً شركة السلامة للتأمين، و بذلك يكون عدد الشركات العاملة في سوق التأمين ثلاثة عشر شركة بعد تصفية كلٍ من شركة فوجا والأفريقية والعقارية إلى جانب شركة البحر الأحمر ، وتُعتبر شركة شيكان للتأمين الشركة الرائدة في مجال التأمين، حيث تسيطر على أكثر من 80% من حجم الأعمال في سوق التأمين السوداني، وذلك بعد تحويل ممتلكات الدولة إليها بموجب قرار من رئيس الجمهورية في العام 1991م.¹

أما في مجال إعادة التأمين توجد شركة إعادة التأمين الوطنية والتي يتم إسناد نسبة 50% من حجم الأعمال المُعاد تأمينها بموجب قانون الرقابة على التأمين (حالياً تم تحرير هذه النسبة)، أما المتبقي للشركات الحرة في إسناده في الداخل أو في أسواق إعادة التأمين الخارجية ، كما توجد شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية (Zep Re) ويتم إلزام الشركات بإسناد 10% من اكتتابها المباشر .

* نشأة و تطور الإشراف والرقابة على التأمين :

على الرغم من قدم نشأة التأمين إلا أنه لم يخضع لرقابة الدولة إلا حديثاً ، وذلك لأنه يأخذ طابعاً تعاونياً بحتاً في بداية عهده ولم يأخذ الشكل القانوني المنظور في صورة عقد بين الطرفين إلا مؤخراً .

ويمكن القول بأن تدخل الدولة في ممارسة العمل التأميني يُمكن إرجاعه إلى القرن الثالث عشر الميلادي، إلا أن الرقابة والإشراف على التأمين كما هي معروفة الآن في صورة علمية مقننة بتشريعات محددة لم تظهر إلا في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، فقد ظهر قانون الإشراف والرقابة في بريطانيا عام 1807م ، و في سويسرا عام 1847م، و في النمسا 1852 م، بوضع جميع الشركات التي تمارس التأمين تحت إشراف الدولة، ثم تبع لذلك إنشاء مكتب فني للرقابة على هيئات التأمين عام 1880م، وكان يتبع آنذاك لوزير الداخلية، فيما ظهر في ألمانيا نظام الإشراف والرقابة على أعمال التأمين عام

¹ برعي عثمان الشريف 2016 م ، تقويم أثر إعادة التأمين علي إدارة الاخطار المكتتبه لدي شركات التامين المباشر ،رسالة دكتوراه منشورة سابق ذكرها

1901م، وتُعتبر هولندا هي أحدث الدول الأوروبية خضوعاً لنظام الرقابة على قطاع تأمينات الحياة، أما التأمينات العامة لم تخضع للرقابة إلا في عام 1964م . وعلى الرغم وجود أكثر من 70 توكيلاً لشركات التأمين الأجنبية في عهد الاستعمار البريطاني، لم تكن هنالك أي جهة تنظم أعمال التأمين في السودان إلا في العام 1955م، حيث كُونت لجنة تضع الأسس التي بموجبها صدر قانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين .

وفي العام 1958م كُتبت مسودة لقانون الإشراف والرقابة على التأمين بناءً على مقترحات اللجنة المذكورة، وقُدمت إلى اللجنة الوزارية وقامت بدراستها و أجرت بعض التعديلات عليها ليصدر في 15 ديسمبر 1960م قانون الإشراف والرقابة على التأمين ليصبح أول تشريع لتنظيم سوق التأمين السوداني¹

ووفقاً لهذا القانون تم تكوين إدارة سُميت إدارة التأمين تتبع لوزارة المالية، من شأنها تنفيذ هذا القانون الذي يركز كل السلطات في شخصٍ واحدٍ عرف بمراقب التأمين، و كل العاملين بإدارة التأمين يمثلون مراقب التأمين من ناحية إدارية، فقد تنقلت هذه الإدارة بين وزارتي التجارة والتخطيط الاقتصادي حسب تحديد اختصاصات الوزارات من عهدٍ إلى عهدٍ وفقاً للتقلبات السياسية .

▪ أهداف الإشراف و الرقابة على التأمين : -

تتدخل الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية للإشراف على قطاع التأمين وغالباً ما يتم ذلك عن طريق هيئة ذات شخصية اعتبارية أو جهاز يتبع لأحد الوزراء المسؤولين عن الاقتصاد لتحقيق عدد من الأهداف أهمها :

- مراجعة شروط الوثائق و التأكد من عدم إجحافها بالمؤمن لهم، خاصة إذا كانت الشروط مطبوعة بأحرف دقيقة وذلك لأن معظم المؤمن لهم لا يهتمون بقراءة الوثيقة .
- التأكد من عدالة وكفاية مبلغ التأمين و عدم المبالغة في تحديد الأسعار وإتباع الأسس العلمية في تحديد القسط .
- التأكد من حصول المؤمن له على المزايا التي كفلتها له الوثيقة و عدم مماطلة شركات التأمين في دفع التعويض أو رفض التعويض بحججٍ واهية .

¹ محمد موسى إدريس ، تطور جهاز الإشراف و الرقابة على التأمين ،سمنار التأمين للوحدات الحكومية، هيئة الرقابه علي التأمين ، ابريل 1994م

○ التأكد من المقدرة المالية لشركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم و المستفيدين وسلامة مركزها المالي .

○ التأكد من قيام شركات التأمين بالاحتفاظ بالمخصصات الفنية حسبما يقرره القانون .

■ حماية سوق التأمين ودعمه و تطويره بالآتي :

○ نشر الوعي التأميني .

○ الاهتمام بتدريب و تأهيل الكوادر الفنية داخلياً وخارجياً.

○ فرض رقابة دقيقة على عمليات إعادة التأمين.

○ تنظيم سوق التأمين ومنع المنافسة الضارة.

○ الإشراف على الأجهزة المعاونة و العمل على تطويرها.

○ تشجيع البحوث و الدراسات العليا في مجال التأمين.

○ ترشيد السياسات الاستثمارية لشركات التأمين وتوجيه مدخراتها بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية في البلاد .

○ توسيع مظلة التأمين بإدخال أنواع تغطيات تأمين جديدة

■ مراجعة و ثائق التأمين :

تتم مراجعة وثائق التأمين فنياً ، و تتأكد هيئات الرقابة على التأمين من أن شركات التأمين تغطي الخطر، وانه ليس هناك شروط تعسفية ، و تقوم شركات التأمين بتسليم مراقب التأمين الوثائق الجديدة، ووثائق الشركات المنشأة حديثاً لمراجعتها و التأكد منها، حيث لا تحصل الشركة على رخصة مزاولة المهنة إلا بعد موافقة هيئة الرقابة على وثائقها¹.

■ مراجعة الحسابات الختامية :

تقوم هيئة الإشراف و الرقابة على التأمين بمراجعة الحسابات الختامية لشركات التأمين بعد إجازتها بواسطة المراجع الخارجي للتأكد من سلامة المركز المالي للشركة، و أن نسبة الملاءة المالية جيدة وفقاً للمعايير الدولية ، أما بالنسبة لشركات التأمين التعاوني (التكافلي) فتقوم هيئة الرقابة على التأمين بمراجعة الحسابات الختامية وإجازتها أولاً توطئة لعقد اجتماعات هيئة المشتركين التي تجيزها أولاً ، ومن ثم عرضها على الجمعية العمومية لإجازتها النهائية .

¹ مبارك عبد القادر محمد هلاي ، تقويم عملية الاشراف و الرقابه علي التأمين في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 1999م

▪ جهاز الإشراف و الرقابة على التأمين وفقاً لقانون 1992م :

الهيئة العامة للإشراف و الرقابة على التأمين :

وفقاً لتوجه الدولة للنظام الإسلامي، فقد استلزم الأمر أن يطبق قطاع التأمين النظم و القواعد الإسلامية في كل معاملاته ،و أن يقوم الجهاز بإصدار قانون جديد للإشراف والرقابة على أعمال التأمين في العام 1992م، وقد نصّ على الآتي (يُعتبر باطلاً كل نص في اللوائح يخالف قوانين و أحكام الشريعة الإسلامية ويُعمل به من تاريخ التوقيع عليه) .

ومن أهم السمات المميزة لهذا القانون :

- إيقاف ممارسة التأمين التجاري بصورته المعهودة ، و إقرار التأمين الإسلامي (التأمين التعاوني الإسلامي) ، و إقرار تأمين التكافل الإسلامي بديلاً للتأمين على الحياة .
 - تكوين هيئة رقابة شرعية لكل شركة تأمين لمراجعة أعمال الشركة للتأكد من أن كل المعاملات تجري وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .
 - فصل الحسابات من حسابات حملة الوثائق و حسابات حملة الأسهم .
 - تكوين هيئة مشتركين في كل شركة تأمين من حملة الوثائق وإشراكهم في مجلس الإدارة
 - تغيير النظام الأساسي لشركات التأمين حتى تكون وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .
 - إخضاع جميع ممارسي مهنة التأمين ابتداءً من وسطاء التأمين ومقَدري الخسائر حتى معيدي التأمين في الداخل إلى القانون ، ولا بد من الحصول على الترخيص قبل مزاولتهم لأي عمل يخص التأمين .
 - إصدار لائحة لهذا القانون وترك أمر تعديلها إلى سلطة وزير المالية بعد صياغتها و إجازتها من ديوان النائب العام .¹
- و لتحقيق أغراض هذا القانون و الذي بموجبه تم إنشاء الهيئة العامة للإشراف و الرقابة على أعمال التأمين 1992م، و الذي أحدث تحولاً كبيراً في النمط المتبع لدى شركات التأمين السودانية التي كانت تمارس التأمين التجاري .
- و بعد تطبيق القانون تمت معالجة أوضاع الشركات التي لم تكن مؤسسة على نمط التأمين التعاوني الإسلامي ، حيث أُضيفت كل الأصول الثابتة و المتداولة إلى حقوق حملة الوثائق، وذلك بعد تخصيص الاحتياطي اللازم للالتزامات المعلقة و المنظورة .

¹ محمد موسى ادريس ، 1994م ، مرجع سابق ذكره ، ص 12

وقد شارك المهنيون في صناعة التأمين في السودان في صياغة الوثائق المعتمدة الآن، وذلك بالتداول في اللجان المشتركة من الفقهاء وهيئة الرقابة الشرعية و المهتمين بأسس وقواعد صياغة الاقتصاد الإسلامي ، و قد تمكّن سوق التأمين السوداني بحمد الله وتوفيقه من إنجاز الكثير سعياً نحو التأصيل و التجويد و إزالة ما يعيب الوثائق العالمية من ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما حدده أعضاء الهيئة لكل شركة على حدة وعلى مستوى الهيئة العليا للرقابة على التأمين و الذي يتيح الفرصة لشركات التأمين التعاوني في استثمار أموال حملة الوثائق و الاحتياطات المتوفرة عن طريق المضاربة، ووفقاً لذلك يكون أصحاب رأس المال مضاربين، و تُتاح لهم إمكانية استثمار أموال حملة الوثائق على أن ينالوا نصيباً من عوائد هذه الاستثمارات، أملاً في أن تكون شركات التأمين التعاوني جاذبة للمستثمرين، و أن تحفز الصيغة الجديدة حملة الأسهم في زيادة رؤوس أموالهم و إنشاء شركات تأمين جديدة، واستمر تطبيق قانون الإشراف والرقابة على التأمين حتى تم استبداله بقانون الإشراف والرقابة على التأمين لسنة 2001م، لتلافي جوانب القصور في القانون السابق، و كذلك تم وضع قانون للتكافل لسنة 2003م .¹

■ قانون التأمين و التكافل لسنة 2003م :

في العام 2003 صدر قانون التأمين والتكافل ، و قد اشتمل على تعريف عقد التكافل والأخطار التي يجوز التأمين ضدها أو التكافل فيها ، و الشروط الباطلة في وثيقتي التأمين و التكافل ومدى التزام المؤمن بالتعويض عن الضرر و حلول الدائنين أصحاب الحقوق الخاصة محل المؤمن له أو المشترك، كما نصّ على أحكام خاصة ببعض أنواع التأمين من حيث المسؤولية والتعويض و التأمين من الحريق و تأمين أخطار النقل و تأمين السيارات ، كما اشتمل على أحكام خاصة بالتكافل و التزامات المؤمن في عقد التأمين و التكافل .²

1 رقية سليمان محمد الشايقي، تسويق خدمات التأمين في السودان ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة للنيلين ، 2010م
2 قانون الرقابة علي التأمين للعام 2003م

جدول رقم (3-1) الشركات العاملة في سوق التأمين السوداني كما يلي حسب سنة التأسيس:

رأس المال المدفوع	النشأة	أسم الشركة
5000 ألف جنيه	1961	شركة التأمينات العامة
6000 ألف جنيه	1964	شركة النيل الأزرق للتأمين
3000 ألف جنيه	1967	الشركة السودانية للتأمين وإعادة التأمين
5000 ألف جنيه	1968	شركة التأمينات المتحدة
5,498.03 ألف جنيه	1974	شركة إعادة التأمين الوطنية
5000 ألف جنيه	1979	شركة التأمينات الإسلامية
9000 ألف جنيه	1981	شركة النيلين للتأمين
5000 ألف جنيه	1981	الشرق الأوسط للتأمين
5000 ألف جنيه	1983	شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين
15000 ألف جنيه	1984	شركة جوبا للتأمين
5000 ألف جنيه	1985	شركة البركة للتأمين
5000 ألف جنيه	1989	الشركة التعاونية للتأمين
5000 ألف جنيه	1990	شركة السافنا للتأمين
573,360.00 ألف جنيه	1993	شركة السلامة للتأمين
50,000 دولار أمريكي	2002	إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية - الكوميسا (Takaful Window) (Zep- Re
5,000,000 ألف جنيه	2014	الشركة المتخصصة للتأمين الطبي

المصدر : إعداد الباحث من واقع التقارير الدورية للجهاز القومي للإشراف و الرقابة على التأمين 2014-2015م.
الجدير بالذكر أنه تمت تصفية ثلاث شركات من سوق التأمين السوداني لعدم قدرة هذه الشركات بالوفاء بالتزاماتها لأسباب (مالية وإدارية) ، وهي شركة التأمينات الصناعية، والتي

تأسست عام 1981م، وشركة فوجا للتأمين ، والتي تأسست عام 1990م، وشركة البحر الأحمر للتأمين.

جدول رقم (3-2) تركيبة سوق التأمين السوداني¹ :

العدد	النوع
1	شركات إعادة التأمين
1	نافذة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية
1	شركات تأمين مباشر حكومي
13	شركات تأمين مباشر قطاع خاص
77	وكيل تأمين رئيسي
180	وكيل تأمين فرعي
2,845	منتجي تأمين
4	وسيط تأمين
1	وسيط إعادة تأمين
3	مديري إدارة التأمين الطبي
192	خبراء معاينة وتسوية الخسائر

المصدر : إعداد الباحث من واقع التقارير الدورية للجهاز القومي للإشراف و الرقابة على التأمين 2014-2105م

ج/ مكونات سوق إعادة التأمين في السودان :

ويتكون سوق إعادة التأمين من شركتين هما :

1/ شركة إعادة التأمين الوطنية :

نشأة شركة إعادة التأمين الوطنية في العام 1973م، وباشرت أعمالها كشركة إعادة تأمين في العام 1974م، وهي شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة ، تملك الدولة نسبة 56% من أسهمها ، ويملك القطاع الخاص المتبقي من النسبة- بنوك وأفراد - حيث نجد أن 26% من أسهم الشركة يمثل نصيب شركات التأمين الخاصة المباشرة (تم بيع نصيب الحكومة مؤخراً في العام 2016م، لصالح

¹ برعي الشريف ، رسالة دكتوراة منشورة سابق ذكرها

شركات التأمين الخاصة)، بينما 18% منها مساهمة بنوك وشركات و مؤسسات وأفراد .

(أ) الأغراض التي من أجلها أنشئت الشركة :

أنشئت شركة إعادة التأمين الوطنية من أجل تحقيق الأغراض الآتية :

1. أن تلتزم الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية و هديها في كل مناشطها، و تخضع في كل عقودها و الأعمال التي تقوم بها لأحكام الشريعة الإسلامية .
2. أن تقوم بأعمال إعادة التأمين في مجال إعادة التأمين التعاوني.
3. أن تزاول جميع أنواع إعادة التأمين بكل أنواعها سواء داخل السودان أو خارجه بدون المساس بما جاء في البندين أعلاه ، وتزاول الشركة أعمال إعادة التأمين على النحو التالي :

– **التكافل** : المتعلق بحياة الأفراد ضد الشيخوخة و المرض و العجز و الحوادث و الوفاة .

– **الممتلكات** : ضد أخطار الحريق و الصواعق و الانفجارات و الشغب و الاضطرابات المدنية و الزلازل و الصواعق و الفيضانات و الأعاصير و السرقة و السطو و الأخطار البحرية و الجوية بما في ذلك أخطار الحرب و الأخطار الشبيهة بالأعمال الحربية، و أخطار النقل البري و الحوادث و خيانة الأمانة و أخطار المقاولين.

– **المسؤوليات** : ضد المسؤولية العامة و مسؤولية المخدمين و إصابات العمل و عدم الوفاء بالالتزامات و التعهدات بما في ذلك الوفاء بالدين (تأمين الضمان).

– **المتنوعة** : إعادة التأمين المتعلقة بالسيارات و الحيوانات و المحاصيل و المزارع و فقدان الدخل .

– وكل ما يكون محلاً لإعادة التأمين .

– وأن تزاول أعمال إعادة التأمين لمجمعات التأمين و إعادة التأمين بكل أنواعها داخل و خارج السودان .

(ب) أن تقوم بمزاولة الأعمال الآتية داخل وخارج السودان :

1) أعمال الأمانة و الحراس و المصنفين وُمنفذي الشركات و أعمال السماسرة و الوكلاء و ما يتعلق بهذه الأعمال .

2) إعادة تأمين كل المخاطر الناتجة عن أعمال الأمانة والوكلاء سواء بأجر أو بغير أجر .

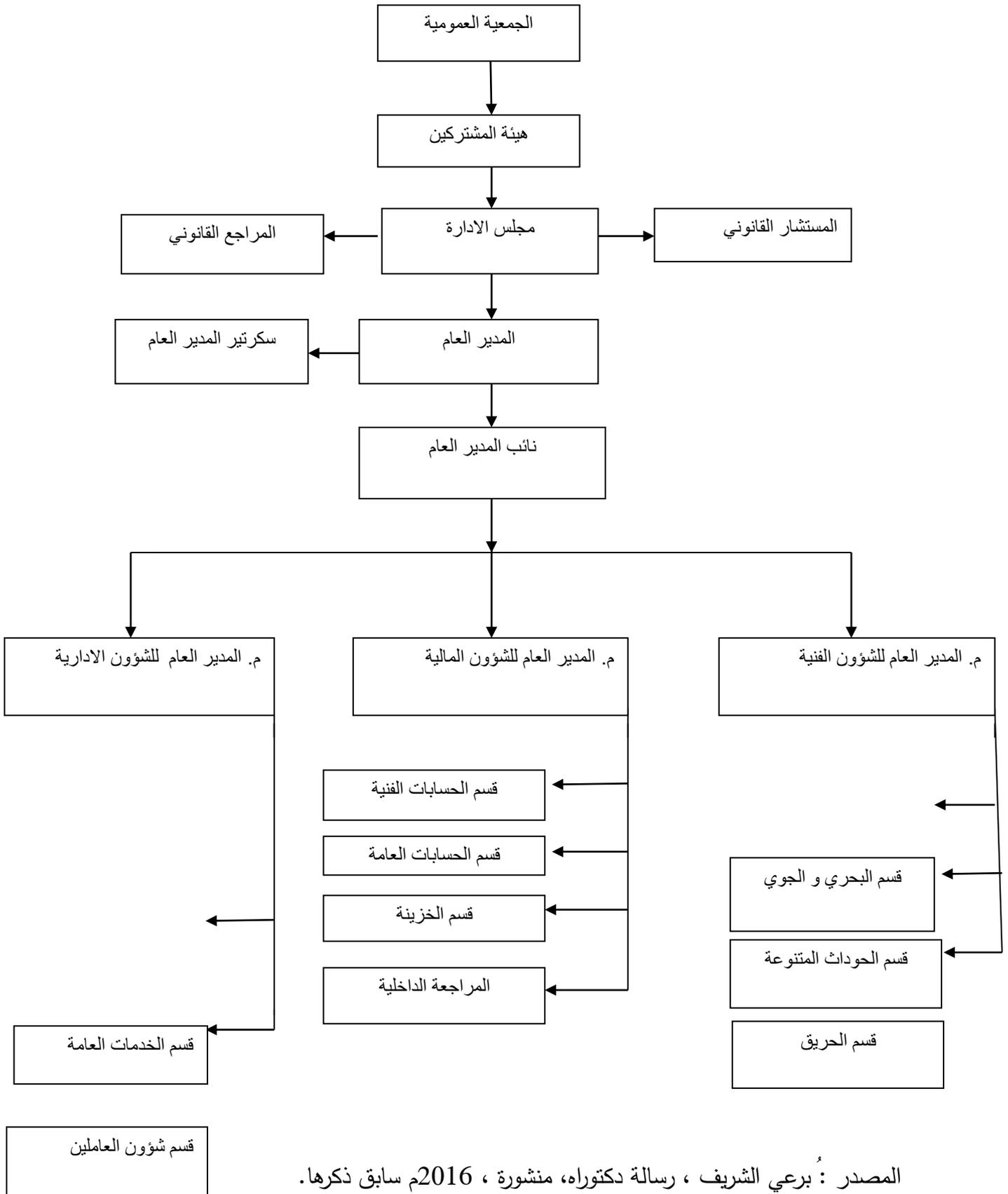
3) أن تستثمر أي مبالغ لا تحتاج إليها الشركة في الحال بالطريقة التي تراها مناسبة، و يشمل ذلك الاستثمار في العقارات سواء داخل السودان أو خارجه و الرهن وغيره ، وكذلك التعامل في المنقولات و الأوراق المالية الأخرى بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية¹.

(ج) تكوين إدارة الشركة : -

يتكون الهيكل الإداري للشركة من الجمعية العمومية وهيئة المشتركين و مجلس إدارة الشركة التنفيذية كما في الشكل التالي :

¹ هيئة الرقابة علي التأمين ، الحسابات الختامية المراجعة للشركة ، العام 2013م

شكل رقم (1-3) الهيكل الإداري لشركة إعادة التأمين الوطنية



المصدر : بُرعي الشريف ، رسالة دكتوراه، منشورة ، 2016م سابق ذكرها.

(د) رأس مال الشركة :

رأس المال المصدّق به للشركة هو مبلغ 10.000.000 جنيه، أما رأس المال المدفوع هو مبلغ 5.498,030 جنيه موزعاً على النحو التالي :

أولاً : حكومة السودان 2.827.467 جنيه - نصيب المساهمة 56.21%.

ثانياً : شركات التأمين 1.273.480 جنيه - نصيب المساهمة 25.31 % .

ثالثاً : آخرون 929,551 جنيه - نصيب المساهمة 18.48%،

الإجمالي 5,498.030 جنيه - النسبة الكلية 100 %.

■ حسابات الشركة : -

السنة المالية للشركة تبدأ في الأول من يناير و تنتهي في 31 من ديسمبر من نفس العام ، و يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستحقاق ، وذلك وفق القوائم المحاسبية للهيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، و قانون و لوائح هيئة الرقابة على التأمين و تقوم الشركة بإعداد حسابين هما :

- حساب حملة الأسهم

- حساب حملة الوثائق

■ حيث يتم إعداد الحسابات الختامية بواسطة محاسبي الشركة و تتم مراجعتها بواسطة مراجع خارجي ، و من ثم عرضها على هيئة الرقابة على التأمين لإجازتها، و من ثم عرضها على هيئة المشتركين ثم الجمعية العمومية

■ الإدارة الفنية : -

من مهام الإدارة الفنية بالشركة القيام بتنفيذ الآتي :

- إلزام الشركة بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في كل عقود إعادة التأمين التي تبرمها الشركة و إستثماراتها و تعاملاتها .

- أن تقوم الشركة بإعادة التأمين في مجال إعادة التأمين التعاوني .

- أن تزاول أعمال إعادة بكافة أنواعها داخل السودان وخارجه في المجالات الآتية

1. تأمين الممتلكات

2. التكافل

3. المسؤوليات (1).

2/ نافذة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية-الكوميسا (Takaful Window Zep- Re)

مصطلح الكوميسا (comesa) يعني السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، و تم إنشائها في العام 1990م لتطوير التجارة بين دول المنطقة و رئاستها في نيروبي (كينيا)، وبموجب هذه الاتفاقية الموقعة بانضمام السودان إلى دول الكوميسا و في إطار التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة تم تأسيس مكتب إقليمي في السودان لشركة إعادة التأمين (Zep Re) في العام 2002م .

المساهمة ورأس المال :

رأس المال المرخص به للشركة هو (50,000,00) دولار أمريكي و يُدفع نصفه في شكل أسهم، حيث تُقدّر قيمة السهم الواحد بمبلغ (1,364) دولار أمريكي، و الحد الأدنى المسموح به لحامل السهم هو مائة سهم مالي، بينما الحد الأعلى المسموح به لحامل السهم هو ألف سهم مالي .

❖ المساهمة في مؤسسة إعادة التأمين لمنطقة الكوميسا مفتوحة لكل من :

- حكومات منطقة الكوميسا.
- مؤسسات التأمين و إعادة التأمين في المنطقة الأفريقية.
- الشخصيات الاعتبارية في المنطقة الإفريقية .
- ❖ اما حملة الأسهم الموجودين في السودان هم :
 - حكومة السودان .
 - شركة شيكان للتأمين و إعادة التأمين.
 - شركة التأمينات المتحدة.
 - شركة جوبا للتأمين.

❖ أهداف نافذة إعادة التأمين لدول الكوميسا :

- تعزيز و تشجيع صناعة التأمين و إعادة التأمين في المنطقة
- ترقية و تنمية الضمان القومي و الإقليمي و الاحتفاظ بأقصى ما يوفره من خدمات .

¹ برعي الشريف ، رسالة دكتوراة، 2016م سابق ذكرها

• دعم الاقتصاد القومي .

ولتحقيق الهدف المنشود في تعزيز و تشجيع التنمية في الإقليم قامت شركة إعادة التأمين لمنطقة الكوميسا بالاستثمار في مؤسستين إقليميتين هما : إعادة التأمين القومي التنزاني (Tanzania Re) معيد التأمين القومي التنزاني ، و وكالة تأمين التجارة الإفريقية (ATI)، وهي وكالة تأمين إقليمية تم إنشاؤها لتوفير التأمين و الضمانات المالية للتجارة و الاستثمار ونشاطات الإنتاج الأخرى في الإقليم .

❖ أنواع التغطيات التي توفرها الشركة : -

1-الممتلكات.

2-السيارات.

3-التأمين البحري.

4-الحريق .

5-الهندسي والطاقة.

6-تأمين الطيران .

7-الحوادث المتنوعة.

8-التكافل. ¹

المبحث الثاني : نشأة إتحاد شركات التأمين السوداني : -

تأسس إتحاد شركات تأمين و إعادة التأمين السوداني في العام 1976م، ويضم في عضويته كل شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في السوق السوداني، ومن أهم أهدافه:

العمل على تطوير وتنمية صناعة التأمين في السودان وذلك عن طريق الآتي:

1- نشر الوعي التأميني في البلاد .

2- زيادة حصيلة إجمالي الأقساط .

3- إيجاد سوق تأمين بالسودان لتنسيق عمل شركات التأمين وتنظيم التعاون بينها.

4- العمل على إرساء الأسس الفنية السليمة التي يتم على ضوئها تنظيم وتطوير

سوق التأمين السوداني لمصلحة الأعضاء وجمهور المستفيدين ².

¹ التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين لمنطقة الكوميسا للعام 2016م

² إتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين السوداني ،مصدر سابق ذكره

- 5- العمل على إرساء القواعد والنُظم وأخلاقيات مهنة التأمين التي تحكُم سلوك الأعضاء وترقية ممارسة أعمال التأمين في السودان.
- 6- مخاطبة الجهات المختصة والرسمية فيما يختص بالعمل التأميني كمرفق اقتصادي.
- 7- تمثيل الأعضاء في المشاركات والمراسلات والمباحثات مع السلطات المختصة والسعي لحماية مصالح الأعضاء في إطار المصلحة العامة.
- 8- خلق صلات مع إتحاد شركات التأمين في العالم بغرض تبادل الخبرات والمنفعة لما فيه مصلحة الأعضاء ورعاية التقارب والتعارف بين العاملين في حقل التأمين في السودان والعالم العربي والأفريقي والدولي.
- 9- العمل على تشجيع تبادل العمل بين الأعضاء في أسواق التأمين العربية والأفريقية والدولية بما يخدم المصلحة الاقتصادية المشتركة.
- 10- الإسهام في تنشيط وتشجيع حركة تدريب العاملين في سوق التأمين السوداني.
- 11- المساعدة في حل مشاكل الشركات مع بعضها البعض والمشاكل الناتجة من التعامل مع الجمهور بسوق التأمين داخليا.

❖ نشاط سوق التأمين السوداني: -

ارتبط نشاط سوق التأمين السوداني بالأسواق الخارجية لحدٍ بعيد وذلك لاعتبارات تاريخية واقتصادية تتمثل في حداثة السوق من ناحية وصغره من ناحية أخرى، لذلك نجد أن أسعار التأمين ارتبطت بالأسواق الخارجية أكثر من ارتباطها بواقع حركة الاقتصاد السوداني نفسه .

كما ساهم اتساع مساحة البلاد وصعوبة المواصلات في بعض المناطق في تركيز الأخطار في بعض الأماكن إلى حدٍ ما ، وبالتالي أدى إلى تشابه عمليات التأمين وتحديد نوعية المحافظ ، الشيء الذي لم يمكن السوق السوداني من التطور السريع واكتساب الخبرة في كافة فروع التأمين، وقد ساهم كل هذا في ارتفاع التكاليف الإدارية بالنسبة للاكتتاب ومسح الأخطار وتسوية الخسائر مما أثر في تحديد أنواع تغطيات الإعادة وبالتالي زيادة ارتباطه بالأسواق الخارجية .

ينحصر معظم نشاط السوق في جانب التأمينات العامة، حيث ساهم بحوالي 97% من جملة الأقساط أما الباقي هو جانب تأمينات الحياة (التكافل) ، وكما يتضح أن مساهمته ضئيلة جداً.¹

عليه فإن سوق التأمين السوداني ينقسم إلى جزئين: تأمينات الحياة ، وثانياً التأمينات العامة، ونجد أن تأمينات الحياة أو التكافل في السودان تباشرها خمس شركات هي: شركة شيكان للتأمين، وشركة التأمينات الإسلامية، والشركة التعاونية للتأمين، وشركة التأمينات العامة، وشركة النيل الأزرق للتأمين، وهو يمثل نسبة ضئيلة جداً بالنسبة لمجمل النشاط التأميني ، مما يؤكد الحاجة إلى مزيد من التوعية على مستوى كافة القطاعات لبحث الوعي التأميني والثقافة التأمينية ، وذلك للتبصير بمزايا التأمين على المخاطر التي تصيب الأنفس والصور المختلفة لوثائق تأمين الحياة والتكافل بما يناسب متطلبات كل شخص وأن إجماع غالبية الأفراد والجماعات عن شراء ذلك النوع من الوثائق يرجع غالباً إلى الاعتقاد بحُرمة التأمين على الحياة ، إلا أن هذا المفهوم قد تغير بعض الشيء بعد طرح شركة التأمينات الإسلامية لوثائق التكافل والتي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وذلك في العام 1993م، أما قسم التأمينات العامة فهو يعمل على حماية المصالح الاقتصادية في السودان بصورة أقل كفاءة مما يجب ، وذلك لصغر حجم المحافظ ومحدودية أنواعها ، ولكن مؤخراً بدأت صناعة التأمين تواكب المتطلبات وتم رفع طاقة المحافظ وتعددت أنواعها بإضافة أنواع جديدة لم تكن موجودة أصلاً في سوق التأمين السوداني ويمكن تفصيلها كالاتي²:

1/ تأمين السيارات: واحتل هذا النوع المرتبة الأولى خلال السنين الأخيرة ، حيث كان في السابق التأمين البحري، ويشمل تأمين السيارات التأمين الإلزامي (الطرف الثالث) والشامل.

2/ التأمين البحري: وكان في السابق أكثر الأنواع دخلاً من الأقساط ، ولكنه تراجع في السنوات الأخيرة جراء سياسات الحظر الاقتصادي و تدهور قيمة الجنية السوداني أمام العملات الأخرى .

¹ إتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين السوداني ،مصدر سابق ذكره

² شركة إعادة التأمين الوطنية السودان ،عقد التأسيس والنظام الأساسي ، 2010م

3/ تأمين الحريق والسرقة: نتيجة للتطور الاقتصادي المرتقب من المتوقع أن يصير من أهم أنواع التأمين.

4/ التأمين الهندسي: ولا تمارسه كل الشركات ولكنه في نمو و تطور ملحوظ.

5/ تأمين الحوادث المتنوعة: ويضم الحوادث الشخصية مثل السرقة النقدية، المسؤولية المدنية وتأمينات الماشية والائتمان في بعض محافظ الشركات الكبيرة ، وتماشيا مع التطور الاقتصادي والمصالح الاقتصادية العامة بدأت بالعمل في إصدار وثائق التأمين الزراعي بشقية النباتي والحيواني.

6/ وكنتيجة لاكتشاف البترول في السودان كان لزاماً على شركات التأمين في السودان أن تقوم بدورها في إيجاد التغطيات المناسبة التي تقدم الخدمات التأمينية المناسبة لقطاع البترول ، كما تعكف شركات التأمين السودانية الآن بصدد إصدار غطاء مجمع لكل شركات التأمين السودانية وفق برنامج وشروط للمشاركة وتوفير لها المقدرة على استيعاب قدرأ كبيراً من تأمينات منشآت النفط بالبلاد.

وباعتبار أن شركات التأمين هي من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على خلق أوعية ادخارية لاستثمار رؤوس الأموال بتكاليف قليلة جدا مقارنة بالجهات الأخرى، وأن معظم أموالها تمثل الاحتياطيات التي تكونها وتنظر إليها الأجهزة الرقابية بعين الاعتبار، حيث أنها تشكل حماية حملة الوثائق ، ولذا نجد في معظم الدول تدخل السلطات الرقابية في توجيه إستثمارات شركات التأمين، وقانون الإشراف والرقابة لعام 1960 م، قد حدد نسب الإحتياطيات والنسب الواجب استثمارها وفقاً لتوجيهات مراقب التأمين آنذاك، وكان معظمها موجهة للبنود الآتية:

- سندات بنك السودان .

- سندات توفير .

- ودائع .

لكن نسبة لثبات أسعار الفائدة ونتيجة للإستهلاك المتزايد إتجهت إستثمارات ذات العائد السريع والمضمون والاستثمارات التي يمكن بواسطتها المحافظة على القوى الشرائية للنقود وهي العقارات نجد أن الشركات الكبيرة والقديمة فقط هي التي إستطاعت أن تدخل هذا المجال.

بحلول عام 1990م ، فقد تم إلغاء التعامل بالفائدة وتبعاً لذلك فقد تم فك أرصدة الشركات المتمثلة في السندات وأصبحت استثمارات معظم الشركات عبارة عن ودائع.¹

¹ إتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين السوداني ، 2014م مصدر سابق ذكره

المبحث الثالث: سوق التأمين السوداني من حيث رأس المال والحِصص السوقية والمطالبات و مساهمته في الاستثمار
أ/جدول رقم (3-3) سوق التأمين السوداني من حيث رأس مال الشركات العاملة به :

اسم الشركة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
شركة شيكان	930,000.00،	3,930,000.00	3,930,000.00	3,930,000.00	3,930,000.00	3,930,000.00	5,000,000.00	5,000,000.00	5,000,000.00
شركة التأمينات الإسلامية	4,000,000.00	4,000,000.00	9,999,400.00	9,999,400.00	9,999,400.00	5,000,000.00	24,998,118.00	24,998,118.00	24,998,118.00
شركة جوبا	1,500,000.00	6,000,000.00	10,500,000.00	10,500,000.00	12,000,000.00	24,998,118.00	15,000,000.00	18,000,000.00	21,000,000.00
شركة التأمينات المتحدة	2,437,426.00	2,437,426.00	4,010,227.00	2,437,426.00	5,000,000.00	12,000,000.00	5,000,000.00	7,000,000.00	8,000,000.00
شركة النيل الأزرق	5,000,000.00	5,000,000.00	6,000,000.00	6,000,000.00	6,000,000.00	5,000,000.00	6,000,000.00	6,000,000.00	6,000,000.00
الشركة السودانية	1,000,000.00	1,500,000.00	1,500,000.00	1,500,000.00	3,000,000.00	6,000,000.00	3,000,000.00	5,000,000.00	5,000,000.00
شركة البركة	1,250,000.00	2,001,250.00	2,001,250.00	2,001,250.00	2,001,250.00	3,000,000.00	5,000,031.00	5,000,031.00	5,000,031.00
شركة السلامة	573,360.00	730,100.00	1,482,105.00	1,482,105.00	1,482,105.00	3,000,031.00	4,994,346.00	5,244,346.00	5,244,346.00
شركة الشرق الأوسط	1,000,000.00	527,264.00	527,264.00	527,264.00	2,555,751.00	5,000,000.00	5,000,000.00	10,000,000.00	10,000,000.00
الشركة لتعاونية	1,568,817.00	1,872,073.00	2,713,234.00	2,713,234.00	4,480,537.00	4,994,346.00	7,501,537.00	7,501,537.00	7,501,537.00
شركة النيلين	25,000.00	25,000.00	25,000.00	25,000.00	1,431,671.00	6,000,000.00	9,000,000.00	15,000,000.00	23,000,000.00
الشركة العامة	5,000.00	1,268,540.00	1,268,540.00	1,268,540.00	1,268,540.00	7,501,537.00	5,000,000.00	7,500,000.00	7,545,777.00
شركة السافنا	3,000.00	1,300,000.00	4,780,000.00	5,000,000.00	5,000,000.00	5,000,000.00	5,000,000.00	5,000,000.00	5,000,000.00

المصدر: إعداد الباحث وفق تقارير هيئة الرقابة علي التأمين، ادارة البحوث و المعلومات ،سبتمبر 2016م

يتسم سوق التأمين السوداني عموماً بضعف رأس مال الشركات العاملة به ، وذلك نسبة للظروف الاقتصادية وبعض العوامل السياسية التي تمر بها البلاد، حيث أن الحد الأدنى لرأس المال المحدد من قبل الجهاز القومي للإشراف و الرقابة على التأمين هو مبلغ 5,000,000 جنيه سوداني (ماقبل العام 2016 م) و الذي تلتزم به الجزء الأكبر من شركات السوق، فيما تتفاوت النسبة عند بعض شركات المساهمة الخاصة مثل الإسلامية و جوبا والنيلين و الشرق الأوسط و المتحدة و التعاونية ، وقد تقرر رفعها في العام 2017م إلى 10,000,000 جنيه، ثم إلى 200,000,000,000 جنيه في العام 2018م ضمن مجموعة من الضوابط والقوانين الجديدة التي من شأنها إعادة هيكلة سوق التأمين، و هي قيد الدراسة الآن .

ب/جدول رقم (3-3) سوق التأمين السوداني من حيث الأقساط و الحِصص السوقية :

الشركة	الأقساط المباشرة	المقبولة محلياً	اجمالي الأقساط	الشركات المحلية	الاعادة الخارجية	اجمالي الاعادة	صافي الأقساط
شيكان	5,125,314,664.00	49,351,984.00	5,174,666,648.00	322,567,409.00	1,576,504,142.00	1,899,071,551.00	3,275,595,097.00
الإسلامية	2,068,959,878.00	17,493,785.00	2,086,453,663.00	114,560,409.00	385,379,903.00	499,940,312.00	1,586,513,351.00
النيل الأزرق	631,501,314.00	-	631,501,314.00	46,275,991.00	117,944,889.00	164,220,880.00	467,280,434.00
السلامة	564,599,162.00	-	564,599,162.00	82,736,052.00	90,005,149.00	172,741,201.00	391,857,961.00
المتحدة	663,227,409.00	18,363,976.00	681,591,385.00	93,835,091.00	232,167,043.00	326,002,134.00	355,589,251.00
التعاونية	510,135,116.00	4,579,595.00	514,714,711.00	61,494,854.00	98,658,440.00	160,153,294.00	354,561,417.00
البركة	437,079,705.00	2,679,812.00	439,759,517.00	21,425,061.00	98,640,471.00	120,065,532.00	319,693,985.00
السودانية	657,455,512.00	5,452,998.00	662,908,510.00	58,976,761.00	294,079,580.00	353,056,341.00	309,852,169.00
جوبا	560,347,910.00	57,743,245.00	618,091,155.00	58,263,205.00	342,464,196.00	400,727,401.00	217,363,754.00
النيلين	403,479,836.00	5,567,090.00	409,046,926.00	18,207,531.00	213,586,682.00	231,794,213.00	177,252,713.00
الشرق الأوسط	532,425,166.00	7,653,948.00	540,079,114.00	32,644,953.00	361,287,234.00	393,932,187.00	146,146,927.00
الساфина	190,565,206.00	18,594,890.00	209,160,096.00	59,985,261.00	30,973,768.00	90,959,029.00	118,201,067.00
العامية	20,348,613.00	5,043,770.00	25,392,383.00	3,535,719.00	2,909,123.00	6,444,842.00	18,947,541.00
الإجمالي	12,365,439,491.00	192,525,093.00	12,557,964,584.00	974,508,297.00	3,844,600,620.00	4,819,108,917.00	7,738,855,667.00

لمصدر: إعداد الباحث وفق تقارير هيئة الرقابة علي التأمين، ادارة البحوث و المعلومات ،سبتمبر 2016م

من خلال الجدول نلاحظ التباين في حجم الأقساط المكتتبه و المقبولة و الموزعة لمعيدي التأمين داخلياً و خارجياً، وصافي الأقساط المحتفظ بها في سوق التأمين السوداني خلال الأعوام 2008- 2016 م ، و يعود ذلك التباين إلى وجود قسم لإدارة المخاطر وجودة عمله ، و دوره الفاعل في الدراسة الجيدة للخطر وتقييمه و تحليله و تصنيفه وفق المعايير الصحيحة ، كماظهر في نتائج أعمال الشركات الكبرى كما أود أن أشير إلى أسباب الإرتفاع في حجم الأقساط في شركتي شيكان والإسلامية و التباين الواضح في حجم الأقساط لديهم عن بقية شركات السوق إلى وجود بعض التأمينات تؤمن حصرياً لديهم بقرار حكومي(المنشآت الحكومية و الشركات التابعة لها)، كما تتمتع هذه الشركات باتفاقيات إعادة ذات طاقة إستيعابية كبيرة تسمح لهم بقبول عمليات ذات أخطار عالية و أقساط تأمين مرتفعة في ذات الوقت، مثل تأمينات الطاقة و البترول والتوسع الكبير في تأمينات الزراعي و الحيواني و الطيران ، و هي عمليات تتميز بكون حجم الأقساط المكتتبه ،أما الشركات الأقل مساهمة في الأقساط فهي تحتاج إلى مراجعة البرامج والخطط التسويقية ، و التنوع في المحفظة التأمينية وانتقاء ودراسة الأخطار المكتتبه بشكل عام حتى تتمكن من زيادة الحصص السوقية لها .

ج . جدول (3-5) سوق التأمين السوداني من حيث المطالبات المدفوعة 2008 - 2016م

الشركة	إجمالي المدفوع	معيدي التأمين	صافي المدفوع	تحت التسوية
شيكان للتأمين	2,712,832,932.00	916,250,601.00	1,796,582,330.00	499,750,935.00
التأمينات الإسلامية	942,643,572.00	237,621,814.00	705,017,759.00	62,763,162.00
جوبا للتأمين	942,643,572.00	136,169,402.00	136,169,402.00	4,539,673.00
السودانية للتأمين	224,883,415.00	71,135,049.00	153,748,366.00	-
النيل الأزرق للتأمين	416,090,483.00	59,860,279.00	356,257,204.00	55,279,510.00
التعاونية للتأمين	179,992,140.00	71,678,854.00	108,317,286.00	18,216,605.00
التأمينات المتحدة	318,557,983.00	156,712,412.00	108,317,286.00	38,086,497.00
السلامة للتأمين	234,213,224.00	44,963,030.00	44,963,030.00	13,100,000.00
البركة للتأمين	157,009,064.00	41,131,786.00	115,977,278.00	9,436,954.00
الشرق الاوسط للتأمين	268,278,495.00	188,189,165.00	80,089,331.00	92,409,285.00
النيلين للتأمين	181,172,417.00	130,058,377.00	51,087,040.00	116,815,251.00
العامة للتأمين	7,663,509.00	3,457,817.00	4,205,683.00	2,012,107.00
السافنا للتأمين	74,858,012.27	22,349,621.60	45,472,408.48	4,691,198.58
الجمالي	6,660,838,818.27	2,079,578,207.60	3,706,204,403.48	917,101,177.58

المصدر: إعداد الباحث وفق تقارير هيئة الرقابة على التأمين، إدارة البحوث و المعلومات ، يونيو 2017م

من الجدول أعلاه يتضح حجم المطالبات المدفوعة و المستردة من معيدي التأمين و المطالبات تحت التسوية خلال الفترة 2008-2016م ، ويظهر جلياً التباين في حجم المطالبات المُسددة و المُستردة من معيدي التأمين و المطالبات تحت التسوية، حيث نجده مرتفعاً في الشركات الكبرى نسبةً لتُخصّص هذه الشركات في تأمينات السيارات والطبي و الزراعي التي تتسم بارتفاع حجم المطالبات فيها ، بينما سجلت شركات السوق المتبقية نسب متقاربة في حجم المطالبات المدفوعة حيث نجد أن شركات المجموعة الثانية من حيث حجم المطالبات المدفوعة فهي تحتاج إلى مراجعة خطط و سياسات الاكتتاب و إدارة الأخطار، أما شركات المرتبة الثالثة يُعتبر حجم المطالبات المدفوع لديها متوازن مع حجم الأقساط المكتتبه، مما يعني سلامة عمليات الاكتتاب لديها ودور إداره المخاطر الفاعل داخل هذه الشركات، مع الإشارة إلى ضرورة زيادة التوسع في حجم الاكتتاب و زيادة حصصها السوقية و تنويع المحفظة و الدخول في أنواع تأمينات جديدة ، اما الشركات فى المرتبة الرابعة نجد أن حجم المطالبات المدفوع لديها صغير جداً وهو يتناسب مع ضعف حجم إكتتابها،فهي تحتاج إلى الإنتشار و التوسع في السوق و تنويع المحفظة و زيادة حجم العملاء ووجود قسم يُعنى بإدارة و تقييم المخاطر .

د/ جدول (3-5) سوق التأمين السوداني من حيث الاستثمار 2008 - 2016م

الشركة	أراضي وعقارات	صكوك حكومية	ودائع مصرفية	اسهم	آخري
شيكمان للتأمين	44,6552,138.00	237,409,732.00	115,259,235.00	297,926,598.00	7,407,306.00
التأمينات الإسلامية	215,934,731.00	36,223,993.00	157,610,161.00	34,712,998.00	73,332,170.00
التأمينات المتحدة	91,672,146.00	11,572,000.00	100,047,638.00	24,408,422.00	-
جوبا للتأمين	-	14,123,705.00	58,534,872.00	96,230,005.00	-
النيل الأزرق للتأمين	47,692,586.00	19,217,374.00	45,351,116.00	1,573,174.00	-
السلامة للتأمين	37,742,598.00	17,631,243.00	49,895,907.00	113,425.00	-
السودانية للتأمين	28,433,070.00	10,792,185.00	25,128,729.00	2,863,040.00	3,127,931.00
السايفنا للتأمين	21,807,325.00	23,259,772.00	3,135,224.00	67,796.00	302,035.00
التعاونية للتأمين	17,640,667.00	29,753,840.00	30,360,938.00	3,904,287.00	2,655,617.00
البركة للتأمين	12,609,530.00	39,560,000.00	16,358,749.00	3,298,108.00	159,970.00
النيلين للتأمين	15,906,358.00	2,009,623.00	9,577,352.00	25,190,250.00	87,032.00
الشرق الأوسط للتأمين	644,696.00	27,096,000.00	8,668,300.00	6,684,489.00	-
العامية للتأمين	58,925.00	8,806,999.00	6,787,698.00	3,952,760.00	-
الإجمالي	936,694,770.00	477,456,466.00	626,715,919.00	500,925,352.00	87,072,061.00

المصدر: إعداد الباحث وفق تقارير هيئة الرقابة على التأمين، إدارة البحوث و المعلومات ، يوليو 2017م

الجدول أعلاه يبين حجم إستثمارات سوق التأمين السوداني من أراضي وعقارات و صكوك حكومية و ودائع مصرفية و أسهم وسندات خلال الفترة 2008- 2016م ، حيث ترتفع النسبة لدى الشركات الكبرى ، حيث تُحقّق هذه الشركات عوائد أرباح تُمكنها من إمتلاك مباني وعقارات ومساهمة في شركات ذات أرباح استثمارية عالية ،و أيضاً تُمكنها من الاحتفاظ بودائع إستثمارية كبيرة تُدرّ عليها فوائد ربحية ممتازة ، كما تمتلك هذه الشركات إستثمارات أخرى مختلفة و متنوعة مصرّح بها من قبل الجهاز القومي للرقابة على التأمين، بينما تتفاوت هذه النسب في شركات سوق التأمين المتبقية على حسب حجم رأس المال ، و على حسب الحصص السوقية لكل شركة ومقدرتها على سداد إلتزاماتها المالية تجاه عملائها و تجاه الغير .

الفصل الرابع

إختبار الفرضيات و مناقشة النتائج

إجراءات الدراسة الميدانية

عرض و تحليل البيانات

الفصل الرابع

إجراءات الدراسة الميدانية

المقدمة :

يتناول هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي إتبعها الباحث في الدراسة الميدانية من خلال توضيح المنهج المستخدم ومجتمع وعينة البحث ، وكذلك وصف لمكونات أداة البحث المستخدمة وطرق إعدادها ، إختبارات الصدق والثبات، والمعالجات الإحصائية التي إعتمد عليها الباحث في تحليل البيانات ، كما يتضمن هذا الفصل عرض وتحليل لبيانات الدراسة الأولية والأساسية وذلك من أجل إختبار الفروض، وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة.

المبحث الثالث: مناقشة فروض الدراسة.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يشتمل هذا المبحث على إجراءات الدراسة الميدانية والتي تتمثل في منهج وأسلوب جمع البيانات، ومعالجتها إحصائياً وتفسيرها، وإجراء إختبارات الثبات والصدق للتأكد من صلاحيتها ، بالإضافة إلى وصف لمجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وإختبار فروض الدراسة ، وذلك على النحو التالي:

أولاً منهج الدراسة :

انطلاقاً من طبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها للتعرف على أثر إدارة المخاطر على اتفاقيات إعادة التأمين من خلال دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السوداني في الفترة من (2008-2016 م) ، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة ، كما توجد في الواقع وبهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويُعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً ، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها ، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة وأحجمها ودرجات إرتباطها مع الظواهر الأخرى، بالإضافة إلى

ذلك فإن استخدام المنهج الوصفي التحليلي يتلاءم وطبيعة المشكلة موضوع الدراسة، والتي تُلقى الضوء على جوانبها المختلفة عن طريق السرد والتحليل المركز ، والفهم العميق لظروفها ،ولجمع المعلومات التي تزيد من توضيح أبعادها المختلفة.

ثانياً "مجتمع وعينة الدراسة:

(1) مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة ،وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المُستهدف يتكون من الشركات العاملة في سوق التأمين في السودان.

(2) عينة الدراسة.

ونظراً لتعدُّ استخدام أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات لاعتبارات الوقت، والجهد، والتكلفة، فقد تم الاعتماد على أسلوب العينات وذلك باستخدام معادلة

رينشارد التالية :

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N} \left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1 \right]}$$

N

حجم المجتمع

Z

الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي

(1.96)

D

نسبة الخطأ

وبتطبيق المعادلة السابقة فإن حجم العينة المناسب لمجتمع الدراسة (120) مفردة، تمَّ اختيارها من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق العينة العشوائية ،وهي إحدى العينات الاحتمالية والتي يختارها الباحث من مجتمع الدراسة بطريقة تتيح فرصاً متساوية في الاختيار لجميع مفردات المجتمع موضوع الدراسة

، وتم إسترجاع عدد (107) إستمارة بنسبة إسترجاع بلغت (89.2)%،
 ويُعتبرُ معدّل الإستجابة من المعدلات العالية باعتباره يفوق الحدود المُتعارف عليها
 (75)%، ولعلّ الإرتفاع النسبي للردود يمكن إرجاعه إلى المتابعة المستمرة من
 جانب الباحثة .

وفيما يلي جدول يوضح توزيع عينة الدراسة.

جدول (1-4) الإستبيانات الموزعة والمعادة

النسبة	العدد	البيان
100%	120	الإستبيانات الموزعة
89.2%	107	الإستبيانات التي تم إرجاعها
10.8%	13	الإستبيانات التي لم يتم إرجاعها
0	0	الإستبيانات غير صالحة للتحليل
89.2%	107	الإستبيانات الصالحة للتحليل

المصدر: إعداد الدارسة من واقع الدراسة الميدانية 2018م

ثالثاً : أداة الدراسة

تتمثل أداة جمع البيانات التي إعتمدت عليها الدارسة في الحصول على البيانات الأولية
 اللازمة للدارسة الحالية، في قائمة إستقصاء تم إعدادها وتطويرها بناءً على الإستعانة
 بالمقاييس التي وضعها الباحثون، وإتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الإستبانة :

1/ الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والإستفادة منها
 في بناء الإستبانة وصياغة فقراتها.

2/ إستشارت الدارسة عدد من الأساتذة المختصين في تحديد أبعاد الإستبانة وفقراتها.

3/ تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

4/ عرض الإستبانة على المشرف للنقاش وإبداء الملاحظات .

5/ تم تصميم الإستبانة في صورتها الأولية .

واشتملت الإستبانة على قسمين:

القسم الأول:

يحتوي على (10) فقرات تناولت السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في:

- 1/ النوع.
- 2/ العمر.
- 3/ المؤهل العلمي.
- 4/ التخصص العلمي.
- 5/ المُسمى الوظيفي.
- 6/ سنوات الخبرة.
- 7/ الدورات التدريبية في مجال التأمين.
- 8/ نوع الدورات التدريبية.
- 9/ عدد الدورات التدريبية.
- 10/ مجال الدورات التدريبية

القسم الثاني:

وشمل بيانات الدراسة الأساسية: وهى المحاور والتي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة .

ويشتمل هذا القسم على (أربعة) محاور و عدد (36) عبارة وفقاً لما يلي:

المحور الأول: يقيس المتغير المستقل للدراسة: (إدارة المخاطر) ويشتمل على عدد (3) متغيرات.

المتغير الأول : يقيس (مخاطر السوق) ويشتمل على عدد (10) عبارات.

المتغير الثاني : يقيس (مخاطر الاكتتاب) ويشتمل على عدد (9) عبارات.

المتغير الثالث : يقيس (مخاطر الاستثمار) ويشتمل على عدد (8) عبارات.

المحور الثاني: يقيس المتغير التابع (اتفاقيات إعادة التأمين) ويشتمل على عدد (9) عبارات.

رابعاً: مقياس أداة الدراسة

تم قياس درجة الإستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى أوافق بشدة، كما هو موضح في جدول رقم (5/2).

جدول رقم (2/4) مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	أكبر من 80%	درجة موافقة مرتفعة جداً
أوافق	4	70-80%	درجة موافقة مرتفعة
مُحايد	3	50-69%	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	20-49%	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جداً

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية 2018

وعليه فإن الوسط الفرضي للدراسة كالآتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع الأوزان على عددها $(1+2+3+4+5)/5 = (15/5) = 3$. وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة ، وعليه كلما زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3)، دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة ، أما إذا انخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3)، دل ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة.

خامساً. تصميم نموذج الدراسة

في ضوء المشكلة موضوع الدراسة وأهدافها تم تطوير نموذج الدراسة للمقياس ، ولقد استندت الدراسة في وضع نموذج الدراسة سواء للمتغيرات المستقلة أو التابعة وفقاً للمراحل التالية:

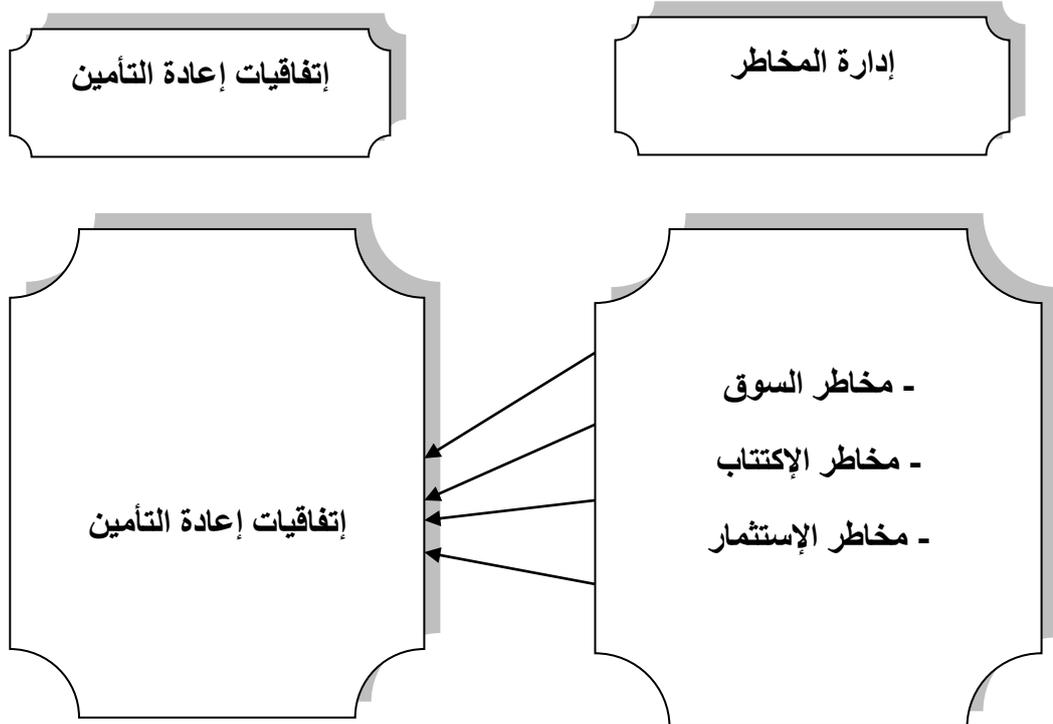
1/ البناء الأولي للنموذج ومناقشته للتحقق من شموليته وتناوله لجوانب الدراسة جميعها.

2/ تم عرض النموذج على عدد من الأساتذة المتخصصين في مجال موضوع الدراسة داخل الجامعة، و خارج الجامعة بلغ عددهم (6) محكمين (أنظر الملحق رقم 1) للتحقق من بناء النموذج.

3/ تم أخذ الملاحظات المختلفة المقدمة من المحكمين بعين الاعتبار قبل إخراج النموذج بشكل نهائي، حيث تم تعديل العديد من الفقرات ليصبح النموذج أكثر قدرة على تصوير عناصر المشكلة والوصول لتحقيق غاياتها، ويشتمل نموذج الدراسة

على محورين ، الأول يضم المتغير المستقل (إدارة المخاطر) ، أما المحور الثاني، يُمثل المتغير التابع (اتفاقيات إعادة التأمين) .

المتغير المستقل المتغير التابع



المصدر : إعداد الدراسة من خلال الإطلاع على أدبيات الدراسات السابقة 2017.

سادساً تقييم أدوات القياس:

من الصفات الأساسية التي ينبغي توافرها أيضا" في أداة جمع البيانات قبل الشروع في استخدامها هي خاصية الثبات، وهي تشير إلى درجة خلو المقياس من الأخطاء ، وبصفة خاصة الأخطاء العشوائية، وتكمن أهمية قياس درجة ثبات وصدق المقياس في ضرورة الحصول على نتائج صحيحة كلما تم استخدامها ، فالمقياس المتذبذب لا يمكن الإعتماد عليه ولا الأخذ بنتائجه ، ومن ثم ستصبح النتائج مضللة وغير مطمئنة ، وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات، وذلك على النحو التالي:

1/ صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله، وبناءً على نظرية القياس الصحيح تعني الصلاحية التامة وخلو الأداة من أخطاء القياس، سواءً كانت عشوائية أو منتظمة ، وقد إعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كلٍ من :

(أ) إختبار صدق محتوى المقياس

بشكل عام يمثل صدق قائمة الإستقصاء إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها تصميم أداة جمع البيانات، وذلك لمواجهة عقبات قياس متغيرات الدراسة ، ويُقصد بصدق المقياس تحديد إلى إى درجة يقيس المقياس الغرض المُصمّم من أجله ، وللتحقّق من صدق المقياس فقد إعتد الباحث على الصدق الظاهري، وفي هذا الصدد قام الباحث بعرض مسودة أداة القياس على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (5) من المحكمين في مجال موضوع الدراسة كما هو موضح في الملحق (رقم 1)، وقد طلب من المحكمين إبداء آرائهم حول أداة الدراسة ، ومدى صلاحية الفقرات ، وشموليتها ، وتنوع محتواها ، وتقويم مستوى الصياغة اللغوية، أو أية ملاحظات يرونها مناسبة ، فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف ، وبعد أن تم إسترجاع الإستبيان من جميع الخبراء تم تحليل إستجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي أُقترحت عليه، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات ، وتعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر ملاءمة ، وحذف بعض الفقرات ، وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية، وبذلك أصبحت الأداة صالحة لقياس ما وضعت له ، وبذلك تمّ تصميم الإستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق رقم 2).

(2) / ثبات الإستبانة

يُقصَد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوٍ لقيمة المُعامل إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة)⁽¹⁾.

وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج، أونتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس، وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس، وقد قامت الدارسة بحساب مُعامل ثبات الإختبار بكُلِّ من طريقة التجزئة النصفية، وطريقة التباين، وذلك كما يلي:

(أ) طريقة التجزئة النصفية:

حيث تم تقسيم الإختبار إلى فقراته الفردية، ثم أُستخدمت درجات النصفين، في حساب مُعامل الإرتباط بينهما، للحصول على معامل ثبات نصف الإختبار (ر 1/2)، وبلي ذلك استخدام معادلة سبيرمان براون Brown Spearman لحساب مُعامل ثبات الإختبار كله، وذلك وفقاً للقانون التالي:

$$r = \frac{2r_{1/2}}{1+r_{1/2}}$$

حيث أن: 2: عدد أقسام الإختبار. ر 1/2: مُعامل الإرتباط بين نصفي الإختبار.

ر 1: مُعامل ثبات الإختبار كله، وقد قامت الدارسة باستخراج هذا المُعامل، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وفيما يلي جدول يوضح نتائج الإختبار.

¹- د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، (القاهرة، دار النهضة العربية الطبعة الأولى، 1981 ص 0.84 .560

جدول رقم (3/4) نتائج إختبار الثبات لمحاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1/ مخاطر السوق	10	0.76	0.000
2/ مخاطر الاككتاب	9	0.82	0.000
3/ مخاطر الاستثمار	8	0.68	0.000
4/ اتفاقيات إعادة التأمين	9	0.88	0.000
الإجمالي	36	0.82	0.000

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2018

يتضح من الجدول رقم (3/5) ارتفاع معامل الثبات لجميع محاور الدراسة، حيث بلغ معامل الثبات لجميع المحاور (0.82)، ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

(ب) طريقة التباين باستخدام معادلة ألفا كرونباخ Cronbach Alpha:

وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach,s Alpha) في هذه الدراسة، والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح، أي إن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من خلال نتائج العينة على مجتمع الدراسة، كما إن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلي، وتعتمد معادلة ألفا كرونباخ على تباينات أسئلة الإختبار، وتشتترط أن تقيس بنود الإختبار سمة واحدة فقط، ولذلك قام الباحث بحساب معامل الثبات لكل محور على إنفراد، ثم قام بحساب معامل ثبات المقياس ككل، وبالرغم من أن الباحثة

استخدمت البرنامج الإحصائي SPSS لحساب معاملات الثبات، وذلك من خلال صيغة معادلة ألفا كرونباخ:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن (1 - مجموع تباينات الأسئلة)}}{\text{ن}}$$

ن . 1 تباين الدرجات الكلية

حيث، ن: عدد أسئلة الإختبار وهي 36 فقرة في هذه الدراسة.

والجدول التالي يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة:

جدول رقم (4/4) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس محاور الدراسة

ألفا كرونباخ	عدد العبارات	محاور الدراسة
0.82	10	1/ مخاطر السوق
0.79	9	2مخاطر الائتتاب
0.83	8	3/ مخاطر الاستثمار
0.82	9	4/ اتفاقيات إعادة التأمين
0.89	36	إجمالي العبارات

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول (4/5) نتائج اختبار الصدق لجميع محاور الدراسة أكبر من (60%)، وتعني هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات لجميع محاور الدراسة ، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي لمحاور الدراسة (0.89) ،وهو ثبات وصدق مرتفع جداً، ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي إعتمدت عليها الدراسة لقياس (محاور الدراسة) تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً الأساليب الإحصائية المستخدمة:

عالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، حيث قام بما يلي:

1/ ترميزُ متغيرات الدراسة بطريقة واضحة، حتى لا يحدث خلط في دلالة الرموز المُعطاة، وقامت الباحثة بتسجيل كل متغير والرمز الذي أُعطي له في قائمة، لكي يتم الرجوع إليها عند الحاجة .

2/ إدخال بيانات إستمارات الإستفتاء المُصححة مسبقاً إلى الحاسب الآلي، وذلك بعد ترقيمها حتى يمكن الرجوع إليها للتأكد من بياناتها عند الحاجة لذلك.

ولتحليل البيانات ، تمّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

(1) // إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الإستبانة ، وذلك باستخدام كل من: أ/ اختبار الصدق الظاهري.ب/معامل ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha). وتم استخدامه لقياس الإتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداء .

(2) // أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال أ/ التوزيع التكراري لعبارات فقرات الإستبانة

وذلك للتعرف على التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على عبارات فروض الدراسة.

ب/ الوسط الحسابي الموزون:

تم اعتماد هذا الأسلوب الإحصائي لوصف آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، وهو أكثر عمومية من الوسط الحسابي الإعتيادي ، حيث أن الوسط الحسابي الإعتيادي يُعد حالة خاصة من الوسط الحسابي المُرجح عندما ينظر إلى كافة المفردات بنفس الأهمية (الوزن).

ج/ الانحراف المعياري

تم استخدام هذا المقياس لمعرفة مدى التشتت في آراء المستجيبين قياساً بالوسط الحسابي المُرجح .

(3)- تحليل الانحدار

وتم استخدام تحليل الانحدار (المتعدد) لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة تُغير وحدة واحدة من المتغير المُستقل. كما يتم الاعتماد على معامل التحديد (R^2) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات أيضاً يتم الاعتماد على اختبار (T) لقياس قوة التأثير بين المتغيرات ، ووفقاً لهذا الاختبار يتم مقارنة القيمة الاحتمالية ($Prob$) للمعلّمة المقدرة مع مستوى المعنوية 5% ، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم وبالتالي تكون المعلّمة غير معنوية إحصائياً ، إما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن النتيجة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، و يتم الإعتماد على قيمة بيتا (B) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير في المتغير المستقل.

المبحث الثاني: عرض و تحليل البيانات

يتضمن هذا المبحث تحليل للبيانات الأولية والأساسية وذلك على النحو التالي

المطلب الأول: تحليل البيانات الأولية:

وفيما يلي توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية:

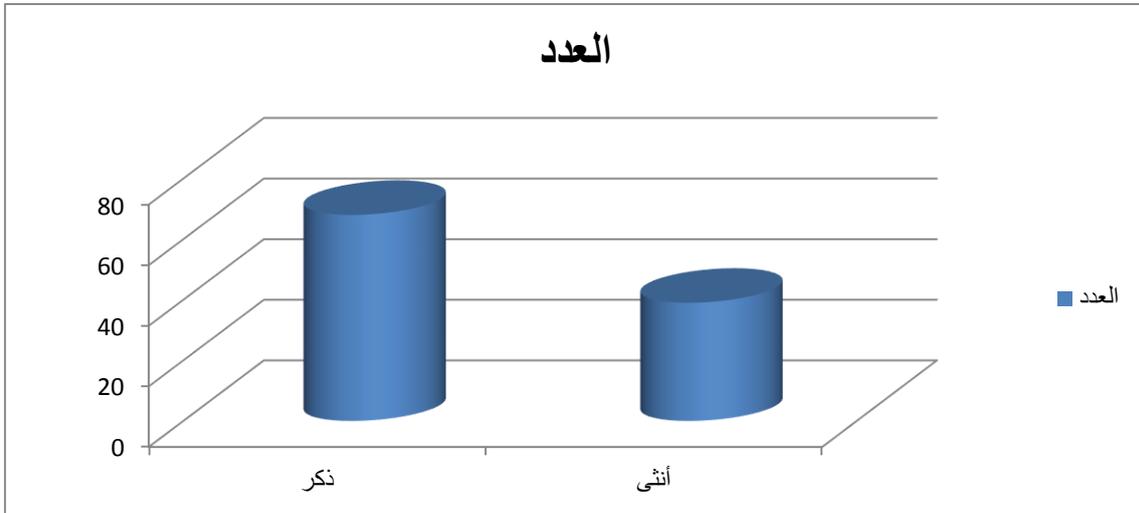
1. توزيع أفراد العينة حسب النوع

جدول رقم (4/ 5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة %
ذكر	68	63.6
أنثى	39	36.4
المجموع	107	100%

المصدر: إعداد الدراسة من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

شكل رقم (1/4) التوزيع التكراري لمتغير النوع



يتضح من الجدول (5/5) والشكل رقم (1/5) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور حيث بلغت نسبتهم (63.6) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الإناث في العينة (36.4) % من إجمالي العينة المبحوثة.

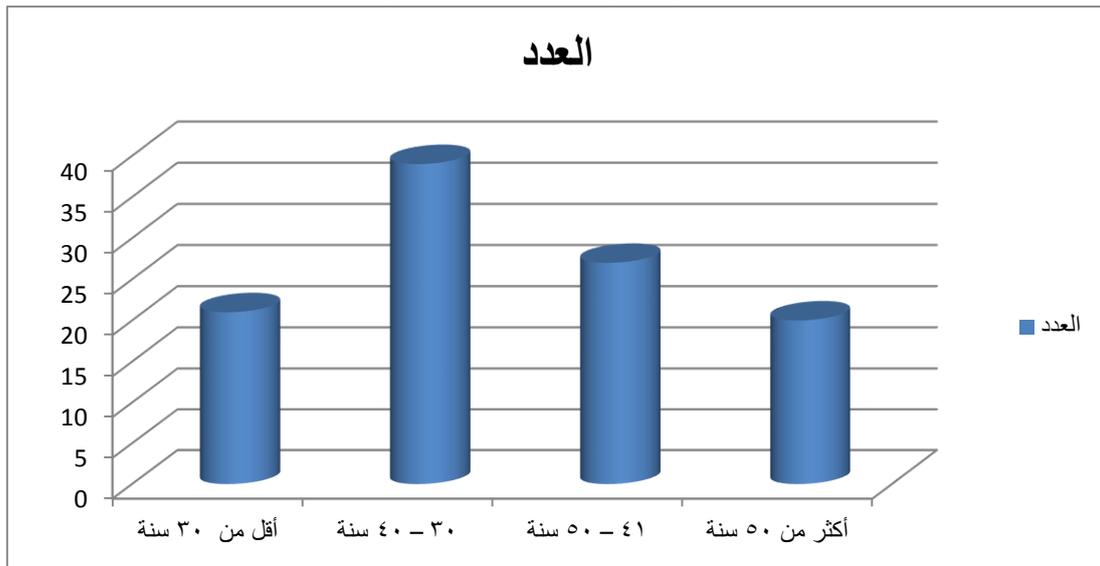
2/ توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول رقم (6/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	21	19.6
30 - 40 سنة	39	36.4
41 - 50 سنة	27	25.2
أكثر من 50 سنة	20	18.7
المجموع	107	100%

المصدر: إعداد الدراسة من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

شكل رقم (2/4) التوزيع التكراري لمتغير العمر



يتضح من الجدول (6/5) والشكل رقم (2/5) أن أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (أقل من 30 سنة) بلغت نسبتهم (19.6) % بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30-40 سنة) (36.4) % أما أفراد العينة والذين تتراوح أعمارهم ما بين (41-50 سنة) نسبتهم (25.2) %. كما تضمنت العينة نسبة (18.7) % من الذين تتراوح أعمارهم ما بين (أكثر من 50 سنة). ويتضح من ذلك أن النسبة الكبرى من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (30-50 سنة) حيث بلغت نسبتهم (61.6) %. وارتفاع هذه النسبة تدل على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الإستبانة والإجابة عليها.

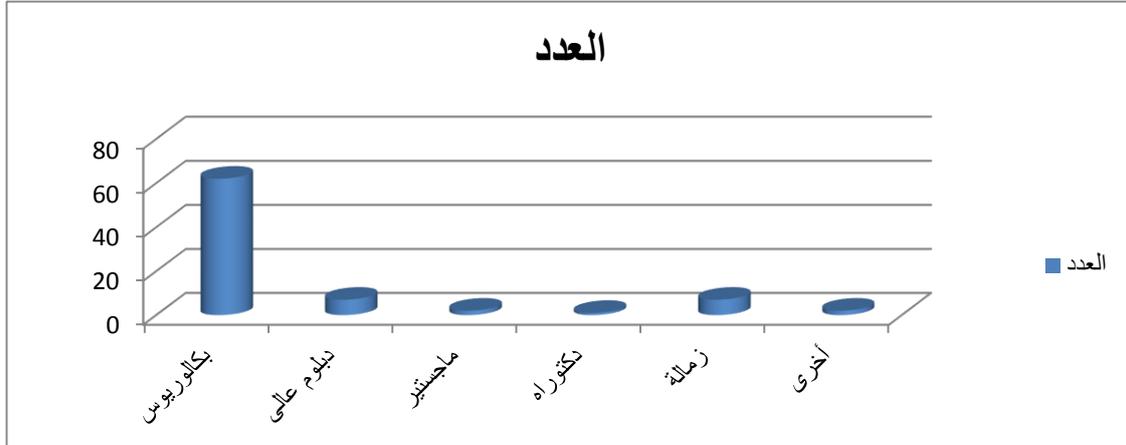
3/ توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (7/4) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	62	57.9
دبلوم عالي	7	6.5
ماجستير	2	26.2
دكتوراة	1	0.9
زمالة	7	6.5
أخرى	2	1.9
المجموع	107	100%

المصدر: إعداد الدراسة من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

شكل رقم (3/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي



يتضح من الجدول رقم (7/5) والشكل رقم (3/5) أن أفراد العينة من المستوى التعليمي الجامعي بلغت نسبتهم (57.9) %، بينما بلغت نسبة حملة التعليم فوق الجامعي (دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراة) (33.6) %. أما أفراد العينة من حملة الزمالة والمؤهلات العلمية الأخرى فقد بلغت نسبتهم (8.4) %. ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية حيث بلغت نسبتهم

(91.5%) مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الإستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

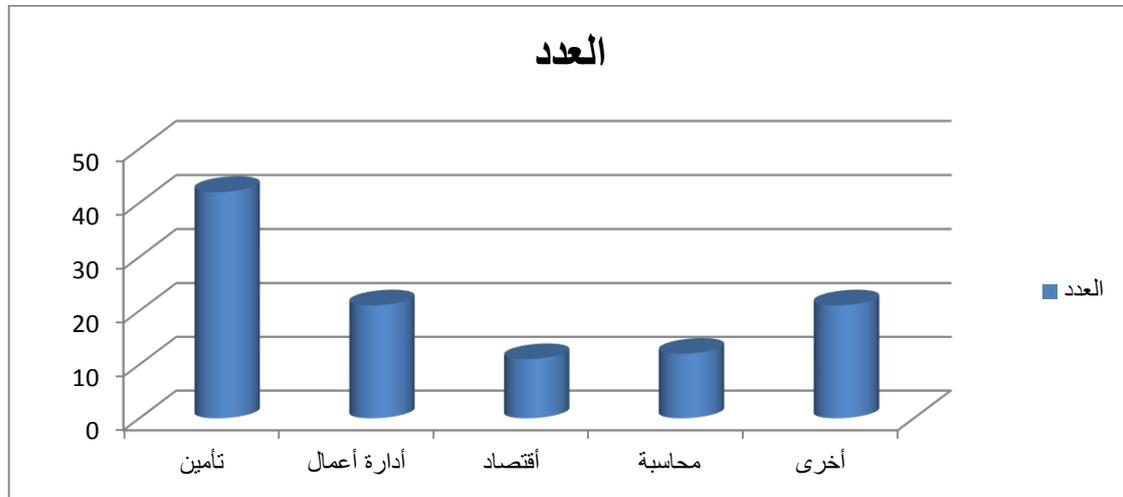
4/ توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

جدول رقم (8/4) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة %
تأمين	42	39.3
إدارة أعمال	21	19.6
اقتصاد	11	10.3
محاسبة	12	11.2
أخرى	21	19.6
المجموع	107	%100

مصدر: إعداد الدراسة من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

شكل رقم (4/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي



يتضح من الجدول رقم (8/5) والشكل رقم (4/5) أن النسبة العظمى أفراد العينة من تخصص التأمين والاقتصاد حيث بلغت نسبتهم (49.6) % من أفراد العينة بينما بلغت نسبة أفراد العينة من تخصص إدارة أعمال والمحاسبة (30.8) % أما أفراد العينة من التخصصات الأخرى فقد بلغت نسبتهم (19.6)%. ويتضح من ذلك أن النسبة العظمى من أفراد العينة من التخصصات ذات الصلة بموضوع

الدراسة وهذه دلالة على مدى إلمام أفراد العينة المبحوثة بطبيعة تخصص موضوع الدراسة الأمر الذي يساعدهم في الإجابة بشكل علمي على محاور أسئلة الإستبانة.

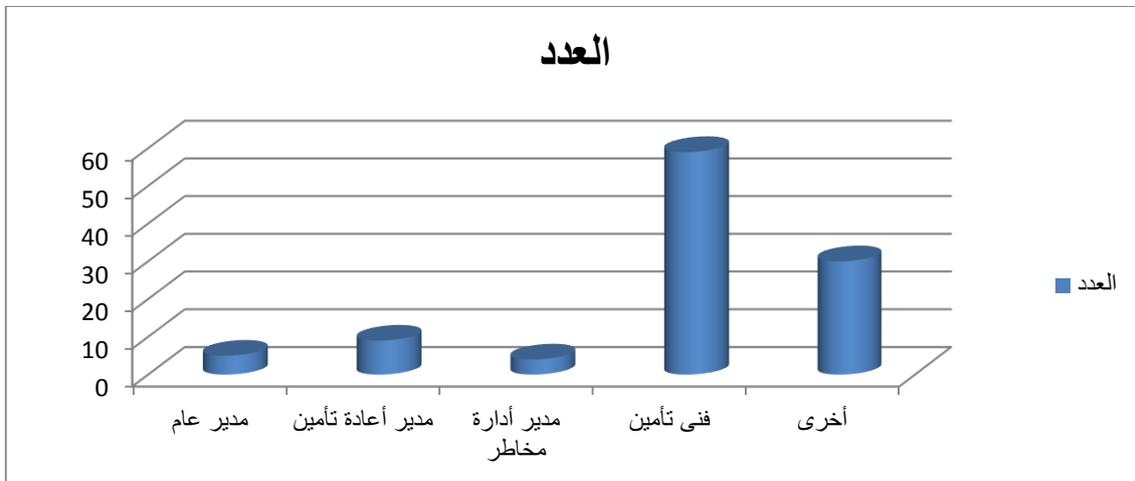
5/ توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

جدول رقم (9/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
مدير عام	5	4.7
مدير إعادة تأمين	9	8.4
مدير إدارة مخاطر	4	3.7
فني تأمين	59	55.1
أخرى	30	28
المجموع	107	100%

المصدر: إعداد الدراسة من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

شكل رقم (5/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المستوى الوظيفي



يتضح من الجدول رقم (9/5) والشكل رقم (5/5) أن النسبة الكبرى من أفراد العينة من فني التأمين حيث بلغت نسبتهم (55.1) % بينما بلغت نسبة المدراء (مدير عام ، مدير إعادة التأمين ، مدير إدارة المخاطر) (16.8) % . أما المسميات الوظيفية الأخرى في العينة فقد بلغت نسبتهم (28) %، ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة من المستويات الوظيفية

ذات الصلة بموضوع الدراسة مما يدل على مدى معرفة أفراد العينة بطبيعة موضوع الدراسة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الإستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

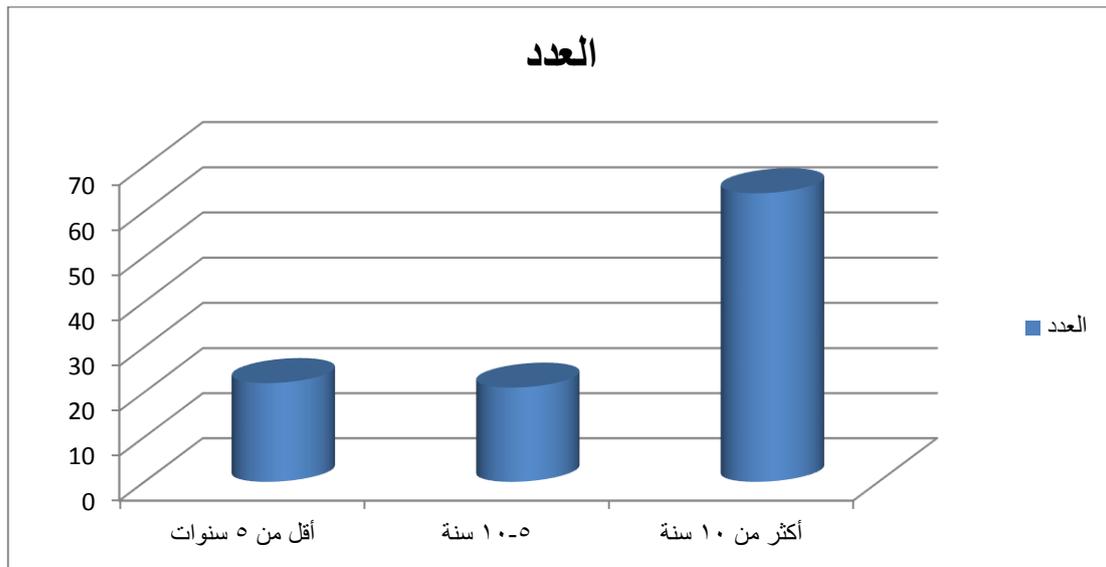
6/ توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (4/ 10) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	22	20.6
5-10 سنة	21	19.6
أكثر من 10 سنة	64	59.8
المجموع	107	100%

المصدر إعداد الدراسة من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

شكل رقم (4/ 6) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة



يتضح من الجدول (5/ 10) والشكل رقم (5/ 6) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (أكثر من 10 سنوات) حيث بلغت نسبتهم (59.8) % من أفراد العينة الكلية، ثم في المرتبة الثانية الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (أقل من 5 سنوات) بنسبة (20.6) % وأخيراً الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5-10 سنة) بنسبة (19.6) % من إجمالي العينة المبحوثة.

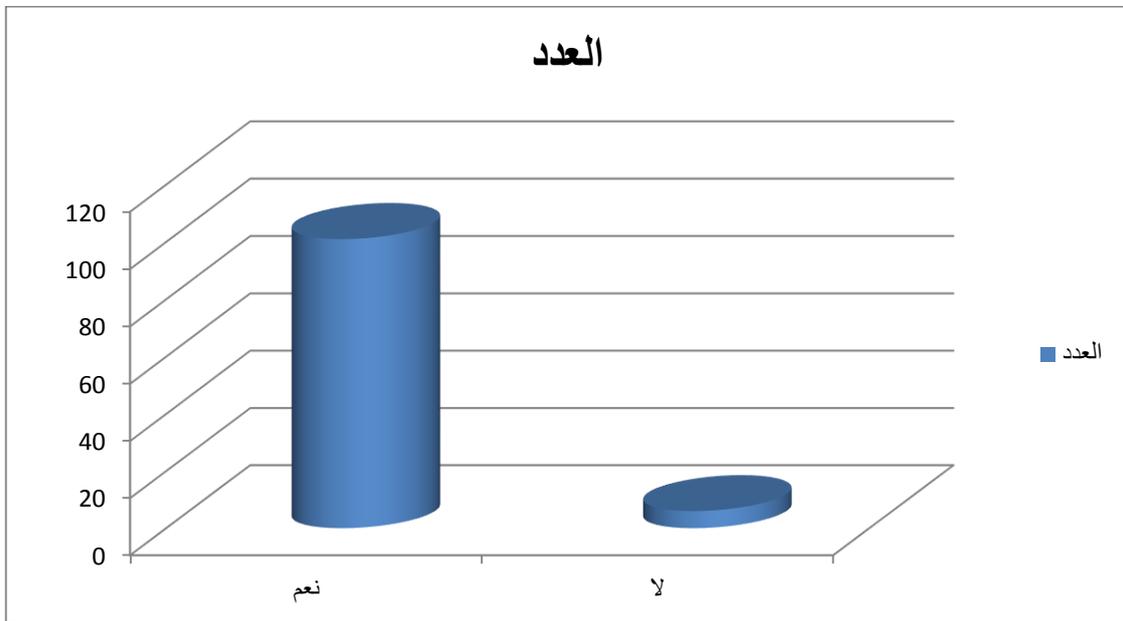
7/ توزيع أفراد العينة حسب الدورات التدريبية في مجال التأمين

جدول رقم (4/ 11) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الدورات التدريبية

الدورات التدريبية	العدد	النسبة %
نعم	101	94.4
لا	6	5.6
المجموع	107	100%

المصدر إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

شكل رقم (7/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الدورات التدريبية



يتضح من الجدول (5/ 11) والشكل رقم (7/5) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة تلقوا دورات تدريبية في مجال التأمين حيث بلغت نسبتهم (94.4) % من أفراد العينة الكلية، بينما بلغت نسبة الذين لم يتلقوا دورات تدريبية (5.6) % من إجمالي العينة المبحوثة.

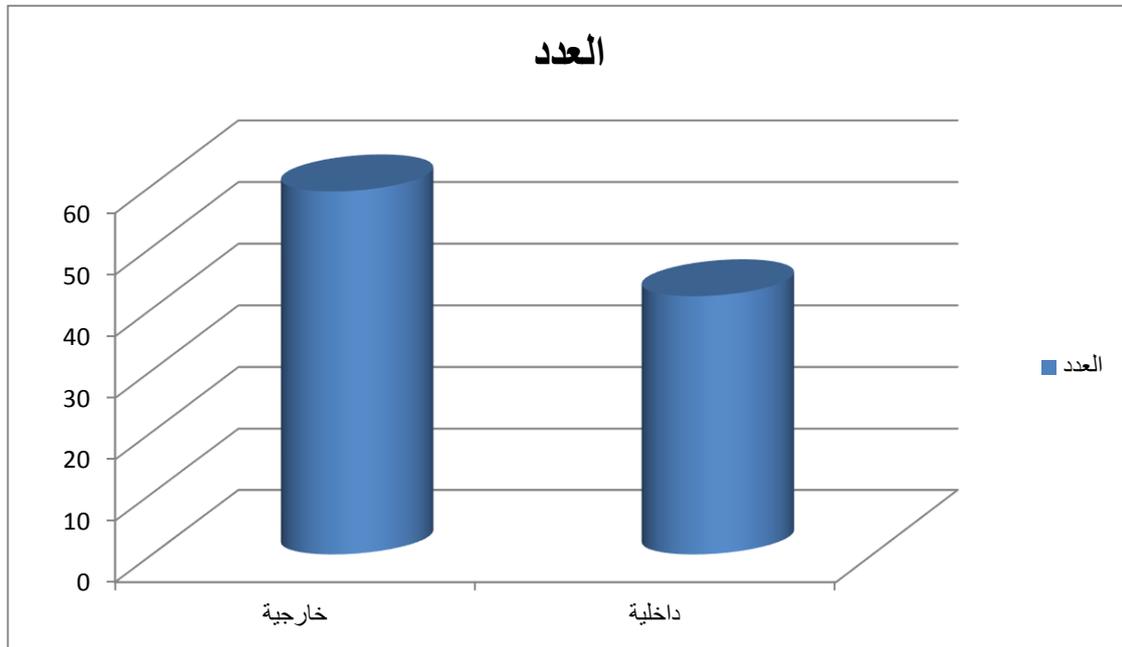
8/ توزيع أفراد العينة حسب نوع الدورات التدريبية

جدول رقم (4/ 12) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير نوع الدورات التدريبية

نوع الدورات التدريبية	العدد	النسبة %
خارجية	59	58.4
داخلية	42	41.6
المجموع	101	100%

المصدر إعداد الدراسة من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

شكل رقم (4/ 8) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير نوع الدورات التدريبية



يتضح من الجدول (5/ 12) والشكل رقم (5/ 8) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة تلقوا دورات خارجية حيث بلغت نسبتهم (58.4) % ، بينما بلغت نسبة الذين تلقوا دورات داخلية (41.6)% .

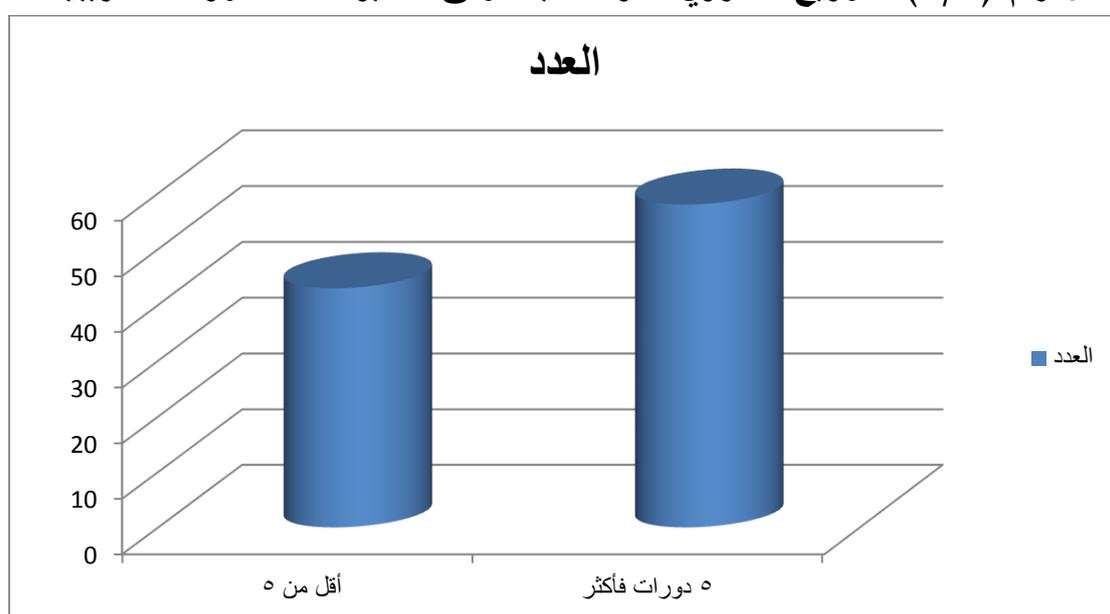
9/ توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية

جدول رقم (4/ 13) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير عدد الدورات التدريبية

عدد الدورات التدريبية	العدد	النسبة %
أقل من 5	43	42.6
5 دورات فأكثر	58	57.4
المجموع	101	100%

المصدر إعداد الدراسة من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

شكل رقم (4/ 9) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير عدد الدورات التدريبية



يتضح من الجدول (5/ 13) والشكل رقم (5/ 9) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة تلقوا 5 دورات فأكثر، حيث بلغت نسبتهم (57.4) % من أفراد العينة الكلية، بينما بلغت نسبة الذين تلقوا أقل من 5 دورات تدريبية في مجال التأمين (42.6) % من إجمالي العينة المبحوثة.

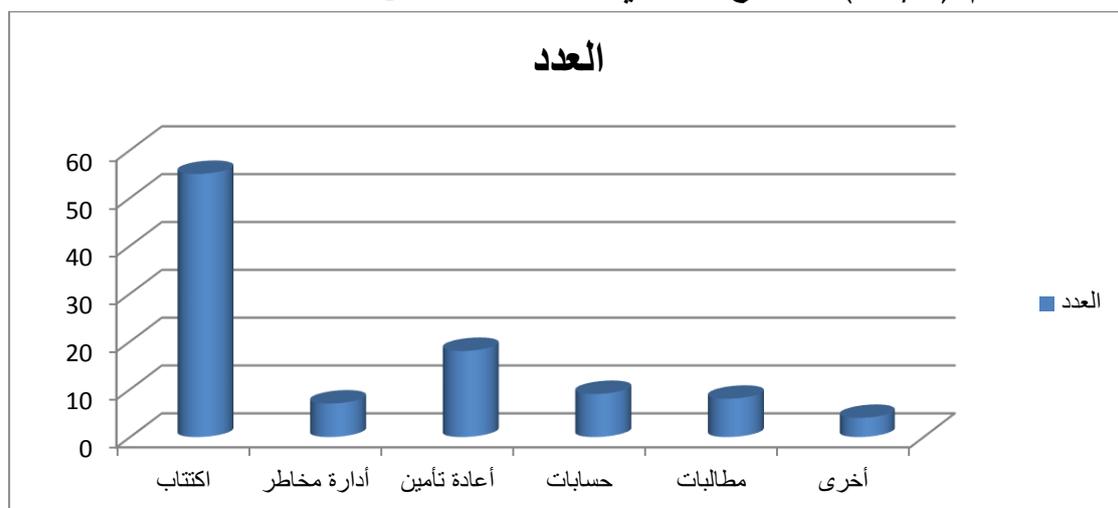
10/ توزيع أفراد العينة حسب مجال الدورات التدريبية

جدول رقم (4/ 14) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير مجال الدورات التدريبية

النسبة %	العدد	مجال الدورات التدريبية
54.5	55	إكتتاب
6.9	7	إدارة مخاطر
17.8	18	إعادة تأمين
8.9	9	حسابات
7.9	8	مطالبات
3.9	4	أخرى
100%	101	المجموع

المصدر إعداد الدراسة من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

شكل رقم (4/ 10) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير مجال الدورات التدريبية



يتضح من الجدول (5/ 14) والشكل رقم (5/ 10) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة تلقوا دورات تدريبية في مجال (الاكتتاب) حيث بلغت نسبتهم (54.5) %، ثم في المرتبة الثانية (إعادة التأمين) بنسبة (17.8) %، وأخيراً (المجالات الأخرى) بنسبة (3.9) % من إجمالي العينة المبحوثة.

المطلب الثاني : تحليل بيانات الدراسة الأساسية

يشتمل هذه الجزء من الدراسة تحليل لمحاور الدراسة الأساسية ومناقشة فروض الدراسة وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

1/التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين على عبارات الدراسة وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة .

2/ التحليل الإحصائي لعبارات محاور الدراسة حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة والبالغ قيمته (3)، والذي تم تقديره (مجموع درجات أوزان المقياس) (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) على مكونات المقياس $(1+2+3+4+5) / (3/15) = 3$. حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.

عرض وتحليل بيانات محاور الدراسة

المحور الأول: إدارة المخاطر

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس متغيرات إدارة المخاطر في المجتمع موضع الدراسة وذلك على النحو التالي:

(1) مخاطر السوق

جدول رقم (15/4) يوضح التوزيع التكراري لعبارات متغير مخاطر السوق

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبرة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
0.9	1	3.7	4	1.9	2	30.8	33	62.6	67	1/ ارتفاع معدلات التضخم يؤثر سلباً على القيمة السوقية للممتلكات و أقساط إعادة التأمين
0.9	1	0.9	1	4.7	5	31.8	34	61.7	66	2/ التذبذب في أسعار الصرف يؤثر على كفاية مبلغ التأمين
0	0	0.9	1	4.7	5	38.3	41	56.1	60	3/ السياسات الخارجية والاقتصادية الخاطئة تؤثر في حجم الاكتتاب .
0	0	0	0	0.9	1	22.4	24	76.6	82	4/ الوعي التأميني وانتشار ثقافة التأمين يؤدي إلى زيادة عدد العملاء داخل مظلة التأمين
5.6	6	7.5	8	24.3	26	39.3	42	23.4	25	5/ تهدف هيئة الرقابة على التأمين لوضع سياسات تسعير مناسبة تؤدي إلى الحصول على اتفاقيات إعادة تأمين مناسبة .
0	0	3.7	4	6.5	7	37.4	40	52.3	56	6/ عدم وجود إدارة مخاطر تعرض شركات التأمين لمواجهة مخاطر العسر المالي
0.9	1	6.5	7	6.5	7	29.9	32	56.1	60	7/ اختيار العميل الجيد يضمن سلامة نتائج اتفاقيات إعادة التأمين
0.9	1	5.6	6	8.4	9	47.7	51	37.4	40	8/ تعتمد شركات التأمين على خبراء فنيين لتقييم الأخطار .
0	0	5.6	6	10.3	11	44.9	48	39.3	42	9/ عدم المهنية المتمثلة في المنافسة الضارة في قبول الأخطار تؤدي إلى زيادة اتفاقيات إعادة تأمين ضعيفة
0.9	1	2.8	3	11.2	12	47.7	51	37.4	40	10/ مخاطر السوق تؤثر سلباً على اتفاقيات إعادة التأمين
1	11	3.72	40	8	85	37	396	50.3	538	اجمالي العبارات

يتضح من الجدول رقم (15/4) أن نسبة (87.3) % من أفراد العينة يوافقون على إجمالي العبارات التي تقيس (مخاطر السوق) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.7) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8) % و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (93.4) % من أفراد العينة يوافقون على أن معدلات التضخم يؤثر سلباً على القيمة السوقية للممتلكات و أقساط إعادة التأمين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.6) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.9) %.

2. يتبين من الفقرة رقم (2) إن نسبة (93.5) % من أفراد العينة يوافقون على أن التذبذب في أسعار الصرف يؤثر على كفاية مبلغ التأمين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.8) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.7) %.

3. يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (94.4) % من أفراد العينة يوافقون على أن السياسات الخارجية والاقتصادية الخاطئة تؤثر في حجم الاكتتاب ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.9) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.7) %.

4. يتبين من الفقرة رقم (4) إن نسبة (99.1) % من أفراد العينة يوافقون على أن الوعي التأميني وانتشار ثقافة التأمين يؤدي إلى زيادة عدد العملاء داخل مظلة التأمين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0.9) %.

5. يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (62.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن هيئة الرقابة على التأمين تهدف لوضع سياسات تسعير مناسبة تؤدي إلى الحصول على اتفاقيات إعادة تأمين مناسبة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين

على ذلك (13.1)%، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24.3) %.

6. يتبين من الفقرة رقم (6) إن نسبة (89.7)% من أفراد العينة يوافقون على أن عدم وجود إدارة مخاطر تُعرض شركات التأمين لمواجهة مخاطر العسر المالي ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.7) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.5) %.

7. يتبين من الفقرة رقم (7) أن نسبة (86)% من أفراد العينة يوافقون على أن اختيار العميل الجيد يضمن سلامة نتائج اتفاقيات إعادة التأمين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.4) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.5) %.

8. يتبين من الفقرة رقم (8) أن نسبة (85.1)% من أفراد العينة يوافقون على أن شركات التأمين تعتمد على خبراء فنيين لتقييم الأخطار ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (6.5)، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.4) %.

9. يتبين من الفقرة رقم (9) إن نسبة (84.2)% من أفراد العينة يوافقون على أن عدم المهنية المتمثلة في المنافسة الضارة في قبول الأخطار تؤدي إلى نتائج اتفاقيات إعادة تأمين ضعيفة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5.6)، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.3) %.

10. يتبين من الفقرة رقم (10) أن نسبة (85.1)% من أفراد العينة يوافقون على أن مخاطر السوق تؤثر سلباً على اتفاقيات إعادة التأمين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.7) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.2) %.

(2) / مخاطر الاكتتاب

جدول رقم (16/4) يوضح التوزيع التكراري لعبارات متغير مخاطر الاكتتاب

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
0	0	1.9	2	2.8	3	34.6	37	60.7	65	1/ عدم إعداد تقارير المسح الأولية المناسبة تؤدي إلى التقييم غير الصحيح للاحتفاظ بالخطر
20.6	22	50.5	54	12.1	13	13.1	14	3.7	4	2/ تقبل شركات التأمين جميع الإخطار الواردة إليها دون فحصها .
0.9	1	6.5	7	13.1	14	42.1	45	37.4	40	3/ إدارة المخاطر تعمل علي تقييم الخطر حسب طبيعته وفقاً لشروط اتفاقيات إعادة التأمين .
0.9	1	4.7	5	4.7	5	45.8	49	43.9	47	4/ تحدد إدارة الاكتتاب نوع التغطية المناسبة و مدي كفاية مبلغ التأمين قبل إصدار وثيقة التأمين .
0	0	3.7	4	10.3	11	46.7	50	39.3	42	5/ تقوم إدارة المخاطر بتقديم الإرشادات لإدارة الاكتتاب و متابعتها وفق المعايير المطلوبة.
0	0	3.7	4	15	16	33.6	36	47.7	51	6/ إدارة المخاطر تقوم بتحسين ومعالجة الخطر مما يؤدي إلى نتائج إيجابية لاتفاقيات إعادة التأمين .
4.7	5	11.2	2	18.7	20	25.2	27	40.2	43	7/ عدم وجود إدارة المخاطر يقود إلي زيادة أقساط إعادة التأمين
0	0	0.9	1	1.9	2	28	30	69.2	74	8/ التقييم الصحيح لمخاطر الاكتتاب يؤدي إلي نتائج جيدة في اتفاقيات إعادة التأمين .
0	0	0	0	0	0	25.2	27	74.8	80	9/ الاستعانة بالخبراء المختصين في إعداد تقارير المسح الأولية يساهم في التقييم الصحيح للخطر
3.01	29	9.2	79	8.73	84	32.70	315	46.32	446	اجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي 2018

يتضح من الجدول رقم (16/4) أن نسبة (79) % من أفراد العينة يوافقون على إجمالي العبارات التي تقيس (مخاطر الاكتتاب)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (11.3) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.7) % و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (95.3) % من أفراد العينة يوافقون على أن عدم إعداد تقارير المسح الأولية المناسبة تؤدي إلى التقييم غير الصحيح للإحتفاظ بالخطر ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.9) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.8) %.

2. يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (16.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن شركات التأمين تقبل جميع الأخطار الواردة إليها دون فحصها ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (71.1) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.1) %.

3. يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (79.5) % من أفراد العينة يوافقون على أن إدارة المخاطر تعمل على تقييم الخطر حسب طبيعته وفقاً لشروط اتفاقيات إعادة التأمين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.4) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.1) %.

4. يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (89.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن إدارة الاكتتاب تُحدد نوع التغطية المناسبة و مدى كفاية مبلغ التأمين قبل إصدار وثيقة التأمين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5.6) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.7) %.

5. يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (86%) من أفراد العينة يوافقون على أن إدارة المخاطر تقوم بتقديم الإرشادات لإدارة الاكتتاب و متابعتها وفق المعايير المطلوبة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.7) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.3) %.

6. يتبين من الفقرة رقم (6) أن نسبة (81.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن إدارة المخاطر تقوم بتحسين ومعالجة الخطر مما يؤدي إلى نتائج إيجابية لاتفاقيات إعادة التأمين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.7) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15) %.

7. يتبين من الفقرة رقم (7) أن نسبة (65.4%) من أفراد العينة يوافقون على أن عدم وجود إدارة المخاطر يقود إلى زيادة أقساط إعادة التأمين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (15.9) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.7) %.

8. يتبين من الفقرة رقم (8) أن نسبة (97.2%) من أفراد العينة يوافقون على أن التقييم الصحيح لمخاطر الاكتتاب يؤدي إلى نتائج جيدة في اتفاقيات إعادة التأمين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.9) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.9) %.

9. يتبين من الفقرة رقم (9) أن نسبة (100%) من أفراد العينة يوافقون على أن الإستعانة بالخبراء المختصين في إعداد تقارير المسح الأولية يساهم في التقييم الصحيح للخطر ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0) %.

(3) مخاطر الاستثمار

جدول رقم (17/4) يوضح التوزيع التكراري لعبارات متغير مخاطر الاستثمار

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
1.9	2	5.6	6	30.8	33	39.3	42	22.4	24	1/ تعمل إدارة المخاطر على توظيف السيولة بأفضل الخيارات لشركات التأمين المباشر .
0	0	0	0	10.3	11	39.3	42	50.5	54	2/ الإرشادات الفنية المقدمة من إدارة المخاطر عند الدخول في تغطية ذات مخاطر عالية تساعد في اتخاذ القرار الصحيح .
1.9	2	5.6	6	16.8	18	52.3	56	23.4	25	3/ عدم وجود إدارة لمخاطر الاستثمار في شركات التأمين يؤدي إلى ضعف الطاقة الاستيعابية .
0	0	1.9	2	11.2	12	45.8	49	41.1	44	4/ التوجيه الصحيح لعوائد الاستثمار يساعد على زيادة الطاقة الاستيعابية لاتفاقيات إعادة التأمين
0.9	1	0.9	1	13.1	14	49.5	53	35.5	38	5/ وجود قسم إدارة المخاطر يحمي حقوق حملة الأسهم و الأموال المستثمرة من خطر الإفلاس .
0	0	1.9	2	4.7	5	40.2	43	53.3	57	6/ جودة العمل بإدارة المخاطر تؤدي إلى تطوير المركز المالي للشركات و اختيار الاتفاقيات المناسبة .
0.9	1	1.9	2	11.2	12	39.3	42	46.7	50	7/ الإدارة الجيدة لمخاطر الاستثمار تقود إلى الحصول على اتفاقيات إعادة تأمين ممتازة .
0	0	1.9	2	22.4	24	44.9	48	30.8	33	8/ تعمل إدارة مخاطر الاستثمار على توظيف الاحتياطات الفنية مما يؤدي إلى الحصول على اتفاقيات مناسبة .
0.7	6	2.5	21	15	129	43.8	375	38	325	اجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي 2018

يتضح من الجدول رقم (17/4) أن نسبة (81.8) % من أفراد العينة يوافقون على اجمالي العبارات التي تقيس (مخاطر الاستثمار) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.2) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15) %.

و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (61.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن إدارة المخاطر تعمل على توظيف السيولة بأفضل الخيارات لشركات التأمين المباشر ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.5) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (30.8) %.

2. يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (89.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن الإرشادات الفنية المقدمة من إدارة المخاطر عند الدخول في تغطية ذات مخاطر عالية تساعد في اتخاذ القرار الصحيح ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.3) %.

3. يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (85.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن عدم وجود إدارة لمخاطر الاستثمار في شركات التأمين يؤدي إلى ضعف الطاقة الاستيعابية ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.5) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.8) %.

4. يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (86.9) % من أفراد العينة يوافقون على أن التوجيه الصحيح لعوائد الاستثمار يساعد على زيادة الطاقة الاستيعابية لاتفاقيات إعادة التأمين، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.9) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.2) %.

5. يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (85%) من أفراد العينة يوافقون على أن وجود قسم إدارة المخاطر يحمي حقوق حملة الأسهم و الأموال المستثمرة من خطر الإفلاس ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.8) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.1) %.

6. يتبين من الفقرة رقم (6) أن نسبة (93.5%) من أفراد العينة يوافقون على أن جودة العمل بإدارة المخاطر تؤدي إلى تطوير المركز المالي للشركات و اختيار الاتفاقيات المناسبة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.9) ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.7) %.

7. يتبين من الفقرة رقم (7) أن نسبة (86%) من أفراد العينة يوافقون على أن الإدارة الجيدة لمخاطر الاستثمار تقود إلى الحصول على اتفاقيات إعادة تأمين ممتازة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.8) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.2) %.

8. يتبين من الفقرة رقم (8) أن نسبة (75.8%) من أفراد العينة يوافقون على أن إدارة مخاطر الاستثمار تعمل على توظيف الاحتياطات الفنية مما يؤدي إلى الحصول على اتفاقيات مناسبة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.9) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.4) %.

الثاني: اتفاقيات إعادة التأمين

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس متغير اتفاقيات إعادة التأمين في المجتمع موضع الدراسة

جدول رقم (18/4) يوضح التوزيع التكراري لعبارات محور اتفاقيات إعادة التأمين

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبرة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
0.9	1	1.9	2	8.4	9	47.7	51	41.1	44	1/ إدارة المخاطر تؤدي إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين المباشر
0	0	0.9	1	2.8	3	42.1	45	54.2	58	2/ إدارة المخاطر الجيدة تؤدي إلى التقييم الصحيح عند الاكتتاب و الحصول على نتائج أعمال جيدة
0	0	0.9	1	2.8	3	43	46	53.3	57	3/ كفاءة إدارة المخاطر تساعد الشركات في الحصول على عُمولات جيدة نظير اكتتابها السليم ونتائجها المربحة للمعدين.
0	0	1.9	2	7.5	8	43	46	47.7	51	4/ الإدارة الجيدة للمخاطر توفر عُمولة أرباح عالية في نتائج أعمال اتفاقيات إعادة التأمين .
0	0	1.9	2	7.5	8	39.3	42	51.4	55	5/ التنسيق الجيد بين إدارة المخاطر وإدارة إعادة التأمين يؤدي إلى اختيار نوع الاتفاقيات المناسب للشركات
0.9	1	2.8	3	12.1	13	43.9	47	40.2	43	6/ استقلالية إدارة المخاطر تقود إلى اتخاذ القرار الصحيح مما يؤدي إلى اتفاقيات إعادة تأمين جيدة .
0	0	1.9	2	8.4	9	46.7	50	43	46	7/ جودة عمل إدارة المخاطر تساعد في الحصول على اتفاقيات الإعادة جيدة والاستقرار في معدل الخسارة .
0.9	1	0.9	1	4.7	5	47.7	51	45.8	49	8/ تظهر كفاءة إدارة المخاطر في الاكتتاب السليم مما يؤدي إلى نتائج أعمال مربحة لشركات الإعادة وتقديم أفضل الخدمات لشركات التأمين المباشر.
0	0	0.9	1	5.6	6	44.9	48	48.6	52	9/ كفاءة إدارة المخاطر تؤدي إلى الحصول على اتفاقيات إعادة تأمين جيدة وذات شروط مرنة .
0.3	3	1.6	15	6.64	64	44.26	426	47.26	455	اجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2018

يتضح من الجدول رقم (18/4) أن نسبة (91.4) % من أفراد العينة يوافقون على اجمالي العبارات التي تقيس (اتفاقيات إعادة التأمين) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.9) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.6) %.

و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (88.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن إدارة المخاطر تؤدي إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين المباشر ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.8) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.4) %.

2. يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (96.3) % من أفراد العينة يوافقون على أن إدارة المخاطر الجيدة تؤدي إلى التقييم الصحيح عند الاكتتاب و الحصول على نتائج أعمال جيدة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.9) % أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.8) %.

3. يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (96.3) % من أفراد العينة يوافقون على أن كفاءة إدارة المخاطر تساعد الشركات في الحصول على عمولات جيدة نظير اكتتابها السليم ونتائجها المربحة للمعدين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.9) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.8) %.

4. يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (90.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن الإدارة الجيدة للمخاطر توفرُ عمولة أرباح عالية في نتائج أعمال اتفاقيات إعادة التأمين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.9) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.5) %.

5. يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (90.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن التنسيق الجيد بين إدارة المخاطر وإدارة إعادة التأمين يؤدي إلى اختيار نوع الاتفاقيات المناسب للشركات ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (9.1) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.5) %.

6. يتبين من الفقرة رقم (6) أن نسبة (84.1) % من أفراد العينة يوافقون على أن استقلالية إدارة المخاطر تقود إلى اتخاذ القرار الصحيح مما يؤدي إلى اتفاقيات إعادة تأمين جيدة ،

بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.7) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.1) %.

7. يتبين من الفقرة رقم (7) أن نسبة (89.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن جودة عمل إدارة المخاطر تساعد في الحصول على اتفاقيات الإعادة جيدة والاستقرار في معدل الخسارة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.9) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.4) %.

8. يتبين من الفقرة رقم (8) أن نسبة (93.5) % من أفراد العينة يوافقون على أن كفاءة إدارة المخاطر تظهر في الاكتتاب السليم مما يؤدي إلى نتائج أعمال مربحة لشركات الإعادة وتقديم أفضل الخدمات لشركات التأمين المباشر ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.8) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.7) %.

9. يتبين من الفقرة رقم (9) أن نسبة (93.5) % من أفراد العينة يوافقون على أن كفاءة إدارة المخاطر تؤدي إلى الحصول على اتفاقيات إعادة تأمين جيدة وذات شروط مرنة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.9) % ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.6) %.

ثانياً "الإحصاء الوصفي لعبارات محاور متغيرات الدراسة"

يشتمل هذا الجزء على التحليل الإحصائي لعبارات محاور الدراسة حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة والبالغ قيمته (3) ، والذي تم تقديره (مجموع درجات أوزان المقياس) (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) على مكونات المقياس $(1+2+3+4+5) / (3/15) = 3$. حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3) ، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.

المحور الأول: إدارة المخاطر

فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس محور متغير إدارة المخاطر وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم ، وذلك على النحو التالي:

(1) مخاطر السوق

جدول رقم (19/4) الإحصاء الوصفي لعبارات محور متغير مخاطر السوق

الترتيب	مستوى الاستجابة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارات
2	مرتفعة جداً	90.6%	0.714	4.53	1/ ارتفاع معدلات التضخم يؤثر سلباً على القيمة السوقية للممتلكات و أقساط إعادة التأمين .
3	مرتفعة جداً	90.4%	0.718	4.52	2/ التذبذب في أسعار الصرف يؤثر على كفاية مبلغ التأمين .
4	مرتفعة جداً	90.0%	0.635	4.50	3/ السياسات الخارجية والاقتصادية الخاطئة تؤثر في حجم الاكتتاب .
1	مرتفعة جداً	95.2%	0.452	4.76	4/ الوعي التأميني وانتشار ثقافة التأمين يؤدي إلى زيادة عدد العملاء داخل مظلة التأمين .
10	مرتفعة	73.4%	1.08	3.67	5/ تهدف هيئة الرقابة علي التأمين لوضع سياسات تسعير مناسبة تؤدي إلي الحصول علي اتفاقيات إعادة تأمين مناسبة .
5	مرتفعة جداً	87.6%	0.772	4.38	6/ عدم وجود إدارة مخاطر تعرض شركات التأمين لمواجهة مخاطر العسر المالي .
6	مرتفعة جداً	86.8%	0.931	4.34	7/ اختيار العميل الجيد يضمن سلامة نتائج اتفاقيات إعادة التأمين
9	مرتفعة جداً	83.0%	0.866	4.15	8/ تعتمد شركات التأمين على خبراء فنيين لتقييم الأخطار .
7	مرتفعة جداً	83.6%	0.833	4.18	9/ عدم المهنية المتمثلة في المنافسة الضارة في قبول الأخطار تؤدي إلى زيادة اتفاقيات إعادة تأمين ضعيفة .
8	مرتفعة جداً	83.4%	0.810	4.17	10/ مخاطر السوق تؤثر سلباً على اتفاقيات إعادة التأمين
	مرتفعة جداً	86.4%	0.781	4.32	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2018

يتضح من الجدول رقم (19/4) ما يلي:

1/ جميع العبارات يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على أن هنالك استجابة مرتفعة جداً على العبارات التي تقيس متغير مخاطر السوق في

المجتمع موضع الدراسة، حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (4.32)، وانحراف معياري (0.781) وأهمية نسبية (86.4)% .

2/ كما يتضح أن الفقرة (الوعي التأميني وانتشار ثقافة التأمين يؤدي إلى زيادة عدد العملاء داخل مظلة التأمين). جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.76) وانحراف معياري (0.452) ، و بأهمية نسبية مرتفعة جداً بلغت (95.2)% .

تليها في المرتبة الثانية الفقرة (ارتفاع معدلات التضخم يؤثر سلباً على القيمة السوقية للممتلكات و أقساط إعادة التأمين) بمتوسط حسابي (4.53) وانحراف معياري (0.719) وبأهمية نسبية (90.6)% .

3/ أما أقل العبارات استجابةً من حيث الأهمية النسبية من قبل أفراد عينة الدراسة (تهدف هيئة الرقابة على التأمين لوضع سياسات تسعير مناسبة تؤدي إلى الحصول على اتفاقيات إعادة تأمين مناسبة) حيث بلغ متوسطها (3.67) وانحراف معياري (1.08) وأهمية نسبية بلغت (73.4)% .

(2) مخاطر الاكتتاب

جدول رقم (20/4) الإحصاء الوصفي لعبارات محور متغير مخاطر الاكتتاب

الترتيب	مستوى الاستجابة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارات
3	مرتفعة جدا	90.8%	0.64 8	4.5 4	1/ عدم إعداد تقارير المسح الأولية المناسبة تؤدي إلى التقييم غير الصحيح للإحتفاظ بالخطر
9	منخفضة	45.6%	1.05	2.2 8	2/ تقبل شركات التأمين جميع الأخطار الواردة إليها دون فحصها
7	مرتفعة جدا	81.6%	0.92 2	4.0 8	3/ إدارة المخاطر تعمل على تقييم الخطر حسب طبيعته وفقاً لشروط اتفاقيات إعادة التأمين .
4	مرتفعة جداً	85.4%	0.83 2	4.2 7	4/ تُحدد إدارة الاكتتاب نوع التغطية المناسبة و مدى كفاية مبلغ التأمين قبل إصدار وثيقة التأمين
6	مرتفعة	%84.2	0.83 0	4.2 1	5/ تقوم إدارة المخاطر بتقديم الإرشادات لإدارة الاكتتاب و متابعتها وفق المعايير المطلوبة.
5	مرتفعة جدا	%85.0	0.77 7	4.2 5	6/ إدارة المخاطر تقوم بتحسين ومعالجة الخطر مما يؤدي إلى نتائج إيجابية لاتفاقيات إعادة التأمين .
8	مرتفعة جدا	%77.0	0.84 7	3.8 5	7/ عدم وجود إدارة المخاطر يقود إلى زيادة أقساط إعادة التأمين
2	مرتفعة	%93.0	1.20	4.6 5	8/ التقييم الصحيح لمخاطر الاكتتاب يؤدي إلى نتائج جيدة في اتفاقيات إعادة التأمين .
1	مرتفعة جدا	%95.0	0.56 8	4.7 5	9/ الاستعانة بالخبراء المختصين في إعداد تقارير المسح الأولية يساهم في التقييم الصحيح للخطر .
	مرتفعة جدا	%82	0.85 2	4.1 0	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2018

يتضح من الجدول رقم (20/4) ما يلي:

1/ جميع العبارات يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على أن هنالك استجابة مرتفعة جداً على العبارات التي تقيس متغير مخاطر الاكتتاب في المجتمع موضع الدراسة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (4.10) وانحراف معياري (0.852) وأهمية نسبية (82)% .

2/ كما يتضح أن الفقرة (الإستعانة بالخبراء المختصين في إعداد تقارير المسح الأولية يساهم في التقييم الصحيح للخطر) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.75) بانحراف معياري (0.436) و بأهمية نسبية مرتفعة جداً بلغت (95)% .

تليها في المرتبة الثانية الفقرة (التقييم الصحيح لمخاطر الاكتتاب يؤدي إلى نتائج جيدة في اتفاقيات إعادة التأمين) بمتوسط حسابي (4.65) وانحراف معياري (0.568) وبأهمية نسبية (93)% .

3/ أما أقل العبارات استجابة من حيث الأهمية النسبية من قبل أفراد عينة الدراسة (تقبل شركات التأمين جميع الأخطار الواردة إليها دون فحصها) حيث بلغ متوسطها (2.28) وانحراف معياري (1.05) وأهمية نسبية بلغت (45.6)% .

(3) مخاطر الاستثمار

جدول رقم (21/4) الإحصاء الوصفي لعبارات محور متغير مخاطر الاستثمار

الترتيب	مستوى الاستجابة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارات
8	مرتفعة	75.0%	0.932	3.75	1/ تعمل إدارة المخاطر على توظيف السيولة بأفضل الخيارات لشركات التأمين المباشر .
2	مرتفعة جداً	88.0%	0.670	4.40	2/ الإرشادات الفنية المقدمة من إدارة المخاطر عند الدخول في تغطية ذات مخاطر عالية تساعد في اتخاذ القرار الصحيح .
7	مرتفعة	78.0%	0.889	3.90	3/ عدم وجود إدارة لمخاطر الاستثمار في شركات التأمين يؤدي إلى ضعف الطاقة الاستيعابية .
4	مرتفعة جداً	85.2%	0.731	4.26	4/ التوجيه الصحيح لعوائد الاستثمار يساعد على زيادة الطاقة الاستيعابية لاتفاقيات إعادة التأمين
5	مرتفعة	83.6%	0.762	4.18	5/ وجود قسم إدارة المخاطر يحمي حقوق حملة الأسهم و الأموال المستثمرة من خطر الإفلاس
1	مرتفعة جداً	89.0%	0.676	4.45	6/ جودة العمل بإدارة المخاطر تؤدي إلى تطوير المركز المالي للشركات و اختيار الاتفاقيات المناسبة .
3	مرتفعة جداً	85.8%	0.812	4.29	7/ الإدارة الجيدة لمخاطر الاستثمار تقود إلى الحصول على اتفاقيات إعادة تأمين ممتازة .
6	مرتفعة جداً	81.0%	0.781	4.05	8/ تعمل إدارة مخاطر الاستثمار على توظيف الاحتياطات الفنية مما يؤدي إلى الحصول على اتفاقيات مناسبة .
	مرتفعة جداً	83.2%	0.781	4.16	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2018

يتضح من الجدول رقم (21/4) ما يلي:

1/ جميع العبارات يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على أن هنالك استجابة مرتفعة جدا على العبارات التي تقيس متغير مخاطر الاستثمار في المجتمع موضع الدراسة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (4.16) وانحراف معياري (0.781) وأهمية نسبية (89)% .

2/ كما يتضح أن الفقرة (جودة العمل بإدارة المخاطر تؤدي إلى تطوير المركز المالي للشركات و اختيار الاتفاقيات المناسبة)، جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.45) بانحراف معياري (0.676) و بأهمية نسبية مرتفعة جداً بلغت (89)% .

تليها في المرتبة الثانية الفقرة (الإرشادات الفنية المقدمة من إدارة المخاطر عند الدخول في تغطية ذات مخاطر عالية تساعد في اتخاذ القرار الصحيح) بمتوسط حسابي (4.40) وانحراف معياري (0.670) وبأهمية نسبية (85)% .

3/ أما أقل العبارات استجابة من حيث الأهمية النسبية من قبل أفراد عينة الدراسة (تعمل إدارة المخاطر على توظيف السيولة بأفضل الخيارات لشركات التأمين المباشر .) حيث بلغ متوسطها (3.75) وانحراف معياري (0.932) وأهمية نسبية بلغت (75)% .

المحور الثاني: اتفاقيات إعادة التأمين

فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس محور متغير اتفاقيات إعادة التأمين وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم .

جدول رقم (22/4) الإحصاء الوصفي لعبارات محور متغير اتفاقيات إعادة التأمين

الترتيب	مستوى الاستجابة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارات
8	مرتفعة جداً	85.2%	0.768	4.26	1/ إدارة المخاطر تؤدي إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين المباشر
1	مرتفعة جداً	89.8%	0.604	4.49	2/ إدارة المخاطر الجيدة تؤدي إلى التقييم الصحيح عند الاكتتاب و الحصول علي نتائج أعمال جيدة .
2	مرتفعة جداً	89.6%	0.605	4.48	3/ كفاءة إدارة المخاطر تساعد الشركات في الحصول على عمولات جيدة نظير اكتتابها السليم ونتائجها المريحة للمعدين.
6	مرتفعة جداً	87.2%	0.705	4.36	4/ الإدارة الجيدة للمخاطر توفر عمولة أرباح عالية في نتائج أعمال اتفاقيات إعادة التأمين
4	مرتفعة جداً	88.0%	0.711	4.40	5/ التنسيق الجيد بين إدارة المخاطر وإدارة إعادة التأمين يؤدي إلى اختيار نوع الاتفاقيات المناسب للشركات .
9	مرتفعة جداً	84.0%	0.829	4.20	6/ استقلالية إدارة المخاطر تقود إلى اتخاذ القرار الصحيح مما يؤدي إلى اتفاقيات إعادة تأمين جيدة
7	مرتفعة جداً	86.0%	0.705	4.30	7/ جودة عمل إدارة المخاطر تساعد في الحصول على اتفاقيات إعادة جيدة والاستقرار في معدل الخسارة
6	مرتفعة جداً	87.2%	0.708	4.36	8/ تظهر كفاءة إدارة المخاطر في الاكتتاب السليم مما يؤدي إلى نتائج أعمال مريحة لشركات الإعادة وتقديم أفضل الخدمات لشركات التأمين المباشر.
3	مرتفعة جداً	88.2%	0.643	4.41	9/ كفاءة إدارة المخاطر تؤدي إلى الحصول على اتفاقيات إعادة تأمين جيدة وذات شروط مرنة .
	مرتفعة جداً	87.2%	0.697	4.36	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2018

يتضح من الجدول رقم (22/4) ما يلي:

1/ جميع العبارات يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) ، وهذه النتيجة تدل على أن هنالك استجابة مرتفعة جداً على العبارات التي تقيس متغير اتفاقيات إعادة التأمين في المجتمع موضع الدراسة، حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (4.36) وانحراف معياري (0.697) وأهمية نسبية (87.2)% .

2/ كما يتضح أن الفقرة (إدارة المخاطر الجيدة تؤدي إلى التقييم الصحيح عند الاكتتاب و الحصول على نتائج أعمال جيدة) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية ، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.49) بانحراف معياري (0.604) و بأهمية نسبية مرتفعة جداً بلغت (89.8)% .

تليها في المرتبة الثانية الفقرة (كفاءة إدارة المخاطر تساعد الشركات في الحصول على عمولات جيدة نظير اكتتابها السليم ونتائجها المربحة للمعيدين) بمتوسط حسابي (4.48) وانحراف معياري (0.605) وبأهمية نسبية (89.6)% .

3/ أما أقل العبارات استجابة من حيث الأهمية النسبية من قبل أفراد عينة الدراسة (استقلالية إدارة المخاطر تقود إلى اتخاذ القرار الصحيح مما يؤدي إلى اتفاقيات إعادة تأمين جيدة) ، حيث بلغ متوسطها (4.20) وبانحراف معياري (0.829) وأهمية نسبية بلغت (84)% .

المبحث الثالث: اختبار فروض الدراسة

يشتمل المبحث مناقشة فروض الدراسة والتي تتمثل في الفروض التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر على اتفاقيات إعادة التأمين في قطاع التأمين السوداني . وتتفرع منها الفروض التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السوق على اتفاقيات إعادة التأمين في قطاع التأمين السوداني .

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الاكتتاب على اتفاقيات إعادة التأمين في قطاع التأمين السوداني .

3 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الاستثمار على اتفاقيات إعادة التأمين في قطاع التأمين السوداني .

ولإثبات هذه الفروض استخدمت الباحثة أسلوب تحليل الإنحدار ، وذلك باعتباره الأسلوب الإحصائي المناسب، حيث يقوم هذا الأسلوب باختبار مدى وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كمتغير مستقل واتفاقيات إعادة التأمين كمتغير تابع في المجتمع موضع الدراسة، وفيما يلي نتائج اختبار فروض الدراسة الفرعية:

أولاً توصيف نموذج الدراسة Model Specification

يتضمن النموذج المقترح لقياس أثر إدارة المخاطر على اتفاقيات إعادة التأمين ، على عدد من المتغيرات تم تحديدها من خلال الدراسات والتطبيقية وهي تتمثل في المتغيرات التالية :

* **المتغير المستقل:** إدارة المخاطر، ويشتمل على ثلاثة متغيرات وهي:

1- **مخاطر السوق :** وهي الانحراف الفعلي في العائد المتوقع أو التذبذب في قيم الأشياء.

2- **مخاطر الائتتاب:** وهي المخاطر المتعلقة بالتسعير وعدم كفاية مبلغ التأمين و انتقاء الأخطار .

3- **مخاطر الاستثمار :** وهي مخاطر التقلبات في العائد المتوقع من الاستثمار **المتغير التابع:**

* **اتفاقيات إعادة التأمين:**

وهي اتفاق بين هيتين أو أكثر ،تقوم الأولى بإسناد جميع الأخطار المقبولة لديها وتسمى بالشركة المسندة إلى جهة أخرى تتحمل عبء هذه الأخطار مقابل مبلغ مالي معين يدفع جملةً أو على أقساط، وتسمى بمعيد التأمين الذي يقوم بدفع التعويضات للشركة المسندة عند حدوث الخسائر،وعليه يمكن صياغة النموذج الرياضي على النحو التالي:

$$AR : f (R1,R2 , R3)$$

حيث :-

AR : اتفاقيات إعادة التأمين
R1 : مخاطر السوق
R2 : مخاطر الاكتتاب
R3 : مخاطر الاستثمار

$$LOG(AR) = B0 + B1R1 + B2R2 + B3R3 + ui) - (1)$$
$$B0, B1, B2, B3, > 0$$

وبالرجوع إلى الدراسات التطبيقية في هذا المجال يتوقع أن تكون إشارات المعالم كما يلي :-

- إشارة الثابت من المتوقع أن تكون موجبة (B_0)، حيث يمثل قيمة اتفاقيات إعادة التأمين عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل إدارة مخاطر السوق (B_1) موجبة لوجود علاقة طردية بين إدارة مخاطر السوق واتفاقيات إعادة التأمين .

- يتوقع إن تكون إشارة معامل إدارة مخاطر الاكتتاب (B_2) موجبة لوجود علاقة طردية بين إدارة مخاطر الاكتتاب واتفاقيات إعادة التأمين.

- ومن المتوقع أن تكون إشارة معامل إدارة مخاطر الاستثمار (B_3) موجبة لوجود علاقة طردية بين إدارة مخاطر الاستثمار واتفاقيات إعادة التأمين.

ثانياً تقدير نموذج الدراسة:

سيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة وباستخدام برنامج التحليل SPSS تم الوصول إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (23) التالي :

جدول رقم (23/4) نتائج نموذج الدراسة

المستوى المعنوية	قيمة t	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيم المعالم	المتغيرات
0.0000	14.42	0.402	5.79	C
0.081	1.79	0.042	0.076	مخاطر السوق
0.0000	4.449	0.021	0.092	مخاطر الاكتتاب
0.011	2.68	0.065	0.174	مخاطر الاستثمار

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج التحليل 2018

R (R-Squared) 0.36

F=6.78 Prob (F.Statistic): 0.001

DW:1.80

يتضح من الجدول رقم (23/4) مايلي:

(1) // التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير:

يتضح من الجدول رقم (23/4) أن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي:

* معامل انحدار متغير مخاطر السوق بلغت قيمته (0.076) ، وهذا يعنى وجود علاقة طردية بين مخاطر السوق و اتفاقيات إعادة التأمين في المجتمع موضوع الدراسة ، وبالتالي فإن تغير قدره (10)% في مخاطر السوق يعمل على إحداث تغير في اتفاقيات إعادة التأمين قدره (0.76) .

* معامل انحدار متغير مخاطر الاكتتاب بلغت قيمته (0,092) ، وهذا يعنى وجود علاقة عكسية بين مخاطر الاكتتاب و اتفاقيات إعادة التأمين في المجتمع موضع الدراسة، وبالتالي فإن تغير قدره (10)% في مخاطر الاكتتاب يعمل على إحداث تغير في اتفاقيات إعادة التأمين قدره (0.092)

* معامل انحدار متغير مخاطر الاستثمار بلغت قيمته (0.174) ، وهذا يعنى وجود علاقة عكسية بين مخاطر الاستثمار و اتفاقيات إعادة التأمين في المجتمع موضع الدراسة ، وبالتالي فإن تغير قدره (10)% في مخاطر الاستثمار يعمل على إحداث تغير في اتفاقيات إعادة التأمين قدره (1.74) .

(2) // تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي :-

(أ) - معنوية المعالم المقدرة :-

يتضح من الجدول (23/4) جميع المتغيرات المستقلة (مخاطر السوق، مخاطر الاكتتاب، مخاطر الاستثمار) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لمتغيرات (مخاطر الاكتتاب، مخاطر الاستثمار) أقل من 5% ، بينما بلغت قيمة مستوى المعنوية لمتغير مخاطر السوق (0.081) ، وهى قيمة أقل من 10% مما يجعلنا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من إدارة المخاطر (مخاطر السوق ، مخاطر الاكتتاب ، مخاطر الاستثمار) واتفاقيات إعادة التأمين.

(ب) - معنوية النموذج :-

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ، ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لإختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيم F (6.78) بمستوى معنوية (0.001) ، وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05) ، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، مما يدل على أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

(ج) - جودة توفيق المعادلة :-

يدل معامل التحديد المعدل والذي بلغت قيمته (0.82) أن نسبة (82) % من التباين الكلي في المتغير التابع اتفاقيات إعادة التأمين تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (مخاطر السوق ، مخاطر الاكتتاب ، مخاطر الاستثمار) بينما (18%) فقط من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق العلاقة بين إدارة المخاطر واتفاقيات إعادة التأمين .

(3) // التقييم وفقاً للمعيار القياسي:

بعد أن اجتاز النموذج اختبارات النظرية الاقتصادية والإحصائية ، لا بد أن تجرى عليه الإختبارات القياسية أو ما يُعرف باختبارات الدرجة الثانية، وذلك من خلال التأكد من عدم وجود مشاكل القياسي ، وسوف يتم التأكد من المشاكل التالية:

1/ اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

يتم استخدام مصفوفة الارتباط الخطي البسيط للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة ، وكقاعدة عامة توجد مشكلة ارتباط خطي إذا كانت قيمة معامل الارتباط بين متغيرين مستقلين داخل المعادلة أكبر من (0.80). وفيما يلي مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج.

جدول رقم (24/4) مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة

	مخاطر السوق	مخاطر الاكتتاب	مخاطر الاستثمار
مخاطر السوق	1	0.76	0.55
مخاطر الاكتتاب	0.76	1	0.52
مخاطر الاستثمار	0.55	0.52	1

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول رقم (24/4) ومن مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السوق، مخاطر الاكتتاب، مخاطر الاستثمار) عدم وجود ارتباط قوي بين متغيرات النموذج مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات التفسيرية للنموذج .

2/ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

- تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار (ديرين واتسون) حيث نجد أن قيمة (DW) والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوي أو تقترب من القيمة المعيارية (DW=2)، إذ بلغت قيمة ديرين -واتسون (1.80) في النموذج المقدر وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية، والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبقية.

ثالثاً مناقشة فروض الدراسة

الفرضية الفرعية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السوق واتفاقيات إعادة التأمين في قطاع التأمين السوداني.

يتضح من خلال نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السوق واتفاقيات إعادة التأمين، حيث جاءت إشارة معامل العلاقة بين المتغيرين إشارة موجبة، حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (0.076)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (23/4).

كما اتضح أيضاً من الجدول (23/4) نتائج تقدير النموذج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السوق واتفاقيات إعادة التأمين، وذلك من خلال اختبار T حيث بلغت قيمة (1.79) لمعامل العلاقة بين مخاطر السوق واتفاقيات إعادة التأمين بقيمة احتمالية (0.081) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 10% ، مما يدل على قبول وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية مخاطر السوق واتفاقيات إعادة التأمين بالمجتمع موضع الدراسة .

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الفرعية الأولى والتي نصت (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مخاطر السوق واتفاقيات إعادة التأمين).
الفرضية الفرعية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الاكتتاب واتفاقيات إعادة التأمين في قطاع التأمين السوداني.

يتضح من خلال نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الاكتتاب واتفاقيات إعادة التأمين ، حيث جاءت إشارة معامل العلاقة بين المتغيرين إشارة موجبة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.092) ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم(23/4).

كما اتضح أيضاً من الجدول (23/4) نتائج تقدير النموذج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الاكتتاب واتفاقيات إعادة التأمين ، وذلك من خلال اختبار T ، حيث بلغت قيمة (4.449) لمعامل العلاقة بين مخاطر الاكتتاب واتفاقيات إعادة التأمين بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% ، مما يدل على قبول وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية مخاطر الاكتتاب واتفاقيات إعادة التأمين بالمجتمع موضع الدراسة .

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الفرعية الثانية والتي نصت (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مخاطر الاكتتاب واتفاقيات إعادة التأمين).

الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الاستثمار واتفاقيات إعادة التأمين في قطاع التأمين السوداني.

يتضح من خلال نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الاستثمار واتفاقيات إعادة التأمين ، حيث جاءت إشارة معامل العلاقة بين المتغيرين إشارة موجبة ، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.174) ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (23/4).

كما اتضح أيضاً من الجدول (23/4) نتائج تقدير النموذج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الاستثمار واتفاقيات إعادة التأمين ، وذلك من خلال اختبار T ، حيث بلغت قيمة (2.68) ، لمعامل العلاقة بين مخاطر الاستثمار واتفاقيات إعادة التأمين بقيمة احتمالية (0.011)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% ، مما يدل على قبول وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية مخاطر الاستثمار واتفاقيات إعادة التأمين بالمجتمع موضع الدراسة .

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الفرعية الثالثة والتي نصت (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مخاطر الاستثمار واتفاقيات إعادة التأمين).

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المراجع والمصادر

الملاحق

الخاتمة

أولاً : النتائج :

1/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين إدارة مخاطر السوق وإتفاقيات إعادة التأمين
2 / المنافسة الضارة في قبول الأخطار المكتتبه تؤدي إلى نتائج إعادة تأمين
ضعيفة .

3/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين إدارة مخاطر الاكتتاب و
إتفاقيات إعادة التأمين .

4 / التقييم الصحيح لمخاطر الاكتتاب يؤدي إلى نتائج جيدة في إتفاقيات إعادة التأمين .

5/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين إدارة مخاطر الاستثمار وإتفاقيات
إعادة التأمين.

4/ التوظيف الصحيح للسيولة و لعوائد الاستثمار يساعد على زيادة الطاقة الاستيعابية
لاتفاقيات إعادة التأمين.

5/ عدم وجود قسم لإدارة المخاطر يعرض شركات التأمين لمخاطر العسر المالي.

6/ جودة عمل إدارة المخاطر تؤدي إلى نتائج أعمال جيدة في إتفاقيات إعادة
تأمين و استقرار معدل الخسارة .

7/ وجود أثر إيجابي لإدارة المخاطر على إتفاقيات إعادة التأمين .

ثانياً : التوصيات :

1/ توصي الدراسة الجهاز القومي للرقابة على التأمين بضرورة وضع سياسات
تسعير تنظم عمل السوق وتضمن المهنية و المنافسة الشريفة بين الشركات .

2/ توصي الدراسة بالإعتماد على الخبراء الفنيين في عملية إعداد تقارير المسح و
تقييم الأخطار.

3/ توصي الدراسة بضرورة توظيف السيولة والإحتياطيات الفنية وعوائد الاستثمار
لزيادة الطاقة الاستيعابية لاتفاقيات إعادة التأمين.

4 / ضرورة وجود قسم منفصل لإدارة المخاطر داخل شركات التأمين يحمي
الشركات من مخاطر العسر المالي.

5/ توصي الدراسة بضرورة التنسيق الجيد بين إدارة المخاطر و إدارة إعادة التأمين مما يؤدي إلى اختيار نوع اتفاقيات إعادة التأمين المناسبة .

توصيات بدرسات مستقبلية :

- 1/ مخاطر الاستثمار في شركات التأمين السودانية .
- 2/ دور إتفاقيات إعادة التأمين في حماية شركات التأمين من مخاطر الاكتتاب .
- 3/ دور إتفاقيات إعادة التأمين في حماية حقوق حملة الوثائق .
- 4/ أثر القوانين و اللوائح التي تحكم سوق التأمين علي الأداء في شركات التأمين السودانية .
- 5/ أثر دخول رأس المال الأجنبي على شركات التأمين السودانية .

المراجع و المصادر :

أولاً: القرآن الكريم :

ثانياً: الكتب و المراجع العلمية:

- 1) إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية 2009م.
- 2) ابراهيم عبد النبي حمودة ، مبادئ التأمين ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1997-1998م
- 3) أحمد السيد عبد المطلب حسن ، التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي ، مركز فقيه للأبحاث والتطوير ،الرياض ط 1997م.
- 4) جمال عبد الرحيم حربي ،مصطفى عبد الغني، إدارة الخطر والتأمين ، القاهرة 2007-2008م
- 5) جمال عبد الباقي واصف، مبادئ الخطر وإدارة التأمين، (دار الكتب الأكاديمية، القاهرة: 2004.
- 6) جورج رجيداء، تعريب أ.د محمد توفيق البلغيني، أ.د إبراهيم مهدي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، (دار المريخ للنشر والتوزيع ، السعودية :2006).
- 7) جورج رجيداء، تعريب أ.د محمد توفيق البلغيني، أ.د إبراهيم مهدي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ،(دار المريخ للنشر والتوزيع ، السعودية :2006.
- 8) جمال غريب ،دار الإعتصام للنشر ، التأمين التجاري و البديل الإسلامي ، القاهرة، 1399هـ،.
- 9) حسين يوسف العجمي ، شهادة في التأمينات العامة ، معهد البحرين للدراسات المصرفية و المالية ، البحرين 2001
- 10) حسين يوسف العجمي ، ابراهيم شريف الرئيس ، الأوجه القانونية للتأمين، معهد البحرين للدراسات المصرفية و المالية البحرين 2009م
- 11) شوقي سيف النصر ، الأصول العملية و العملية للخطر ، جامعة القاهرة ، ط 3، القاهرة 2012م

- (12) مختار محمود الهانس، د. إبراهيم محمد إبراهيم عبد ربه، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 2001م.
- (13) محمد وفاق ، إدارة الخطر و التأمين من المنظور النظري والعملي ، ط: 1998، دار زهران للنشر
- (14) محمد توفيق البلغيني، جمال عبد الغني واصف ، مبادئ إدارة الخطر و التأمين ، دار الكتب الأكاديمية ، القاهرة
- (15) محمد صلاح الدين صدقي و آخرون، التأمين وإدارة المخاطر الأسس و النواحي العلمية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة
- (16) محمد صلاح الدين صدقي و آخرون، إدارة الأخطار و أمن المنشأة، مطابع الدار الهندسية، القاهرة
- (17) محمد وحيد عبد البارئ، إدارة الخطر و التأمين التجاري والاجتماعي ، جامعة القاهرة 1997م
- (18) محمد جودت ناصر ، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر، 1998.
- (19) منصور ، احمد سيف الإسلام ، الخطر و التأمين ، الاسكندرية ، دار النهضة العربية ، ص113، 1999م
- (20) ممدوح حمزة أحمد إدارة الخطر و التأمين ، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002م
- (21) عصام الدين عمرو وآخرون، إعادة التأمين و الطاقة الاستيعابية للسوق العربي، ط1، 2000م
- (22) عالية حلمي، إعادة التأمين ، معهد البحرين للدراسات المالية و المصرفية، البحرين 2001م
- (23) عادل داوود ، مقدمة في إعادة التأمين ، دار وديريبي ،لندن ط1، 1991م
- (24) د. عيسى عبده، التأمين بين الحل و الحرام ، دار الاعتصام القاهرة .
- (25) تاج السر محمد حامد ، عقد التأمين فقهاً و قضاءً ، مركز شريح للنشر ، ط2 ، الخرطوم 2000م

(26) نبيل مختار ، موسوعة التأمين ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية، 2005م

(27) نبيل مختار ، إعادة التأمين ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2005م

ثالثاً : المراجع الأجنبية:

1) Vaughan, J. Emmett, *Fundamentals of Risk and Insurance*, 1982, John Wiley & Sons, pp. 13-17

2) Irving Pfeffer, *Insurance and Economic Theory* (Homewood, III. Richard D. Irwin, 1956), p. 42.

3) Principles of Risk Management and Insurance (2001), Gorge E. Rejda, Addison Wesley Longman,inc

4) Tarafa Shraiki, Refed Mohamed : role of insurance sector in economic activity, Tishreen University, Journal for resrarch and scientific Studies , Economic and legal science seies, 2008 .

5) David M.Raim .and Joly.Understantanding re insurance company ,2007Principles and Practice, Insurance Instiute of American , Pennsylvania ,2005 Conner M.Harirson , Re insurance 6)

رابعاً: الدوريات والنشرات و المجلات العلمية :

(1) فتاوي الهيئة العليا للرقابة الشرعية على أعمال التأمين ، 1991م

(2) محمد موسى إدريس ، تطور جهاز الإشراف و الرقابة على أعمال التأمين ، سمنار الوحدات الحكومية، هيئة الرقابة على التأمين ، ابريل 1994م

(3) شركة إعادة التأمين الوطنية السودان ،عقد التأسيس والنظام الأساسي ، 2010م

(4) د. عبد الله محمد عبد الله ، سياسة الاكتتاب ، مجلة جامعة النيلين دورية علمية نصف سنوية محكمة،تصدر عن جامعة النيلين ،مجلد رقم1، عددرقم1،ديسمبر-2015 م

(5) أ.عديلة خنوسة، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الشلف الجزائر ، يونيو 2018م

(6) مروان شموط وكنجو عبود كنجو ،أسس الاستثمار ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر ، 2008م

خامساً : الرسائل الجامعية :

(1) مبارك عبد القادر الهلالي ، تقويم عملية الإشراف و الرقابة على التأمين في السودان ،

رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 1999م

(2)مجتبى هاشم رمضان ، أثر إعادة التأمين على الاقتصاد القومي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ، 2010 م

- 3) الطيب ابراهيم سبيل، الأثر الاقتصادي لاتفاقيات تجاوز الخسارة، دراسة تطبيقية سوق التأمين السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، 2005م
- 4) أسيل جميل قزعاط، تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين و استثماراته في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009م
- 5) رقية سليمان محمد الشايقي، تسويق خدمات التأمين في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، 2010م
- 6) سامي ميرغني أحمد مرسي، إدارة الأخطار و أثرها على الملاءة المالية لشركات التأمين (دراسة حالة سوق التأمين السوداني)، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة النيلين، 2011م
- 7) زيار آمال، دور مجتمعات التأمين في تغطية الأخطار الكبرى، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس - سطيف الجزائر.
- 8) سعيد حاكذ زكي، التغطيات النسبية والأنسبية في اتفاقيات إعادة التأمين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة جمهورية مصر العربية، 1989م
- 9) نجات شاکر محمود، إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني، دراسة منشورة في مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد الرابع 2012م.
- 10) د. السيد حامد حسن محمد، صيغ مخاطر واستثمار أقطاب التأمين التعاوني تحليل و تقييم، ورقة عمل مقدمة في ملتقى التأمين التعاوني المملكة العربية السعودية، الرياض، 2009م
- 11) لفتاحة سعاد، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة المالية 2، دراسة ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس، فلسطين 2015م
- 12) سعاد حسين عليوي، دور إدارة الخطر و أثره في السياسة الاكتتابية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة بغداد، 2016م
- 13) بُرعي عثمان الشريف، تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبه لدى شركات التأمين المباشر (دراسة تطبيقية على شركة التأمين الإسلامية)، رسالة دكتوراه في التأمين غير منشورة، جامعة الرباط الوطني، 2016م

سادساً: الأوراق العلمية

- 1 (يوسف كمال ، ورقة عمل بعنوان مخاطر الاستثمار المالي وطرق تقليلها ،منتدى الإدارة المالية و المحاسبية ،2013م
- 2) خليل العليان محمود عبد الرحمن ، فرص وتحديات وسبل تطوير سوق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية في مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، منشورة على موقع كيوببيديا 2010م
- 3) د. نبيل حشاد رئيس قسم المركز العربي للدراسات الاستشارية والمالية، ورقة عمل بعنوان الأزمة المالية العالمية الحلول والمعالجات ، منشور على موقع مؤشر ناسداك الأمريكي القاهرة، 2008،

سابعاً: التقارير

- 1.تقرير إتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين السوداني للأعوام 2008-2016م
- 2.تقارير الجهاز القومي للرقابة على التأمين لسوق التأمين السوداني 2008م - 2016م
- 3.تقارير الأداء السنوية(الحسابات الختامية) لسوق التأمين السوداني 2008 - 2016م
- 4.التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين لمنطقة الكوميسا للعام 2016م
- 5.التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين الوطنية ،التقرير السنوي 2014، الخرطوم .

ثامناً: القوانين و التشريعات و المعايير :

- 1- قانون الرقابة على التأمين 2001م
- 2- لوائح و نظم ممارسة أعمال التأمين ، مؤسسة النقد العربي السعودية 1426هـ
- 3- اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بموجب القانون الملكي رقم 32/م المملكة العربية السعودية 1424هـ
- 4- المعيار 14 إدارة الخطر لشركات التكافل الإسلامي و مجلس الخدمات المالية IFSB

تاسعاً: المقابلات الشخصية :

- 1/ محمود أبكر ، مدير ادارة المخاطر شركة شيكان للتأمين 2014م
- 2/ عثمان الهاشمي ، المستشار الفني لشركة إعادة التأمين الوطنية 2016م
- 3/ جعفر كروم ، مدير إدارة المخاطر شركة البركة للتأمين 2017م
- 4/ عادل حربي ، مساعد المدير العام لشركة الشرق الأوسط للتأمين 2017م

5/ د. إبراهيم الخُزامي مساعد المدير العام لإدارة المخاطر شركة البركة للتأمين 2017م
عاشراً : الشبكة العنكبوتية :

1/ مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، الشبكة الدولية للمعلومات

www.giem.info/article/detalis/id/412

2/ ماجدة حسين ربيعة : مقدمة في إعادة التأمين ، الشبكة الدولية للمعلومات

www.Altamin-heoxs/159-topics

ملحق رقم (1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد/..... الفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: إستمارة استبانة

يقوم الباحث بإعداد أطروحة للحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة التأمين، بعنوان :

تقويم أثر إدارة المخاطر علي إتفاقيات إعادته التأمين (دراسة تطبيقية علي قطاع التأمين السوداني

في الفترة من 2007-2016 م)

يقوم الباحث بدراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين السودانية وتحتاج هذه الدراسة الي بعض المعلومات و البيانات الضرورية التي سيتم الحصول عليها من خلال الاجابة علي الاسئلة التي تتضمنها الاستبانة وعليه ارجو شاكراً تعاونكم معنا في الاجابه علي أسئلة هذه الاستبانة حتي تتم الفائدة المرجوة من الدراسة، وذلك لما تتمتعون به من خبرة ودراية علمية وعملية في مجال الدراسة، كما نود إن نحيط سيادتكم علماً بأن المعلومات المقدمة تحظى بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

،، مع وافر الشكر والتقدير،،،

الباحث

رياح خالد الطيب محمود

ت: 0912251881

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

الرجاء وضع علامة (√) أمام العبارات التي ترونها مناسبة:

- 1/ النوع: ذكر أنثى
- 2/ العمر: أقل من 30 سنة من 30 - 40 سنة من 41 - 50 سنة أكثر من 50 سنة

3/ المؤهل العلمي:

- بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير دكتوراه زمالة
- أخرى أذكرها.....

4/ التخصص العلمي :

- تأمين إدارة أعمال إقتصاد محاسبة
- أخرى أذكرها.....

5/ المركز الوظيفي :

- مدير عام مدير إعادة تأمين مدير إدارة المخاطر فني تأمين
- أخرى.....

6/ سنوات الخبرة :

- أقل من 5 سنوات 5 - 10 سنوات أكثر من 10 سنة

7/ هل تلقيت دورات تدريبية في مجال التأمين .

- نعم لا

8/ إذا تلقيت دورات تدريبية هل هي؟

خارجية داخلية

9/ كم عدد الدورات التدريبية التي تلقيتها؟

أقل من 5 أكثر من 5 دورات

10/ مجال الدورات التدريبية التي تلقيتها؟

إكتتاب

إدارة المخاطر

إعادة التأمين

حسابات

مطالبات

أخرى

لرجاء وضع علامة (√) أمام العبارات التي ترونها مناسبة:

الأثر المباشر لمخاطر السوق علي إتفاقيات إعادة التأمين

م	العبارات	وافق بشدة	وافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	إرتفاع معدلات التضخم يؤثر سلباً علي القيمة السوقية للممتلكات و أقساط إعادة التأمين .					
2	التذبذب في أسعار الصرف يؤثر على كفاية مبلغ التأمين .					
3	السياسات الخارجيه والإقتصادية الخاطئة تؤثر في حجم الاكتتاب .					
4	الوعي التأميني وانتشار ثقافة التأمين يؤدي الي زيادة عدد العملاء داخل مظلة التأمين .					
5	تهدف هيئة الرقابة علي التأمين لوضع سياسات تسعير مناسبة تؤدي الي الحصول علي إتفاقيات إعادة تأمين مناسبة .					
6	عدم وجود إدارة مخاطر تعرض شركات التأمين لمواجهة مخاطر العسر المالي .					
7	إختيار العميل الجيد يضمن سلامة نتائج إتفاقيات إعادة التأمين					
8	تعتمد شركات التأمين علي خبراء فنيين لتقييم الأخطار .					
9	عدم المهنية المتمثلة في المنافسة الضارة في قبول الأخطار تؤدي الي زيادة إتفاقيات إعادة تأمين ضعيفة .					
10	مخاطر السوق تؤثر سلباً علي إتفاقيات إعادة التأمين					

التقييم الصحيح لمخاطرالاكتتاب يؤدي الي نتائج جيدة في إتفاقيات إعادة التأمين :-

م	العبارات	وافق بشدة	وافق	محايد	لا اوافق بشدة	لا اوافق بشدة
1	عدم إعداد تقارير المسح الأولية المناسبة تؤدي الي التقييم غير الصحيح للاحتفاظ بالخطر .					
2	تقبل شركات التأمين جميع الإخطار الوارده اليها دون فحصها .					
3	ادارة المخاطر تعمل علي تقييم الخطر حسب طبيعته وفقاً لشروط إتفاقيات إعادة التأمين .					
4	تحدد ادارة الإكتتاب نوع التغطية المناسبة و مدي كفاية مبلغ التأمين قبل إصدار وثيقة التأمين .					
5	تقوم إدارة المخاطر بتقديم الإرشادات لإدارة الإكتتاب و متابعتها وفق المعايير المطلوبة.					
6	إدارة المخاطر تقوم بتحسين ومعالجة الخطر مما يؤدي الي نتائج إيجابية لإتفاقيات إعادة التأمين .					
7	عدم وجود إدارة المخاطر يقود الي زيادة أقساط إعادة التأمين .					
8	التقييم الصحيح لمخاطر الإكتتاب يؤدي الي نتائج جيدة في إتفاقيات إعادة التأمين .					
9	الإستعانة بالخبراء المختصين في إعداد تقارير المسح الاولية يساهم في التقييم الصحيح للخطر .					

الادارة الجيدة لمخاطر الإستثمار تقود للحصول علي إتفاقيات إعادة التأمين جيدة .

م	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تعمل إدارة المخاطر علي توظيف السيولة بأفضل الخيارات لشركات التأمين المباشر .					
2	الارشادات الفنية المقدمة من إدارة المخاطر عند الدخول في تغطيات ذات مخاطر عالية تساعد في إتخاذ القرار الصحيح .					
3	عدم وجود إدارة لمخاطر الإستثمار في شركات التأمين يؤدي الي ضعف الطاقة الإستيعابية .					
4	التوجيه الصحيح لعوائد الإستثمار يساعد علي زيادة الطاقة الإستيعابية لإتفاقيات إعادة التأمين					
5	وجود قسم إدارة المخاطر يحمي حقوق حملة الأسهم و الأموال المستثمرة من خطر الإفلاس .					
6	جودة العمل بإدارة المخاطر تؤدي الي تطوير المركز المالي للشركات و إختيار الإتفاقيات المناسبة .					
7	الإدارة الجيدة لمخاطر الإستثمار تقود الي الحصول علي إتفاقيات إعادة تأمين ممتازة .					
8	تعمل إدارة مخاطر الإستثمار علي توظيف الإحتياطيات الفنية مما يؤدي الي الحصول علي إتفاقيات مناسبة .					

كفاءه إدارة المخاطر تؤدي الي الحصول علي إتفاقيات إعادة تأمين جيدة وذات شروط مرنة

م	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	إدارة المخاطر تؤدي الي زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين المباشر					
2	ادارة المخاطر الجيدة تؤدي الي التقييم الصحيح عند الاكتتاب و الحصول علي نتائج اعمال جيدة .					
3	كفاءة إدارة المخاطر تساعد الشركات في الحصول علي عمولات جيدة نظير إكتتابها السليم ونتائجها المربحة للمعيدين.					
4	الإدارة الجيدة للمخاطر توفر عمولة أرباح عالية في نتائج أعمال إتفاقيات إعادة التأمين .					
5	التسيق الجيد بين إدارة المخاطر وإدارة إعادة التأمين يؤدي الي إختيار نوع الإتفاقيات المناسب للشركات .					
6	إستقلالية إدارة المخاطر تقود الي إتخاذ القرار الصحيح مما يؤدي الي إتفاقيات إعادة تأمين جيدة					
7	جودة عمل إدارة المخاطر تساعد في الحصول علي اتفاقيات الاعادة جيدة والاستقرار في معدل الخسارة .					
8	تظهر كفاءة إدارة المخاطر في الاكتتاب السليم مما يؤدي الي نتائج أعمال مربحة لشركات الإعادة وتقديم أفضل الخدمات لشركات التأمين المباشر.					
9	كفاءة إدارة المخاطر تؤدي الي الحصول علي إتفاقيات إعادة تأمين جيدة وذات شروط مرنة .					

ملحق رقم (2)

قائمة المحكمين

الرقم	الأسم	المسمي الوظيفي
1	د. إبراهيم الخزامي	مساعد المدير العام لإدارة المخاطر _ شركة البركة للتأمين
2	أ. علي عثمان الفضيل	مدير عام ثقة لخدمات التأمين (وسيط تأمين)
3	أ. عثمان الهاشمي	المستشار الفني _ شركة إعادة التأمين الوطنية
4	أ. الطيب سبيل	الخبير الفني _ شركة السلامة للتأمين
5	د. مبارك هلال	رئيس قسم التأمين _ جامعة النيلين
6	د. منال عوض	أستاذ مشارك قسم التأمين _ جامعة النيلين
7	د. عبدالله محمد عبدالله	رئيس قسم الدراسات العليا _ جامعة النيلين
8	د. طارق الرشيد	نائب المدير العام _ جامعة أمدرمان الإسلامية

ملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

مهندس/ صلاح الدين محمد حسن

خبير معاينة

رخص رقم (95)

ت. 0912210211

التاريخ 2018/10/1م

السادة: / شركة السلامة للتأمين

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

الموضوع :- معاينة مستشفى حراء.

بخصوص الموضوع اعلاه وحسب تكليفكم لي بمعاينة المستشفى اعلاه افيدكم بأني قمت بزيارة المستشفى بتاريخ 2018/9/19 و مقابلة المدير المالي و الإداري للمستشفى و افيدكم بالآتي :-

1-المؤمن له :-

الإسم :- مستشفى حراء .

طبيعة الخطر :- الحريق و السرقة .

الموقع :- قطعة رقم 16 العمارات شارع 5 .

المساحة :- حوالي 600 متر مربع

التاريخ :- 2018/9/19 .

2- مبلغ التأمين :-

المعدات و الأجهزة الطبية 6,189,750 جنية

المفروشات و الأجهزة و المعدات الأخرى 2,388,758 جنية

الجملة 8,578,508 جنية

3- الموقع و ما يحيط به :-

الجنوب شارع اسفلت ، الشرق و الغرب و الشمال جوار سكني .

4- المباني :-

المبنى عبارة عن طابق أرضي + طابقين و السطوح على أعمدة خرسانية و جدران من الطوب و الأسقف صبة خرسانية و الأرضيات سيراميك مع وجود مظلة حديدية بالطابق الأرضي كإستقبال للمرضى .

مكونات المستشفى :-

12 غرفة تنويم

2 غرفة عمليات

- 1 معمل
- 1 عناية مركزة
- 1 أشعة
- مكتب الإدارة
- الخزنة
- الإستقبال
- مكتب الإحصاء
- كافتريا
- مخزن أدوية
- 5- الخدمات :-**

- يتم إمداد الكهرباء من الشبكة القومية للكهرباء .
- يوجد 1 مولد كهربائي 275KVA بتركيب احتياطي لمد الكهرباء بالمستشفى عند إنقطاع التيار الكهربائي .
- يتم إمداد المياه من الشبكة القومية للمياه و يوجد صهريج ماء بالسطوح سعة 2000 لتر .
- يوجد عدد 1 مصعد كهربائي سعة 12 شخص 1350 كيلو .

-6- احتياطات مكافحة السرقة :-

- يوجد حراسة شرطية 3 أفراد يعملون بالتناوب .
- جاري العمل في التجهيز لتركيب كاميرات مراقبة .

-7- احتياطات مكافحة الحريق :-

- يوجد عدد 12 طفاية حريق مختلفة المقاسات و الأنواع موزعة بأقسام المستشفى المختلفة .
- لا يوجد شبكة مياه إطفاء .

-8- المخاطر العامة و الخاصة :-

- الموقع غير معروف بالزلازل و البراكين .
- الموقع غير معروف بالفيضانات و بعيد من الأنهار .
- الموقع بعيد من الشارع الرئيسي و لا يوجد احتمال اصطدام سيارات .
- الموقع غرب مطار الخرطوم و يوجد احتمال سقوط أشياء من اعلى .

-9- ملحوظات :-

- لابد من إكمال تنفيذ أعمال تركيب كاميرات المراقبة .
- توفير شبكة مياه إطفاء .

-10- التوصية :-

- نوصي بالتأمين لهم .

م. صلاح الدين محمد حسن

خبير معاينة